دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الثالث عشر (13) ـ ديسمبر 2010

دراسات

البعد الحضاري لمواثيق ومؤسسات حقوق الإنسان في النظام الدولي الراهن

أ.لخضر بوحرود

إدماج الهند في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والعلاقات الصينية- الأمريكية

أ.بدروني فاطمة

موقع روسيا في العلاقات الأورو- أطلسيةمنذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين

أ.رباحي أمينة

دور النخبة الخليجية بالخليج العربي في ظل العولمة

أميلاس محمد الزين

مقالات

السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية(الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس)

أ.علي لكحل

سياسة تركيا الخارجية حيال الشرق الأوسط:بين التجاذبات المصلحية والمعيارية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية

أ.راقدي عبد الله

القيادة وإدارة الأزمات الأمنية

أ.بلهول نسيم

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات استراتيجية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

ـ العدد الثالث عشر ـ

13

رئيس التحرير:

أ.د. محند برقوق

Berkouk1@yahoo.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 05550.54.83.05
البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr
markazbassira@hotmail.fr
الموقع الالكتروني:
www.albassira.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 2006/ 1378

ردمد: 1112-7996

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

هيئة التحرير

أ.د . أمحند برقوق ـ رئيس التحرير

نائب رئيس التحرير - أ.سالمي العيفة

عنوان المراسلات :

رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة ـ الجزائر.

ها: 021.28.97.78 فا:021.28.36.48

النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني :

http/ www.albassira.net

البريد الإلكتروني :

Markaz_bassira@yahoo.fr

Markazbassira2009@hotmail.fr

الهيئة العلمية

أ.د . كيبش عبد الكريم	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. عمار بوحوش	ـ جامعة الجزائر
د. سالم برقوق	ـ جامعة الجزائر
د. عمر فرحاتي	ـ جامعة بسكرة
د. زين عزري	ـ جامعة بسكرة
أ.د. قشي الخير	ـ جامعة سطيف
د. عبد السلام يخلف	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. بن حمو عبد الله	ـ جامعة تلمسان
أ.د كاشر عبد القادر	ـ جامعة تيزي وزو
د. عبد الحق بن جديد	ـ جامعة عنابة
د. جواد الحمد	ـ الجامعة الأردنية
د. أسامة قاضي	ـ جامعة ميتشغلن
د. عبد القادر عبد العالي	ـ جامعة سعيدة
د. لويس مارتينز	ـ جامعة باريس
د. يوسف بوعندل	ـ جامعة لينكولن (بريطانيا)
د. حمود صالحي	جامعة كاليفونيا (USA)
د. مصطفى بخوش	ـ السعودية
أ.د. جفال عمار	ـ جامعة الجزائر
أ.د. بلعيد مويسي	ـ جامعة سطيف
د. بن عبد العزيز	ـ جامعة الجزائر
د.عبد الناصر جندلي	- جامعة باتنة
أ.محمد جويلي	- جامعة تونس

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات إستراتيجية ـ العدد (13) ـ ديسمبر 2010

محتـويات

▪ **افتتاحية العدد:**	**رئيس التحرير**	5
دراسات		
البعد الحضاري لمواثيق ومؤسسات حقوق الإنسان في النظام الدولي الراهن	**لخضر بوحرود** **جامعة المسيلة**	11
إدماج الهند في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والعلاقات الصينية– الأمريكية	**أ/ بدروني فاطمة** **أستاذة مساعدة بجامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس**	33
موقع روسيا في العلاقات الأورو– أطلسية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين	**الأستاذة رباحي أمينة** **أستاذة محاضرة قسم "ب"**	53
دور النخبة الخليجية بالخليج العربي في ظل العولمة	**أ/ ميلاس محمد الزين.** **أستاذ مساعد أ بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.**	75
مقالات		
السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية (الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس)	**أ/علي لكحل** **كلية العلوم السياسية و الإعلام**	**103**

سياسة تركيا الخارجية حيال الشرق الأوسط: بين التجاذبات المصلحية والمعيارية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية	راقدي عبد الله أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية جامعة باتنة	123
القيادة وإدارة الأزمات الأمنية	أ/ بلهول نسيم أستاذ الجيوستراتيجيا وإدارة الأزمات العسكرية بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال	141

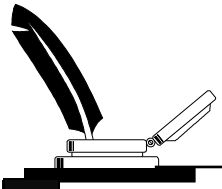

الافتتاحية

أ.د. أحمد برقوق

الأمن الإنساني ومفارقات العولمة

لقد تنامي وتزايد استخدام مفهوم الأمن الإنساني سواء على مستوى الأمم المتحدة بلجنتها للأمن الإنساني Human Security Commission أو عالميا عن طريق شبكة الأمن الإنساني Human Security Network التي تحتوي على 13 دولة بقيادة كندا – النرويج واليابان، أو أكاديميا بالنظر لتنامي عدد المراكز المتخصصة في دراسات الأمن الإنساني عبر الجامعات العالمية. كما أدرج المفهوم بكثرة في دائرة الحوارات النظرية النقدية.

لقد أصبح مفهوم الأمن الإنساني إطارا موسعا للأمن الوطني (أمن الدولة + أمن المجتمع + أمن الإنسان) إذ أصبح هذا الأخير يحتوي بالإضافة لحماية الحدود والوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية والحيوية على أبعاد وظيفية أخرى مرتبطة: بحماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.

ولقد أصبح هذا المفهوم موسعا بتهديدات أكثر أخلاقية –إنسانية – حياتية إلى انه أصبح من واجب صانعي السياسات الأمنية الموازنة التكاملية بين امن الدولة وامن الإنسان .. وذلك على الرغم من صعوبة التحقيق العملي لمثل هذا التصور لميوعة المفهوم وضبابية الحدود بين ما هو دولتي وما هو إنساني.

❖ الأمن الإنساني: مقاربة اصطلاحية:

التعريف الحدي للأمن الإنساني هو امن الإنسان من الخوف (من القهر والعنف والتهميش) والحاجة (الحرمان ... وعدم التمكين الاجتماعي)، أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته .

فعلى الرغم من الإجماع الواسع على هذا التعريف الإجرائي إلا انه مع ذلك توجد تعاريف كثيرة ضعيفة التوافق الوظيفي. فلجنة الأمن الإنساني قد عرفته على انه " حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقي من حقوق وحريات الإنسان" [1]. وذهب كل من Sadako Ogata وJohan Cels إلى أعمق من ذلك بتعريفهم للظاهرة كأنها مجموعة عمليات حماية الحريات الأساسية – الضرورية لبقاء الإنسان والتنمية، أي حماية الإنسان من التهديدات الخطيرة والمستديمة سواء أكانت طبيعية أم مجتمعية مع تمكين الأفراد والمجتمع من إمكانية تطوير قدراتهم لتحقيق خيراتهم بذاتهم (المبادرة الذاتية والمستقلة) بشكل يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [2].

أما التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1994 فقد عرف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية. والأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية chronic threats مثل المجاعة و المرض والقهر السياسي و" احتمالات الإنقطاع المفاجئ والضار لحاجات الإنسان اليومية ..." (3) فمن هنا حدد محرري التقرير (محبوب الحق و Amartiya Sen) 7 أبعاد للأمن الإنسان حسب فلسفة الحاجات الإنسانية .

الأمن الاقتصادي أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد .

الأمن الغذائي أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.

الأمن الصحي أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.

الأمن البيئي والتي يقصد بها حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان .

الأمن الفردي والذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول ، الفواعل عبر الدولية ...الخ.

الأمن المجتمعي الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والقيم من العنف العرقي والطائفي.

الأمن السياسي الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع تضمن وترقي حقوق الإنسان.

و لقد مكن هذا المنظور الأممي من تطوير مجموعة من المبادرات مثل المبادرات اليابانية والكندية والنرويجية الهادفة لتحقيق الأمن والسلم العالميين بالتنمية وتمكين البشر من حقوقهم (5). وكانت لهذه المبادرة الدور الفاعل في إنشاء "شبكة الأمن الإنساني" والتي على أساس نجاحاتها أسس كوفي عنان " لجنة

الأمن الإنساني" وحرر الأوربيون تقرير برشلونة A Human Security Doctrine for (2004) Europe.

فمن هنا يظهر مدى التفاعل الأكاديمي والعملي في تطوير منظور حركي لأمن الإنسان في ظل عولمة للحقوق و المخاطر (مفارقات العولمة) .

الأمن الإنساني ومفارقات العولمة:

تعد العولمة مجموعة من الحركات التأسيسية المتشابكة والمرتبطة بتعريفات ومحتويات متوافقة وطبيعية للقيم والمعايير التي يحددها التوزيع الدولي للقوة وتحددها القيم الممثلة للغرب الحضاري الذي تدافع عنه الولايات المتحدة والغرب الأوربي الذي بعمل منذ عقود على هيكلة وبناء عالم قائم تصوراته المنمطة لحقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق. كما يريد أن يجعل العالم متفاعلا أكثر بفتح الحدود وإلغاء الحدود الجمركية باسم حرية انتقال السلع والمال والخدمات (حسب منطق منظمة التجارة العالمية) وتماشيا مع فكرة الاعتماد المتبادل الذي تحدث عنه Keohane & Nye (منذ أكثر من 30سنة) والذي أنتج صراعات بنيوية (بالمعنى الذي قدمه Krasner) .

فالعولمة بهذا المنظور يحاذي (ولا يساوي) الأمركة بمعنى خلق الأرضية القيمية – المعيارية والمادية المساعدة على تحقيق منطق الهيمنة الأمريكية على العالم (بالمعنى الذي قدمه Robert Cox) . فالعولمة وان كانت قيميا تقدم على أنها تهدف لتحقيق السلم العالمي وحقوق الإنسان فإنها فعليا غير ذلك كما يظهر في المفارقات الدلالية Illustrative Paradoxes التالية:

على الرغم من الإعلان على ميلاد جديد لحقوق الإنسان العالمية بعد مؤتمر فيينا 1993، إلا أن البشاعة الإجرامية ضد حقوق الإنسان والحياة قد تزايدت عن طريق التصفية العرقية (فلسطين، البوسنة والهرسك، رواندا، بوروندي، الكونغو... والنيجر الذي طرد أكثر من 150 ألف ساكن ذو أصول عربية إلى التشاد سنة 2007)

تزايد التعديات السافرة ضد حقوق الإنسان باسم " التدخل الديمقراطي " في هايتي والعراق(...)

تزايد المعاناة الإنسانية بسبب الانفرادية الأمريكية في العراق، كوسوفو، أفغانستان، الصومال ...الخ

تزايد الجرائم ضد الإنسانية بفعل الأزمات الداخلية في البحيرات الكبرى، السودان ليبريا، سيراليون، باكستان ...الخ

أدت العولمة الاقتصادية غير المتكافئة إلى توسيع الهوة التنموية بين الشمال والجنوب مما زاد من رقعة الفقر (أكثر من 2.8 مليار ساكن يعيشون بأقل من 02 دولار في اليوم)

انتشار الأمراض والأوبئة مثل SARS أنفلونزا الطيور، AIDS السل، المالاريا... وعودة أمراض الفقراء مثل الطاعون وغيره .

انتشار الأمراض المتنقلة بالماء أكثر من 1.2 مليار ساكن ليس لهم الحق الدائم في استهلاك ماء صحي ونظيف .

تنامي ظاهرة الإرهاب وما تسببه من دمار وفقدان للحياة

انتشار الكوارث البيئية والكوارث الطبيعية والصناعية.

تصاعد ظاهرة الهجرة السرية آو هجرة الموت وما تؤديه إلى فقدان الأرواح في البحار وعلى الحدود .

فبالنظر لغياب العدالة التوزيعية عالميا وتنامي التهديدات اللاتماثلية فانه من الصعب الحديث في عالم لا زالت فيه الغلبة للقوة Might is always Right الحديث عن امننة بالمنطق الإنساني ... فنحن في عالم المكانة الأولى فيه للقوة وبعدها بمسافة بعيدة يأتي الإنسان ... ولكن بفرص حياتية غير متساوية .

الهوامش:

1- S.Ogata and Johan Cels : "Humain security:Protecting and empowering the people », Global governance , 9(3), 2003, p.274.

2- ibid.

3- UNDP: "Human Development Report", New York: UNDP, 1994, pp.22-44.

4- Ibid pp.24-33

5- Department of Foreign Affairs and International trade (Canada): "Human Security: Safety for people in a changing world", Ottawa: Department of Foreign Affairs, 1999, p.5.

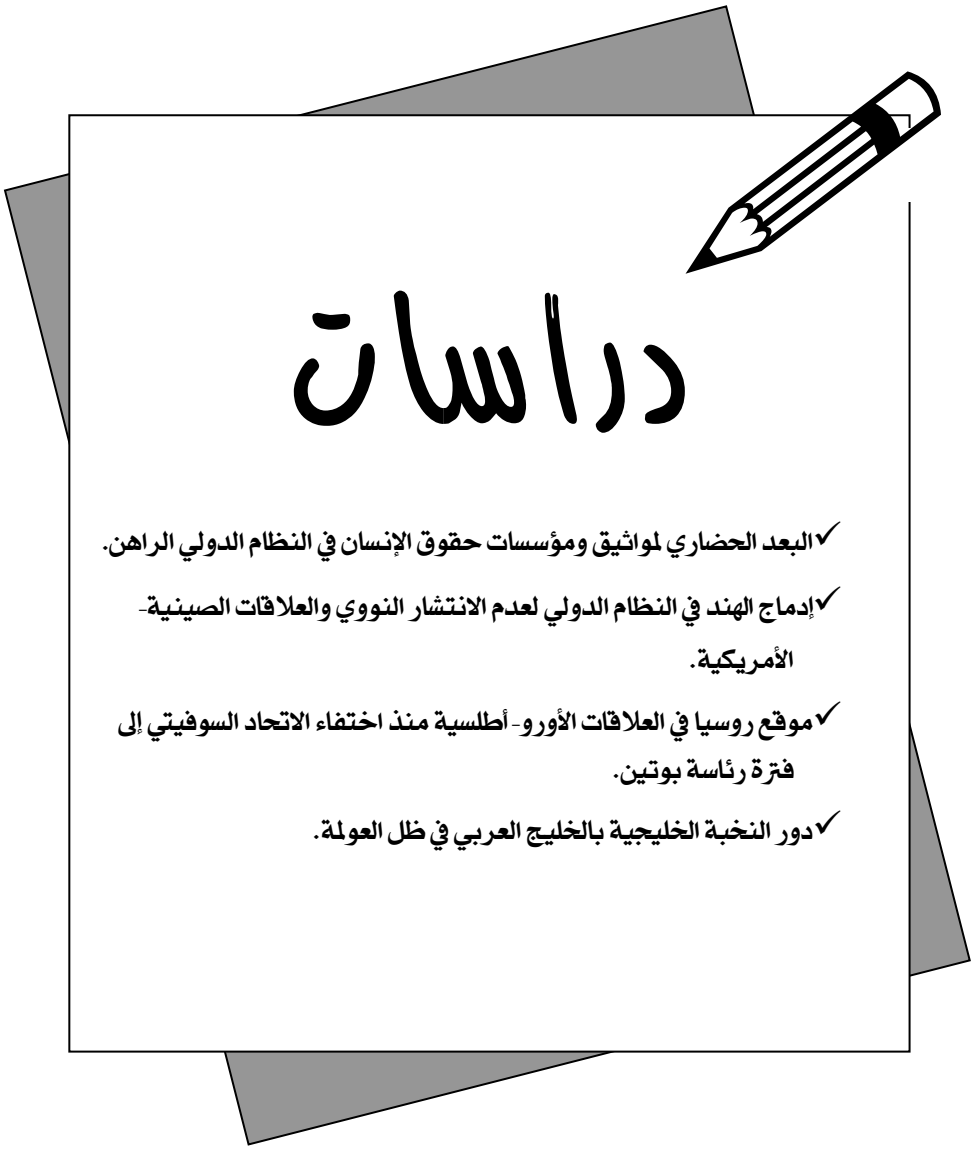

دراسات

- ✓البعد الحضاري لمواثيق ومؤسسات حقوق الإنسان في النظام الدولي الراهن.
- ✓إدماج الهند في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والعلاقات الصينية-الأمريكية.
- ✓موقع روسيا في العلاقات الأورو-أطلسية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين.
- ✓دور النخبة الخليجية بالخليج العربي في ظل العولمة.

البعد الحضاري
لمواثيق ومؤسسات حقوق الإنسان في النظام الدولي الراهن

أ/ لخضر بوحرود

نقصد بمواثيق ومؤسسات حقوق الإنسان الراهنة كل تلك النصوص والهيئات التي ظهرت على المستوى الدولي في الفترة الراهنة والمتميزة بنظام دولي أحادي القطبية، زال فيه الاستقطاب الأيديولوجي، مع انتصار اللبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور تفاعلات دولية تراوحت بين الصدام والحوار والتفاهم الذي كان ميدانه البعد الحضاري. إذن سنناقش هذين المحورين لنرى مدى تأثير الأبعاد الحضارية في صياغة هذه الإعلانات والمواثيق عالميا وإقليميا، وكيف تصرف المجتمع الدولي بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال ما أقامه من مؤسسات لصيانة هذه الحقوق.

المواثيق العالمية والإقليمية:

من أهم ما جاءت به الفترة الحالية على مستوى المواثيق، هو إعلان فيينا على المستوى العالمي، والإعلانات المرتبطة على المستوى الإقليمي، وندوة دوربان حول التمييز العنصري.

إعلان فيينا لبرنامج العمل والإعلانات الإقليمية المرتبطة به:

وهو إعلان تبناه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في 25 جوان 1993، وتم ذلك بعد مفاوضات طويلة وصعبة، كشف عن خلافات عميقة بين المشاركين خصوصا في موضوع عالمية حقوق الإنسان في عالم تختلف فيه العادات والتقاليد، سنلاحظ أن ذلك يتأكد عندما نتطرق إلى الإعلانات الصادرة عن اللقاءات الإقليمية.

إن أهم ما ركز عليه إعلان فيينا كان أولوية التشجيع على حقوق الإنسان وحمايتها بالنسبة للمجتمع الدولي، مؤكدا أن حقوق الإنسان نابعة كلها من الكرامة المتأصلة في الفرد، وأن الفرد هو الموضوع الرئيس لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعليه يجب أن

يكون المستفيد الرئيس وأن يشارك مشاركة فعالة في تحقيق هذه الحقوق والحريات[1].

يشدد إعلان فيينا على مسؤولية الدول في القيام بواجباتها في مجال التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون التمييز بين عرق أو جنس أو لغة أو دين.[2] ويقر المؤتمر بأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان، وفي النشاطات الإنسانية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، دون نسيان الأوضاع الخاصة لبعض الشعوب الخاضعة للاستعمار، أو لأي شكل آخر من السيطرة الفردية أو الاحتلال الأجنبي، هذه الشعوب لها كل الحق في تقرير مصيرها بما يتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة.

الملاحظ في الفقرات الأولى من الإعلان وما بعدها هو اعتماد مبادئ الأمم المتحدة، ومبادئ حقوق الإنسان، والقانون الدولي مرجعا ومصدرا لتحقيق تقرير مصير الشعوب، وحماية حقوقها بضمان تطبيق معاييرها، فيما يتعلق بالشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وفي نفس الفقرة تم إيراد فقرة "السيطرة الغربية" وصفا للاحتلال الأجنبي، وفي هذا تحميل المسؤولية لجهة معينة، وقد يكون هذا هو سبب الاختلاف الذي عرفه مؤتمر فيينا، وهو الأمر عينه الذي اختلف المجتمعون بشأنه في مؤتمر دوربان.

ولقد ركز إعلان فيينا على عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وعلى وجوب تعامل المجتمع الدولي مع حقوق الإنسان بشموليتها، وبطريقة عادلة ومتساوية بالنسبة لكل الحقوق، ومن واجب الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية تشجيع وحماية حقوق الإنسان والحريات، وهذا لا يعني إغفال الخصوصيات الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة[3]. وهذه دعوة صريحة للدول لكي لا تتحجج في حماية حقوق الإنسان بحجة الخصوصيات الثقافية، والدينية، أو التاريخية أو حتى طبيعة النظام السياسي، مثلما كان عليه الحال أثناء النظام الدولي لفترة الحرب الباردة، حينما كان العالم منقسما بين مجموعتين، إحداهما تؤيد الحقوق الفردية، بينما مجموعة أخرى تدعو إلى الحقوق الجماعية دون غيرها.

ويؤكد إعلان فيينا على الترابط بين مفاهيم الديمقراطية والتنمية، واحترام حقوق الإنسان، ومن ثم تقع على المجتمع الدولي مسؤولية دعم أقل الدول نموا، والملتزمة بعملية نشر الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية، وذلك لإنجاح انتقالها إلى النظام الديمقراطي وتحقيق النمو

الاقتصادي وهذا بناء على التأكيد على الحق في التنمية وحماية البيئة، والمساعدة على تخفيف عبء الدين الخارجي، والمباشرة في التخفيف من الفقر، والإزالة السريعة لكل أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وكل ما يتعلق بذلك من عدم تسامح[4]..

وهنا نلاحظ اشتراط تقديم الدعم العديد من الدول الإفريقية مثلا بمدى التزام هذه الدول بنشر الديمقراطية.

ومما جاء في الإعلان دعوته الصريحة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات الضرورية لتعزيز التعاون من أجل منع الإرهاب، ومحاربته، بصفته يقع ضمن النشاطات الهادفة إلى تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، والمهددة لوحدة الدول وسلامة أراضيها.

ومن حقوق الإنسان التي دعا الإعلان إلى ضمانها:

حماية الأقليات بكل أنواعها ومنع التمييز ضدها، وضمان حقوقها في التمتع بثقافاتها الخاصة وممارسة شعائرها، واستعمال لغاتها دون تدخل أو أي نوع من أنواع التمييز[5]، كما جدد التأكيد على حقوق الأفراد في الطلب والتمتع باللجوء إلى بلدان أخرى هربا من الاضطهاد، والحق في العودة إلى بلدانهم الأصلية.

وقد عبر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في هذا البرنامج عن التخوف من الانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان، وخاصة في شكل الإبادة الجماعية للأجناس أو ما يسمى التطهير العرقي، والاغتصاب المنظم للنساء في حالات الحرب. وقد أفرد إعلان فيينا حيزا خاصا للفئات الضعيفة في المجتمع كالنساء والأطفال وذوي الإعاقات، وحث على أن تتمتع المرأة بشكل كامل ومتساو بالحقوق الإنسانية، ودعا إلى العمل على مواجهة العدد الضخم من التحفظات على اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة قبل عام 2000[6].

أ- إعلان تونس من أجل إفريقيا[7]:

هذا الإعلان تبناه وزراء وممثلو الدول الإفريقية المجتمعون في تونس من 2 إلى 06 نوفمبر سنة 1992. وانطلق البيان من التأكيد على التزام الدول الإفريقية بمبادئ حقوق الإنسان الواردة في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان[8]، والميثاق الإفريقي الخاص بحقوق الإنسان والشعوب، والتأكيد أيضا على أن حماية وتشجيع هذه الحقوق يقع على عاتق الدول وذلك بغض النظر عن أنظمتها السياسية أو الاقتصادية والمنظمات والهيئات المؤلفة للمجتمع.

بعد هذا المدخل الذي يشكل إجماعا عالميا، تأتي بقية فقرات الإعلان لتبرز تميز الطرح الإفريقي بشأن حقوق الإنسان

وقضاياها المختلفة، إذ تؤكد الفقرة الخامسة منه رفض الأفارقة فرض نموذج جاهز على المستوى العالمي، وهذا تقديرا للواقع التاريخي والثقافي في كل بلد وعادات الشعوب ومعاييرها وقيمها، وهذا ما يمكن اعتباره وقوفا في وجه فرض المعايير العالمية من جهة. ومن جهة أخرى يركز الإعلان على مبدإ لا جزئية حقوق الإنسان وقدسيتها. ومن ثم لا يمكن فصل الحقوق المدنية والسياسية (المركز عليها من طرف المنظومة الغربية الرأسمالية)، عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التي شكلت ردا على الأولى ومطلبا من طرف دول العالم النامية الجنوبية الموقع والمدعومة من طرف المنظومة الاشتراكية (في ستينات القرن الماضي). ثم يضيف الإعلان إشارة إلى الحق الثابت في التنمية والقائم على علاقات اقتصادية عادلة على المستوى الدولي.

ويحذر الإعلان من الأشكال الحديثة للعنصرية، والتطرف والتعصب سواء الديني أم غيره، كتهديد جدي لمسألة حماية حقوق الإنسان العالمية، لذا يدعو إلى التعاون والتنسيق بين الحكومات والأفراد والمجموعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، ويدعو الأفارقة المجتمع الدولي إلى تكثيف التضامن الدولي وزيادة العون الإنمائي، وتسوية مشكلة الديون لمساعدة القارة الإفريقية على تلبية الحاجيات الأساسية للسكان والتي قد تكون سببا في التوترات الداخلية وتصاعد التطرف إذ لم يتمكن من تلبيتها[9].

وتظهر في الأخير الرؤية الإفريقية الخاصة، عندما يؤكد الإعلان بالخصوص على إقرار حقوق الشعوب الجماعية في تقرير مستقبلها والتحكم في مواردها الخاصة، ويحرص الإعلان على إدانة استمرار نظام الأبارتايد (الفصل العنصري) في إفريقيا الجنوبية[10]، والانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، والنزاع في الصومال وسياسة التطهير العرقي في البوسنة والهرسك، وفي هذه الفقرة الأخيرة يظهر تأثير المجموعة العربية الإسلامية بإظهار التأييد للشعب الفلسطيني ولضحايا الأزمة في البوسنة والهرسك.

ب- إعلان سان خوسيه في اللقاء الإقليمي من أجل أمريكا اللاتينية والكاريبي: انعقد هذا اللقاء في كوستاريكا في المدة من 18 إلى 22 جانفي 1993، في إطار التحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وتمخض عن إعلان سان خوسيه، والذي جعل من الإعلان العلمي والوثائق العالمية والإقليمية مرجعا أساسيا له، ومما جاء فيها هدفا[11].

ومما يلاحظ على إعلان سان خوسيه لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي هو

وقوع معظم الفقرات ضمن ثنائيات متقابلة متشارطة في أطرافها:

- أولا إن تداخل وعدم انفصال الحقوق المدنية والسياسية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر أساسي في النظر إلى مسألة حقوق الإنسان، لذلك لا يجوز إنكار ممارسة بعض الحقوق بحجة عدم تحقيق التمتع بكامل الحقوق الأخرى.

التشديد على أن النظام الإقليمي اللاتيني يقوم على مبادئ متكاملة، انطلاقا من احترام حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية، وصولا إلى احترام وسيادة الدول ووحدتها واستقلالها، والمساواة التامة للشعوب في تقرير مصيرها[12]. ثم يركز الإعلان بصفة خاصة على حقوق الطفل وحقوق المرأة داعيا لتوفير حماية دولية كافية لهما، إضافة إلى إزالة كل أشكال التمييز على أساس الجنس أو العرق، بالإضافة إلى حماية الأشخاص المعاقين والأشخاص المسنين. في الإطار الوطني لكل جولة على حدة، أما في الإطار البيني فيدعو لإعلان حماية العمال المهاجرين، والتكفل بمرضى الإيدز ومنع التمييز بشأنهم.

وضمن خصوصيات المنطقة الأمريكية اللاتينية والكراييبي، يركز الإعلان على موضوع السكان الأصليين في العالم بدءا من الاعتراف بمساهمتهم في مجال التنمية والتعددية، والدعوة إلى احترام مبادراتهم الخاصة، وحضاراتهم[13].

أما الموضوع الثاني فهو إدانة كل أشكال الإرهاب بما فيها نشاطات الجماعات المسلحة، وتجار المخدرات المهددين للممارسة الديمقراطية ولحقوق الإنسان والحريات.

ج- إعلان بانكوك – اللقاء الإقليمي من أجل آسيا: انعقد هذا اللقاء في تايلاندا في الفترة من 29 مارس إلى 02 أفريل 1992، في إطار التحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ومما جاء في هذا الإعلان استناده إلى نفس المرجعية مع سابقيه تقريبا، حيث يقتصر على ذكر الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقط، على اعتبار أن المجموعة الآسيوية لا تتوفر على مواثيق إقليمية، وذلك نتيجة التنوع الثقافي والتباين الحضاري في آسيا.

وعلى خلاف مناطق إفريقيا وأمريكا وأوروبا التي تتوفر كل منها على اتفاقيات حقوقية، ومؤسسات إقليمية، فإن آسيا تشكل استثناء في ذلك، وحتى بالنسبة للانضمام إلى المعاهدات الدولية فإن ثلث الدول الآسيوية فقط انضمت إلى المعاهدات الدولية الحقوقية[14].

وينقسم إعلان بانكوك من حيث محتواه إلى قسمين، كان القسم الثاني عبارة عن مجموعة مواقف هذه الدول تجاه المجتمع الدولي، ونظرته إلى قضايا حقوق الإنسان، عندما يشير إلى الحاجة إلى الظروف الملائمة للتمتع الفعال بحقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، ومن ثم الدعوة إلى نشر الديمقراطية في نظام الأمم المتحدة وإزالة الانتقائية فيه. ويدعو الآسيويون إلى عدم استعمال احترام حقوق الإنسان شرطا للعون الإنمائي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استعمال حقوق الإنسان وسيلة للضغط السياسي.

ويظهر أيضا الحرص الآسيوي على التذكير باحترام الخصوصيات الوطنية والإقليمية، والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة، رغم الإقرار في البداية بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابلية تجزئتها، بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، فضلا عن الحقوق في التنمية[15].

ويرجع الآسيويون أهم العقبات التي تواجه حقوق الإنسان إلى الفقر، وإلى اتساع الهوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

وأخيرا وفي القسم الثاني للإعلان يصرح بالتزام الدول الآسيوية بتعزيز حقوق المرأة، ومنع التمييز وممارسة العنف ضدها، إضافة إلى حماية حقوق الطفل.

الندوة العالمية للأمم المتحدة حول العنصرية والتمييز العنصري بدوربان:

انعقدت الندوة العالمية للأمم المتحدة حول العنصرية والتمييز العنصري ومعاداة الأجانب وعدم التسامح في دوربان بجنوب إفريقيا من 31 أوت إلى **08 سبتمبر 2001**، وانعقدت الندوة في ظروف مضطربة وتعرضت لضغوط كبيرة من طرف القوى الكبرى[16] بهدف عرقلة إسماع صوت الشعوب والإشارة إلى أهمية (خطورة) التمييز العنصري في العالم لو تتوصل هذه الندوة إلى اتفاق حقيقي أو فعلي، وحتى أنها وعلى غير العادة فإن بيان الندوة وبرنامج عملها لم يتم تبنيه إلا بعد ثمانية أشهر بعد انعقادها وذلك في 21 مارس 2002 وليس في دوربان بل في جينيف بسويسرا وكان سبب ذلك الاختلافات العميقة بين الشمال والجنوب في المواضيع المتعلقة بالآثار المترتبة عن العبودية والاستعمار، المعالجة (الإصلاحات) والتعويضات، الآثار القانونية المترتبة على معاملة العبيد ووضعية الأشخاص المنحدرين من الأفارقة في الأمريكتين، ومساواة الصهيونية بالعنصرية، القضية الفلسطينية، والصراعات العرقية (الإثنية) والأقليات، والشعوب الأصلية ونظام الطبقات، التطرف

الـــديني، ووضـــعية العمـــال المهـــاجرين، واللاجئين وطالبي اللجوء...[17].

وكانت ندوة دوربان قد حددت لها سبعة أهـداف رئيسـة(18) بموجـب قـرار الجمعيـة العامة للأمم المتحدة لسنة 1999، والتي تقرر فيها تداول النقاط التالية: التطور (التقدم) الحاصل في مجال محاربة العنصرية والتمييز العنصري ومعاداة الأجانب والتطرف (عدم التسامح) وذلك منذ تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعادة تقييم المعوقات التي تواجه تقدم جديد، وتحديد الوسائل اللازمة لدفعه هذا التقدم.

- الوسائل التي تمكن من حسن ضمان احترام المعايير والآليات المخصصة لمكافحة العنصرية.
- تحسين الرأي العام بشأن تحديد كل ما هو عنصرية أو تمييز.
- صياغة توصيات ملموسة حول الوسائل التي تجعل نشاطات وآليات الأمم المتحدة أكثر فعالية في هذا الشأن.
- تحليل العوامل السياسية والتاريخية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها والمسببة للعنصرية.
- صياغة توصيات ملموسة من أجل الدفع إلى تبني الآليات (المواثيق) الجديد على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي الهادفة لمكافحة كل أشكال التمييز.
- إصدار توصيات محسوسة من أجل أن تخصص الأمم المتحدة الموارد المالية وغيرها مما تحتاجه لمكافحة العنصرية.
- ومن جهتها قدمت لجنة القضاء على التمييز العنصري تسعة مواضيع لمناقشتها في الندوة: آثار العبودية والاستعمار، تأثيرات العولمة الاقتصادية على المساواة العرفية، معاملة المهاجرين، اللاجئين، طالبي اللجوء، والأشخاص المهجرين (المتنقلين)(19)، الوقاية من التمييز العنصري من خلال آليات الإشعار المستعجل، والوقاية من التمييز العنصري، الآليات الدولية، ميكانيزمات المعالجة والتعويض عن حالات التمييز العنصري، الآليات الدولية من أجل تفعيل الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري، محاربة / مكافحة الخطابات التي تدعو إلى الكراهية، وترقية التسامح في الفضاء المعلوماتي(20).

وفي نفس السياق والمتعلق بالتمييز العنصري والمجهودات التي يبذلها المجتمع الدولي لمحاربة الظاهرة، لكن على الخلاف من ذلك، ومما يعبر بوضوح عن الوضع الدولي الراهن، وتغيير موازين القوى فيه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت جاهدة مستغلة ما أفرزه النظام الدولي الجديد، لتقدم مقترحا للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إلغاء القرار الأممي الصادر في سنة 1975 تحت رقم 3379 والمتضمن

إعلان الصهيونية حركة عنصرية (شكلا من أشكال التمييز العنصري).

وسنعلق على هذا القرار لنكتشف كيف يعمل النظام الدولي تجاه قضية ما، حسب طبيعة النظام الدولي في هذه الفترة، وقبل أن تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 3379 كانت قد أخذت في الاعتبار عدة قرارات صدرت عن المجتمع الدولي وبالضبط في القسم الجنوبي من العالم.

وقد أشار القرار أولا إلى قرار الأمم المتحدة رقم 1904 الصادر في 20 من أكتوبر 1963، الذي تضمن إعلان الأمم المتحدة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وأشار أيضا إلى قرار سابق للمنظمة رقم 3151 الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1973 حول التحالف بين نظام الأبارتايد (التمييز العنصري) في جنوب إفريقيا والصهيونية.

وأسند القرار إلى قرار مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية في 28 جويلية 1975، الذي يسوي بين نظام الأبارتايد والصهيونية، ويرجع أصلهما إلى نفس الأصل الاستعماري.

واستند أيضا الإعلان السياسي الصادر عن قمة عدم الانحياز في 30 أوت 1975 الذي أدان الصهيونية واعتبرها تهديدا للسلم والأمن العالميين.

وحينها كان الكونغرس الأمريكي والأسترالي قد اتخذا قرارا كل من جهته ببذل أقصى الجهود لإلغاء القرار[21].

وفي المقابل وكما ذكرنا سابقا وفي ظروف مغايرة تماما للظروف التي صدر فيها القرار، وافقت الهيئة نفسها (الجمعية العامة للأمم المتحدة)، وبناء على مساعي الولايات المتحدة الأمريكية، على إلغاء قرار الجمعية العامة رقم 3379، وذلك في 16 أكتوبر 1991، وتمثل قرار الإلغاء في سطر واحد، تقرر الجمعية العامة نبذ الحكم الوارد في قرارها رقم 3379[22].

وإذا كان القرار الأول قد استند إلى إجماع إفريقي، والتفاف من دول عدم الانحياز، فإن القرار الجديد لم يحقق حتى الإجماع العربي على مناهضته، إذ اعترضت 15 دولة عربية عليه وامتنعت 7 منها هي: مصر، المغرب، سلطنة عمان، تونس، جيبوتي، جزر القمر، وهي بهذا تنبئ عن عدم التزام بالقرارات العربية، ولا قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، أو قرارات المجموعة العربية في الأمم المتحدة القاضي بالدفاع عن القرار ومعارضة إلغائه، وعليه لا يمكن انتظار أن تصوت الدول الأوروبية والآسيوية والإفريقية ضد إلغاء القرار.

مؤسسات حقوق الإنسان في النظام الدولي الراهن:

نقصد بمؤسسات حقوق الإنسان الراهنة تلك المؤسسات التي أنشئت على المستوى الدولي في الفترة الراهنة، والمتميزة بنظام دولي أحادي القطبية، زال فيه الاستقطاب الأيديولوجي، مع انتصار اللبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور ما ناقشناه في الفصل الثاني من تفاعلات دولية تراوحت بين الصدام والحوار والتفاهم الذي كان ميدانه البعد الحضاري. إذن سنناقش في هذا المحور لاكتشاف مدى تأثير الأبعاد الحضارية في إقامة هذه المؤسسات. سنتناول على سبيل المثال بعض المؤسسات ذات الطابع العلمي كالمحكمة الجنائية الدولية، مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ثم نتطرق للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على المستوى الإقليمي.

مؤسسات الأمم المتحدة الجديدة لحقوق الإنسان:

عرفت الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان عملية إصلاح واسعة النطاق، مؤداها تبسيط وتعزيز الآليات الدولية في هذا المجال، هذا الإصلاح استهدف تغيير بعض المؤسسات والآليات الرئيسة لحقوق الإنسان.

وشهدت الفترة ما بعد الحرب الباردة أولا ظهور مؤسسة أولى تمثلت في مفوضية الأمم لحقوق الإنسان، وبعدها تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان ثانيا.

أ- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[23]: أنشئت سنة 1993 إثر مؤتمر فيينا، والمفوضية هي مكتب الأمم المتحدة المكلف بتعزيز وحماية تمتع الناس جميعا بجميع الحقوق المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والمعاهدات الدولية والإعمال التام لهذه الحقوق.

وقد أنشئت وظيفة المفوض السامي لحقوق الإنسان لقيادة الحركة الدولية لحقوق الإنسان، وحددت الجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤوليات المفوض السامي كالآتي[24]:

- ❖ منع انتهاكات حقوق الإنسان.
- ❖ تأمين احترام جميع حقوق الإنسان.
- ❖ تعزيز التعاون الدولي لأغراض حقوق الإنسان.
- ❖ تنسيق الأنشطة ذات الصلة في أرجاء الأمم المتحدة.
- ❖ تعزيز وخدمة برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويقوم عمل المفوض السامي على إصدار البيانات العامة والنداءات بشأن أزمات حقوق

الإنسان، واتخاذ مبادرات لتعزيزها ومواجهات انتهاكات أينما حدثت.

ب – مجلس حقوق الإنسان: مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة الحكومية الرئيسة في الأمم المتحدة التي تضطلع بالمسؤولية عن حقوق الإنسان، أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 251/60 المؤرخ في مارس 2006، وحل المجلس محل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي كانت هي النقطة المركزية في منظومة حقوق الإنسان الأممية، وذلك طيلة ستين سنة سابقة، وقد استلم المجلس جميع الولايات والآليات والوظائف والمسؤوليات التي كانت في عهدة اللجنة من قبل[25].

ويتكون مجلس حقوق الإنسان من 47 عضوا، يقع مقره بجنيف (سويسرا)، ويختلف عن اللجة الأممية كونه جهازا تابعا للجمعية العامة، بينما كانت اللجنة عبارة عن هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر ذلك رفعا لمستوى المجلس من الناحية السياسية، عندما يصبح التداول بشأن المجلس قضية كل أعضاء الأمم المتحدة. وهذا ما يؤكد أن حقوق الإنسان تمثل أحد الأعمدة الجوهرية الثلاثة للأمم المتحدة: التنمية والسلام والأمن، وحقوق الإنسان.

ويعمل المجلس مستفيدا من إنجازات لجنة حقوق الإنسان[26]، ساعيا إلى مواصلة تعزيز آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مسترشدا بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية، وقد حدد القرار الأممي عددا من الوظائف الهامة للمجلس[27] :

❖المجلس مسؤول عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، ومعالجة انتهاك حقوق الإنسان بما فيها الانتهاكات الجسمية والمنهجية، ويقدم التوصيات بشأنها.

❖يشكل المجلس منتدى للحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان وتعزيز تنفيذ الدول لالتزاماتها.

❖يقدم توصيات للجمعية العامة، ويستعرض دوريا مدى وفاء كل دولة بالتزاماتها وتعهداتها.

❖يساهم في منع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان، والاستجابة الفورية للحالات الطارئة المتعلقة بها.

ملاحظة (1): إضافة إلى الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية السامية للأمم المتحدة ودعمها لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإنها تعمل بوصفها أمانة جميع هيئات معاهدات حقوق الإنسان، باستثناء لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وتعمل

أيضا بوصفها أمانة مجلس حقوق الإنسان الجديد.

ملاحظة (2): العناصر الأساسية في برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- مجلس حقوق الإنسان.
- المقررون الخاضعون في مجلس الأمم المتحدة.
- برنامج التعاون التقني.
- صناديق الدعم (لضحايا التعذيب والسكان الأصليين وضحايا الرق).

2- المحكمة الجنائية الدولية: قبل التفصيل في موضوع المحكمة الجنائية الدولية المنشأة حديثا، نعود إلى المحاولات الدولية التي سبقتها، والرامية لمحاولة إرساء العدالة الدولية، لنكتشف أن هذا الموضوع ليس جديدا على المستوى الدولي، سنرى أن هناك ثلاثة أعمال سابقة عنها.

أولها: محكمتا نورنبورغ وطوكيو لمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية، واللتان نشأتا بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1946/12/11، وتشكلت المحكمتان من أعضاء يمثلون الدول المنتصرة في الحرب[28]، هاتان المحكمتان (العسكريتان) أنشئتا في ظروف استثنائية، وقد وجهت لهاتين المحكمتين انتقادات عدة أهمها: أن هذا القضاء العسكري الاستثنائي المؤقت قد أنشئ خصيصا من أجل قضية بذاتها، وأنهما نصبتا للمحاكمة عن أفعال وقعت قبل النص على تجريمها وعلى إنشاء القضاء، كما أنهما تشكلتا من قضاة غير محايدين ينتمون إلى الدول المنتصرة.

وهذا مما حدا بالأمم المتحدة بالسعي إلى إنشاء قضاء دولي جنائي محايد، والاهتمام بتقنين الجرائم ضد سلام وأمن الإنسانية. وكانت المحاولة الأولى لإنشاء محكمة جنائية دولية سنة 1950 ولم يكتب لها النجاح[29]، وتجدد الموضوع في السنوات الأخيرة من القرن الماضي إثر الأحداث الخطيرة التي شهدها العالم، مثل حرب الخليج، والحرب الأهلية في يوغسلافيا، والبحيرات الكبرى في إفريقيا.

في 25 ماي 1993، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 827 المتعلق بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، والمرتكبة على أراضي يوغسلافيا السابقة منذ سنة 1991، والمتمثلة في ممارسات التطهير العرقي في البوسنة والهرسك، والطرد الإجباري للسكان، والإعدام بلا محاكمة والاعتقال التعسفي، والاغتصاب الجماعي للنساء والفتيات[30].

وفي سنة 1994، أنشأ مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا بالقرار رقم 955 الصادر في 8 نوفمبر 1998، وزادت هذه المحكمة عن مثيلتها ليوغسلافيا، عن محاكمة الأشخاص الذين يشتبه في قيامهم بأفعال الإبادة وغيرها من الانتهاكات الجسمية للقانون الدولي الإنساني على إقليم رواندا، محاكمة مواطني رواندا الذين يشتبه في قيامهم بهذه الانتهاكات على أقاليم الدول المجاورة في الفترة ما بين أول جانفي وآخر ديسمبر من سنة 1994[31].

وتميزت هاتان المحكمتان بعدم الإعفاء من المسؤولية الجنائية للشخص الذي تصرف بصفته كرئيس أو موظف كبير، ولا الشخص الذي ارتكب الفعل المجرم تنفيذا لأمر صدر إليه من رئيس أعلى[32].

أ- نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية: انعقد المؤتمر الدولي الدبلوماسي بالعاصمة الإيطالية روما، بين 14 جوان إلى 17 جويلية سنة 1998، برعاية الأمم المتحدة وذلك في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية في روما، وقد شارك في المؤتمر وفود 160 دولة، و31 منظمة دولية، و136 منظمة غير حكومية.

وانتهى المؤتمر بإقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقد مثل ذلك الحدث الأكبر وغير المسبوق في طريق تعزيز الضمانات اللازمة لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية على المستويين الدولي والوطني، والوقوف أمام الانتهاكات الجسيمة لهذه الحقوق، وبخاصة في أوقات النزاعات المسلحة الدولية منها والداخلية على حد سواء[33].

وقد تضمن نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية ديباجة وثلاثة عشر بابا احتوت 128 مادة، ونلاحظ أن ديباجة النظام قد حددت أولا منطلقات المحكمة وفلسفتها، وثانيا مبررات هذه المحكمة.

وقد حددت معاهدة روما اختصاصات المحكمة بالنظر في كبار الجرائم، جريمة الإبادة، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب. وقد جرى استبعاد مقترحات بإدراج الإرهاب، والسلاح النووي، والألغام الأرضية، وتهريب المخدرات، ضمن اختصاصات المحكمة، وقد كان مؤتمر روما ميدان خلاف واسع بين فريقين:

فريق يدعو إلى دمقرطة نظام العلاقات الدولية، وإصلاح هيئة الأمم المتحدة، (فكرة المجتمع الدولي، وتوسيعها بما يتجاوز نطاق الدولة).

وفريق ثان يتعامل مع الإنسانية بما هي كينونة عليا تعلو على الدول أو سابقة عليها.

وجاءت ديباجة نظام روما حلا وسطا بين أنصار تشكيل محكمة قوية ذات صلاحيات واسعة وعلى درجة كبيرة من الاستقلالية، وأولئك الذين يرغبون في محكمة ضعيفة، تخضع لسيطرة مجلس الأمن الدولي، وبالتالي هيمنة الدول دائمة العضوية، وتعمل وفق مبدإ أسبقية الدول على الأفراد.

ومما جاء فيها التأكيد على الروابط المشتركة بين الشعوب، وأهمية الحفاظ على ثقافاتها والعمل على حمايتها من التدمير بسبب الجرائم المهددة للسلم والأمن والرفاه، على غرار ما شهده العالم من حروب شهدت جرائم خطيرة، يجب ملاحقة مرتكبيها وتوقيع العقاب عليهم محاكمتهم وطنيا أو دوليا، وبالتالي وضع حد للإفلات من العقاب[34].

ويلاحظ أيضا أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جاء واقعيا ومتوازنا أيضا، بين مصلحة المجتمع الدولي في وجوب كفالة التمتع بحقوق الإنسان من جانب جميع الأفراد وفي الدول كافة من ناحية، وبين مصلحة المجتمعات الوطنية في التوكيد على سيادتها، واحترام خصوصياتها من ناحية أخرى، ويظهر ذلك من خلال:[35]

- احترام مبدإ سيادة الدول، إذ أعطى النظام أولوية خاصة للمحاكم الوطنية، وبذلك يكون دور المحكمة الجنائية الدولية احتياطيا، يأتي فقط إذا ما تقاعست الدول المعنية أو قصرت في أداء وظيفتها في إدارة العدالة الجنائية على نحو سليم، وكذلك عندما تعجز دولة ما عن الاضطلاع بهذه الوظيفة سواء بسبب عدم امتلاكها نظاما قضائيا في هذا الخصوص أم بسبب الانهيار التام لهذا النظام ولانهيار مؤسسات هذه الدولة ذاتها، كما حدث في الحالتين اليوغسلافية، والرواندية... بالإضافة إلى أن هذا النظام قد استمد الكثير من أحكامه المتعلقة بتجريم انتهاكات حقوق الإنسان والمعاقبة عليها من التشريعات الجنائية الوصية.

- وتعميما لما جاء في محكمتي يوغسلافيا ورواندا، حدد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاختصاص الشخصي للمحكمة، بما يعني الأشخاص الذين يمثلون أمامها لمحاكمتهم عن الأفعال التي ارتكبوها والمشكلة للجرائم الداخلة في اختصاصها. فقد جاء في المادة الأولى من النظام الأساسي أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يسري فقط بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص الاعتباريين كالدول والمنظمات الدولية[36]، وقد جاء في النظام الأساسي للمحكمة أن نصوص التجريم تطبق على جميع الأشخاص دون أي تمييز بينهم لأي اعتبار كان،

وبصفة خاصة لاعتبار يتعلق بالصفة الرسمية أو بالحصانات المقررة، سواء كان التمتع بهذه الصفة الرسمية أم الحصانات المقررة، سواء كانت راجعة إلى القوانين الوطنية أم إلى القوانين الدولية، وقد فصلت المواد من 26 إلى 30 في الأمر تفصيلا لا يدع مجالا للتأويل أو الالتفاف حول اختصاص المحكمة. وذكرت من الصفات ما يمكن أن يكون موضوع المحاكمة سواء تعلق الأمر برئيس دولة أم حكومة، أم عضو في حكومة أم برلمان، أم ممثلا منتخبا أم موظفا حكوميا، فإن ذلك لا يعفي أحدا من هؤلاء من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، ولا تشكل أي من هذه الصفات في حد ذاتها سببا لتخفيف العقوبة، ثم أشارت المواد المذكورة آنفا إلى مواقع القادة العسكريين ومسؤوليتهم تجاه ما ارتكبوه من انتهاكات وكذا الأمر بالنسبة لمرؤوسيهم[37].

ب- الجرائم التي تستهدف حقوق الإنسان والتي تدخل في اختصاص المحكمة:

تناولت المادة الخامسة (05) من النظام الأساسي للمحكمة تحديد أنواع الجرائم التي تختص بها المحكمة مجملة، ثم جاء تفصيلها متتاليا في المواد التالية لها.

1.- يقتصر اختصاص المحكمة على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي اختصاص النظر في الجرائم الآتية:

أ- جريمة الإبادة الجماعية.

ب- الجرائم ضد الإنسانية.

ج- جرائم الحرب.

د- جريمة العدوان.

2- تمارس المحكمة الاختصاص على جريمة العدوان متى اعتمد حكم بهذا الشأن، وفقا للمادتين 121و 123، يعرف هذا الحكم جريمة العدوان، ويضع الشروط التي بموجبها تمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة، ويجب أن يكون هذا الحكم متسقا مع الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة[38].

أما في المواد من 06 إلى 08 من النظام الأساسي، فقد فسرت المقصود بكل من الجرائم الثلاث المذكورة في المادة 05: جريمة الإبادة الجماعية والجريمة ضد الإنسانية، وجريمة الحرب.

***بالنسبة لجريمة الإبادة الجماعية:**

بينتها المادة السادسة كما يلي: "لغرض هذا النظام الأساسي تعني" الإبادة الجماعية"، أي فعل من الأفعال الآتية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرفية أو دينية، بصفتها هذه إهلاكا كليا أو جزئيا:

أ- قتل أفراد الجماعة.

ب- إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

ج- إخضاع الجماعة، عمدا، لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي، كليا أو جزئيا.

د- فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

هـ- نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى[39].

***بالنسبة للجريمة ضد الإنسانية:** فقد تناولتها المادة السابعة من النظام الأساسي، حين أشارت "لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية:" جريمة ضد الإنسانية"، متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم:

أ- القتل العمد.

ب- الإبادة.

ج- الاسترقاق.

د- إبعاد السكان، أو النقل القسري للسكان.

هـ- السجن أو الحرمان الشديد، على أي نحو آخر من الحرية البدنية، بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي.

و- التعذيب.

ز- الاغتصاب، أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة.

ح- اضطهاد أية جماعة محددة، مجموع محدد من السكان، لأسباب سياسية أو عرقية

أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة 03، أو لأي أسباب أخرى من المسلم عالميا بأن القانون الدولي لا يجيزها، وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة، أو بأية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة.

ط- الاختفاء القسري للأشخاص.

ي- جريمة الفصل العنصري.

ك- الأفعال غير الإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل، التي تتسبب عمدا في معاناة شديدة، أو في أي أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية[40].

والملاحظ أن الفقرة 2 و3 من نفس المادة قد ذهبت إلى التفصيل في بعض المصطلحات المذكورة في هذه المادة كالإبادة، والاسترقاق، والاضطهاد وغيرها[41].

❖**بالنسبة "لجريمة الحرب"**: فقد جاءت تفصلها في المادة الثانية من النظام الأساسي، تحدثت الفقرة الأولى عن الجريمة عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية واسعة النطاق، بينما ضبطت الفقرة الثانية من هذه المادة كل أشكال الانتهاكات التي يمكن وصفها بهذه الصفة، والتي أحالت إلى اتفاقيات جينيف 1949 المتعلقة بالمنازعات المسلحة الدولية، وغير الدولية، نذكر منها: الانتهاكات الجسمية لأحكام اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، كالقتل العمد أو التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية.

❖الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على النزاعات الدولية المسلحة، مثل تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه، أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية، ومهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن، وتعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية، أو التعليمية أو العلمية، أو الخيرية أو ذات القيمة التاريخية...

❖ وقيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي احتلتها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأراضي المحتلة، أو أجزاء منها داخل هذه الأرض أو خارجها[42].

جـ- ومن أهم ما يلاحظ في نظام المحكمة الجنائية الدولية:

●عدم سقوط الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بالتقادم أيا كانت أحكامه.

●يرى بعض الكتاب أن عدم تلقائية النظر في الجرائم المنصوص عليها في النظام يشكل عائقا أما تحقيق العدالة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى فإن قصر الحق في الادعاء أما المحكمة على الجهات الأربع: الدولة الطرف في النظام الأساسي، مجلس الأمن، أي دولة غير طرف، المدعي العام، غير مقبول أو ليس كافيا على أقل تقدير.

●ورغم ما كان من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في روما، إلا أن المعاهدة أقرت الحق للمدعي العام في الاستناد إلى معلومات توفرت لديه عن طريق مصادر ليست رسمية، مثل الضحايا أو المنظمات الدولية غير الحكومية، أو أي مصادر أخرى موثوقة بالمبادرة بفتح تحقيق بجرائم تقع في نطاق اختصاص المحكمة[43]، وهو الأمر الذي يمكن اعتباره خطوة ذات دلالة باتجاه التحرر من هيمنة الدول على القانون الدولي، أو قد يشير ذلك إلى طبيعة الوضع الدولي الجديد أو نظام العولمة، وتراجع سيادة الدولة.

د- المواقف الدولية المناهضة للمحكمة الجنائية الدولية: "أو عندما تشكل المصالح عائقا أما العدالة الدولية".

لقد صوت عدد قليل من الدول ضد معاهدة روما، وليس هذا تعبيرا عن مصالح شعوبها بقدر ما هو حسابات ضيقة لنظم متورطة إلى حد يزيد أو ينقص في جرائم تتصل بالحقوق الإنسانية في نطاق سيادتها، وهي بهذا التصويت تسعى لحماية مسؤوليها من محاسبة جدية بخصوص احترام حقوق المواطن، وسوء استخدام السلطة وممارسة التعذيب، والاعتقال التعسفي، واغتيال المعارضين والخصوم السياسيين وتصفيتهم[44].

ويأتي كون إسرائيل ضمن هذا الصنف من الدول، وقد أكد مندوبها في روما ذلك، حين صرح أن وقوف إسرائيل ضد المحكمة جاء لكون دولته لا يمكنها القبول بأن ينظر إلى الاستيطان في المناطق المحتلة على أنه من أكبر الجرائم التي تقع في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية[45].

ومن الملاحظات ذات الأهمية في عمل المنظمة، والتي يمكن أن تشكل عائقا في سبيل تحقيق العدالة الجنائية الدولية، ما نصت عليه المادة 16 من النظام الأساسي والتي تعطي لمجلس الأمن إضافة إلى حقه في إحالة الدعوى على المحكمة الجنائية الدولية، فإنها أعطته إمكانية إيقاف الدعوى لمدة اثني عشر شهرا يمكن تجديدها. "ولا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهرا بناء على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها[46]".

وقد كان يمكن الاقتصار على جعل المجلس فقط أداة إحالة فقط، أما إعطاؤه صلاحية التدخل فإن ذلك يمكن أن يغل يد المحكمة عن النظر في دعوى معينة أو إرجائها، عندما ينطوي عمل المجلس على تغليب للاعتبارات السياسية، مما قد يشكل سببا في تعطيل إجراءات سير العدالة الجنائية الدولية على نحو سليم، وبالتالي منع توفير الحماية الواجبة لحقوق الإنسان.

فمثلا سيكون متوقعا - وقد حدث فعلا- أن تدخل مجلس الأمن نتيجة للاعتراض الأمريكي (الفيتو) بحجة المادة 16 من النظام الأساسي، قد حال دون صدور قرار ينص على تجريم مرتكبي الانتهاكات الإسرائيليين أمام العدالة الجنائية الدولية، لمحاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها في حق الشعب الفلسطيني، الاستيطان، التهجير، وبناء الجدار الفاصل، وغيرها من

الأعمال المتوافقة مع توصيفات جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية المبنية في نظام المحكمة الجنائية الدولية[47].

وعلى ذكر هذه القضية، فإنه وعندما ترفض القوى الكبرى تطبيق المعايير الدولية على نفسها أو على حلفائها السياسيين، تعتقد دول أخرى أن هناك سياسة للكيل بمكيالين تسود المجتمع الدولي[48]، مما يدعوها إلى تبني شيء من التضامن الإقليمي. وهذا ما تمثله المواقف التي اتخذتها بعض الدول الأفريقية بخصوص مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية في حق الرئيس السوداني عمر حسن البشير، وذلك عندما طالب الاتحاد الإفريقي برئاسة ليبيا مجلس الأمن الدولي إلغاء الإجراءات المتخذة في حق الرئيس السوداني، وأعلنت الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي أنها سوف لن تتعاون مع المحكمة من أجل إيقاف أو تسليم المتهم. وبقي المتهم يتحرك بالمقابل بحرية في عديد الدول غير المنضوية تحت نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، وتلقى عديد الدعوات لزيارة كل من دول: تركيا، نيجيريا، أوغندا وفنزويلا.

وعند مباشرة المحكمة الجنائية الدولية لنشاطها، فإننا نلاحظ أنه حينما يتعرض مرتكبو الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي للمساءلة لغرض تقديم تفسير لتصرفاتهم أمام العدالة الدولية، يكون أمام الوصول إلى هذا الهدف عائقان كبيران لمسنا وجودهما من خلال أحداث سنة 2009، ولا يمكن تحقيق مبدإ المساءلة بشأن مجموع الحقوق الأساسية للكائن البشري دون تجاوزهما،

أولهما: أن بعض الدول تواصل التصرف باعتبارها فوق القانون، وتمتنع عن كل مراقبة قانونية محتملة.

ثانيهما: بحث بعض هذه الدول عن توفير الحماية لحلفائها الخارجيين، ولا تدعو هذه الدول إلى المتابعة الجنائية الدولية إلا في الحالات التي تتوافق مع أهدافها السياسية، وهي بذلك تقدم مبررا لغيرها من الدول بعضها أو كلها لسلوك نفس النهج السياسي[49].

إن من بين المائة وعشر (110) دول التي انضمت إلى نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، لا نجد حتى نهاية 2009 إلا اثنتي عشرة (12) دولة من ضمن الدول العشرين الكبرى (G20). وقد اختارت كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، إندونيسيا، روسيا، تركيا، حتى لا نذكر أكثر، اختارت الابتعاد عن مسار (Initiative) العدالة الدولية.

وتمثل هذه الدول المذكورة مجتمعة أغلب سكان العالم بما يزيد عن ثلاثة ملايير ساكن، وبالتالي فإنها تشمل أغلب

منتمي الحضارات العالمية، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الحضارة المسيحية (الغربية الأرثوذكسية)، الهند والصين: فضاء الشرق الأقصى بحضارتيه: البوذية، والهندوسية، وتمثل تركيا وإندونيسيا أكثر الدول الإسلامية سكانا وتطورا اقتصاديا.

هـ- الولايات المتحدة الأمريكية والمحكمة الجنائية الدولية: لقد كانت المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية قد وضعتها في مواجهة الجماعة الدولية بأكملها، وجعلت قرار تشكيل المحكمة يبدو كما لو كان معركة الإرادة البشرية من أجل التحرر من همجيتها، وتأكيد إنسانيتها في مواجهة التعسف والجريمة التي ترتكب تحت غطاء السياسة. وذلك لأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (حسب المراقبين) تخشى من أن تشكل المحكمة خطرا على مصالحها الإستراتيجية الكونية، وقد عبر مندوبها في روما عن خوف حكومتهم من أن تصبح المحكمة أداة سياسية ضد تصرفات جنودها المتواجدين في كل مكان في العالم[50].

إلا أن أول من استعمل هذه المحكمة كانت الولايات المتحدة الأمريكية ضد الرئيس السوداني، وحرمته من الطيران في أكبر فضاء أرضي.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالإضافة إلى ما ذكرنا بشأن موقفهما من نظام المحكمة، فإنها لا تريد أيضا أن تضع نفسها تحت طائلة قانون المحكمة الجنائية الدولية حتى يمكنها التهرب من الضغوط التي تتعرض لها، والتي تطالبها بالتحرك بشأن الخروقات التي تقترفها تحت حجة إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، وفي هذا الشأن أعطى الرئيس أوباما بعض الإشارات المشجعة عندما أعلن عن قرب غلق معتقل غوانتانامو، وإنهاء برنامج الاحتجاز السري واستعمال طرق التعذيب البشعة من جهة أخرى، لكن إلى غاية 2009 لم يتم غلق هذا المعتقل بعد، ومازال الذين قاموا بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في هذه القاعدة أو خارجها في إطار الحرب على الإرهاب لم تتم محاسبتهم[51].

أما القانون الثاني في وجه تحقيق العدالة الدولية والمتعلق بالشق السياسي المتمثل في ما توفره بعض الدول من حماية لحلفائها.

الخاتمة:

لقد شكلت الإعلانات العالمية والإقليمية التي تبناها المجتمع الدولي في الفترة التي شهدت نهاية الحرب الباردة، وسيطرة القطبية الأحادية متمثلة في اللبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ميدانا لتمسك وتبث المجموعات الإقليمية برؤاها

وخصوصياتها الحضارية، كلما تصدت لصياغة أي من البيانات والنصوص في حدودها الإقليمية، وشكلت الإعلانات العالمية ميدانا للتوافق بين مكونات العالم الحضارية، وعلى الخلاف من ذلك كان الأكثر بروزا في المؤسسات والآليات الدولية عوامل القوة والسيطرة بصورة أكثر من العوامل الحضارية.

الهوامش:

(1) الرابطة الدولية لبحوث السلام واليونسكو، **دليل مرجعي ومادة تعليمية في مجال حل النزاعات من أجل حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية**، باريس: اليونسكو 1994.

(2) **إعلان فيينا. الفقرة الأولى**، ص 3.

(3) **إعلان فيينا الفقرة 3، 5**، ص3.

(4) **إعلان فيينا، فقرة 8 حتى 15**، ص 4، ص5.

(5) **نفس المرجع، فقرة 17و** 19، ص 6، ص7.

(6) منظمة العفو الدولية، **تقرير سنة 2000/ ملحق/**، مطبوعات عرباي، ص 405 إلى ص 444.

(7) عقد في إطار التحضير للمؤتمر العالمية لحقوق الإنسان، وتطبيقا لقرار الجمعية العامة رقم 116/46 في 1991/12/17.

(8) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمعهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

(9) **إعلان تونس من أجل إفريقيا**، الفقرات من 6 إلى 10.

(10) لم يكن آنذاك قد تم إلغاء نظام التمييز العنصري، والتحول الذي عرفته جنوب إفريقيا.

(11) **إعلان سان خوسي من أجل أمريكا اللاتينية والكاريبي، فقرة 1**، ص 16.

(12) **إعلان سان خوسيه**، الفقرة 4.

(13) أقرت منظمة الأمم المتحدة سنة 1993 سنة عالمية للسكان الأصليين.

(14) Virginia A. Leary **, the Asian region and the international human right movement : asian perspectives on human right .**oxford : west view press.1990,p13.

(15) **إعلان بانكوك الفقرات من 2 إلى** 09.

(16) شهدت الندوة انسحاب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

(17) joseph yakoub **, les droids de l'homme sont ils exportable ?France : ellipses, 2004,p130.**

(18) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الفقرة 28 لسنة 1999.

(19) قضية الحكومة الفرنسية ضد الغجر، قرار ترحيلهم إلى رومانيا، أثارت ضجة سياسية كبرى.

(20) op cit p 131 ،joseph yakoub

(21) غازي حسين، **إحياء قرار الأمم المتحدة 3399 الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية.** في: http://www.falestiny.com /news/411. p1

(22) غازي حسين، **مرجع سابق،** ص 3.

[23] أنشئت المفوضية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 141/48 المؤرخ في 20 ديسمبر 1993.

[24] منظمة الأمم المتحدة، العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دليل للمنظمات الغير حكومة، ص1

[25] منظمة الأمم المتحدة. دليل للمنظمات غير الحكومية، مرجع سابق، ص9، ص10

[26] من أهم إنجازات اللجنة، صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948 والعهدين الدوليين.

[27] انظر للقرار الجمعية العامة 252/60.

[28] عامر الزمالي، **مدخل إلى القانون الدولي الإنساني**، تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1997، ص95.

[29] فتوح عبد الله الشاذلي، **القانون الدولي الجنائي أوليات القانون الدولي الجنائي**، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية 2001، ص (132)

[30] فتوح عيد الله الشاذلي: **مرجع سابق**، ص 135.

[31] أحمد مصباح عيسى، **حقوق الإنسان في العالم المعاصر**، طرابلس، دار الرواد، 2001، ص 245.

[32] انظر **المواد من 2 إلى 5 من نظام المحكمة الجنائية ليوغسلافيا**.

[33] أحمد الرشيدي: **حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق**، ط2، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص 280.

[34] فتوح عبد الله الشاذلي: **مرجع سابق**، ص 159 إلى 160.

[35] أحمد الرشيدي: **مرجع سابق،** ص 281 إلى 282.

[36] أحمد الرشيدي: **مرجع سابق**، ص 283.

[37] انظر **المواد من 26 إلى 29 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.**

[38] انظر **المادة 05 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.**

[39] انظر **المادة 06 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.**

[40] انظر المادة 07 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[41] انظر الفقرة 2و3 من المادة 7 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[42] انظر **المادة 8 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**.

[43] انظر **المواد 17،18،19 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**.

[44] محمد حافظ يعقوب: **المحكمة الجنائية الدولية**، في هيثم مناع وآخرون، **القانون الدولي وغياب المحاسبة**، مرجع سابق.ص 111.

[45] هيثم مناع: **الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عامة مختصرة**، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000. ص 443.

(46) انظر المادة 16 من النظام الأساسي للمحكم الجنائية الدولية.

(47) أحمد الرشيدي: مرجع سابق، ص 291.

(48) نبيل صقر، وثائق المحكمة الجنائية الدولية، الجزائر، دار الهدى، 2007. ص 32.

(49) Claudio cordone , **la quête de justice : pour le respect de tous les droits , pour le respect** de droits de Lhomme. Amnesty international.rapport 2010. ed arbey. p 16 au18.

(50) نفس المرجع، ص 444.

(51) أليسون باركر وجيمي فلنر: **فوق القانون: السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد 09/11**، ترجمة منظمة مراقبة حقوق الإنسان، في هيثم مناع وآخرون، **القانون الدولي وغياب المحاسبة**، دمشق، الأهالي للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 204 إلى 208.

إدماج الهند في النظام الدولي
لعدم الانتشار النووي والعلاقات الصينية- الأمريكية

أ/ بدروني فاطمة

امتنع قادة الهند طوال 40 سنة عن توقيع معاهدة عدم الانتشار النووي التي تحظر على الدول غير النووية حيازة السلاح النووي، وتدعو الدول النووية المسلحة إلى نزع سلاحها، ولقاء هذا تنظم المعاهدة الاستفادة السلمية من الطاقة الذرية وتحول دون تسخير التكنولوجيا في خدمة التسلح، وفي 29 نوفمبر2009 أعلن الرئيس الهندي مانموهان سينغ رغبة بلاده في توقيع معاهدة عدم الانتشار من غير التخلي عن صفتها دولة نووية.

ويترتب على قبول الهند في المعاهدة وهي دولة حائزة السلاح تعديل المعاهدة أو بعض بنودها، فإحدى المواد تعرّف الدولة النووية بتلك التي سبقت صناعتها السلاح وتفجيره قبل الأول من يناير 1967، فعلى أعضاء المعاهدة والحال هذه الموازنة بين الالتزام بنصوصها وبين ضم الهند وثقلها إلى مكافحة الانتشار، وعلى واشنطن في المرتبة الأولى حسم موقفها من تعديل المعاهدة وهي إلى اليوم تعارض مثل هذا التعديل، واستمرار معارضتها التقليدية يضر بتقوية روابطها بالهند في وقت تترسخ فيه المصالح الأميركية في جنوب آسيا وتتعاظم المخاوف من الصين.

لمحة عن برنامج الهند النووي:

بدأت الهند الاهتمام بالطاقة النووية منذ فترة ما قبل الاستقلال بفضل جهود الدكتور هومي بهابها Homi Bhabha عالم الفيزياء الذي تخرّج من جامعة كامبريدج وجعل من المعهد الانطلاقة لبدء وتشكيل برنامج نووي للهند، وترأس البرنامج النووي بدعم من نهرو رئيس وزراء الهند آنذاك لوضع الهند على أرضية صلبة بخطة طموحة ومدهشة، والذين

عرفوا هذا الرجل من أصدقائه الغربيين يعلمون أنه كان يريد الإبقاء على الخيارات النووية مفتوحة.[1]

لم تتطور تكنولوجيا الهند النووية داخليا ولكن جرى استيرادها من الولايات المتحدة وحلفائها، فقد قدمت الولايات المتحدة المساعدات للدول غير النووية من أجل تطوير قدرات نووية سلمية في إطار برنامج "الذرة من أجل السلام" الذي أطلقه الرئيس الأمريكي إيزنهاور، ففي عام 1951 وقعّت الهند مع فرنسا اتفاقية تعاون نووي نصّت على القيام بتدريب العلماء الهنود وتبادل الزيارات، وقامت الولايات المتحدة بداية من عام 1955 بتدريب العلماء النوويين الأجانب والمهندسين لكنها أعادت تصنيف آلاف التقارير حول معالجة البلوتونيوم والمعلومات النووية ذات الصلة. وفي نفس العام قامت لجنة أمريكية للطاقة الذرية بزيارة الهند بهدف ترقية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،[2] ونجح رئيس الوزراء جواهر لال نيهرو في إقناع المجتمع الدولي من أجل انتخاب هومي بهابها رئيساً لأول مؤتمر للأمم المتحدة حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الذي عقد في جنيف في شهري يوليو وأغسطس 1955، وقد سهل المؤتمر تدفق المساعدات الأمريكية والكندية والبريطانية على برنامج الهند النووي في منتصف الخمسينيات.[3]

وحصل بهابها عام 1955 من كندا على مفاعل أبحاث من النوع الذي يستخدم فيه الماء الثقيل الذي يحرق اليورانيوم الطبيعي وينتج عنه البلوتونيوم بقوة 40 ميغاواط، وبعدها قامت واشنطن بتزويد المفاعل بقيمة 21 طن من الماء الثقيل وأصبح المفاعل يعرف بسايروس CIRUS (Canadian-Indian Reactor, U.S.)، وقد شكل امتلاك مفاعل سايروس نقطة انعطاف في طموحات الهند النووية حيث كان تصميم ذلك المفاعل مثاليا لإنتاج البلوتونيوم العسكري المستعمل في أول تفجير نووي هندي عام 1974، وشكل التصميم النموذجي لمفاعل أبحاث قوي آخر لإنتاج البلوتونيوم والمسؤول تقريباً عن إنتاج نصف البلوتونيوم العسكري في المخزونات الهندية، ورغم أن التعاون الأمريكي فيما يتعلق بمفاعل سايروس كان منحة على أساس تفاهم بأنه سوف يستعمل للأغراض السلمية غير أنه لم تكن هناك ضمانات دولية للتحقق من استعمال التكنولوجيا المستوردة.

وبعد التجربة النووية الهندية "السلمية" عام 1974 أسست الولايات المتحدة ودول أخرى مجموعة الموردين النوويين (NSG)

Nuclear Supplier Group بهدف منع تصدير التكنولوجيا النووية والمزدوجة وتحويلها إلى البرامج العسكرية لدول أخرى، نتيجة لذلك توقفت الصادرات النووية للهند لما يزيد عن الثلاثين عاما، ورغم ذلك لم توقف نيودلهي برامجها النووية.

ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي الحليف التقليدي للهند وبروز الصين كقوة صاعدة والمشاكل التي شهدها الاقتصاد الهندي جراء اعتماده على اقتصاد اشتراكي موجه طيلة الفترة السابقة اتجهت الهند نحو تأكيد ذاتها على المسرح الدولي من خلال جهودها لإصلاح اقتصادها عام 1991 وإقامة علاقات صداقة مع الولايات المتحدة، وجاءت التجارب النووية الهندية لعام 1998 على خلفية استعراض قوتها رغم إحداثها عاصفة أخرى من التنديدات الدولية، وبدأت الولايات المتحدة والصين البحث عن طرق أخرى للتعاون مع الهند كقوة نووية بحكم الأمر الواقع.

لم توقع الهند معاهدة عدم الانتشار النووي ولم تكن أبداً طرفا فيها كدولة نووية،[4] ولكن على افتراض أنه يمكن تطبيق متطلبات نزع السلاح النووي على الدول النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار على الهند كذلك فإن مشروعية هذا المطلب سوف تكون على المحك باعتبار عدم تطبيقها في الواقع حتى على الدول النووية الخمس المعترف بها بموجب المعاهدة، ورغم اعتراف العديد من الباحثين بأن جانب نزع السلاح من المعاهدة قد مات موتاً بطيئاً خلال العقود الثلاثة منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ فقد دفعت الدول النووية "التفاوض بحسن نية" وفي "أقرب الآجال" لنزع السلاح على نحو متقطع، لكن هذا الموقف في الواقع هو الذي دفع الهند لرفض التوقيع على معاهدة عدم الانتشار، وقد صرح رئيس وزرائها أتال بيهاري فاجباي: "بأنها معاهدة تقوم على التمييز ولم تخدم هدف عدم الانتشار، وأعطت الحق لخمس دول في الانتشار العمودي بغض النظر عن الخيار العالمي ضد الوجود الحقيقي للأسلحة النووية".[5]

لقد أضعفت التجارب النووية الهندية عام 1974 معاهدة عدم الانتشار من خلال تحطيم أي احتمال تحقيق عالميتها بسبب رفض تعريفها للأدوار والمسؤوليات، حيث لم يكن للهند دور في الانتشار النووي ولكنها ببساطة عبرت عن رفضها لإطار توزيع القوة العالمي الذي خلق التمييز بين الدول النووية والدول غير النووية ضمن إطار المعاهدة،

وأكدت الهند على نفس المكانة التي تتمتع بها القوى النووية وخصوصاً رغبتها في مواصلة عملية نزع سلاح في إطار إقليمي ودولي معاً.[6]

التجارب النووية الهندية ماي 1998 بين الموقفين الصيني والأمريكي:

لا يتمثل التأثير الحقيقي للتجارب النووية الهندية عام 1998 في إبراز قدرات الهند التقنية باعتبار بطء سير عملية بناء البرنامج النووي بقدر ما يكمن في توقيت قرارها السياسي المرتبط بالتجارب، ومهما كانت التفسيرات فقد بقيت الضوابط التقنية على الانتشار ثابتة رغم تغير ميزان القوى العالمي، وهكذا أثبتت الجهود الدولية لعدم الانتشار منذ 1974 الهادفة لردع الهند عن مواصلة برنامجها النووي عدم فعاليتها، وأبرزت مرة أخرى عجز نظام عدم الانتشار النووي عن تقديم حوافز كافية لمشاركة الدول النووية بحكم الأمر الواقع فيه مثل الهند.

فرضت طبيعة الوضع الأمني في جنوب آسيا والأهمية الجيوسياسية للهند قيوداً على العديد من الدول من أجل فرض إجراءات عقابية معتبرة بعد سلسلة التجارب، وبالنظر لاحتمال نشوب حرب نووية بين الهند وباكستان فقد كانت إستراتيجية العزل والعقاب تحمل العديد من المخاطر، حيث جعلت العديد من العوامل من قبيل الصعود الصيني والقرب الجغرافي للهند من مناطق إستراتيجية كالشرق الأوسط وآسيا الوسطى من الولايات المتحدة مترددة في الإضرار بعلاقاتها مع الهند، وفي هذا الإطار أدان مجلس الأمن التجارب غير أنه لم يفرض عقوبات، واتخذت العديد من الدول إجراءاتها الخاصة لمدة زمنية محدودة.

في 6 يونيو 1998 تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1172 الذي نص من بين أمور أخرى على أنه ينبغي حث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على "منع تصدير معدات أو مواد أو تكنولوجيا يمكنها بأي طريقة من الطرق مساعدة برامج في الهند أو باكستان خاصة بأسلحة نووية أو بصواريخ بالستية قادرة على إيصال مثل هذه الأسلحة، والذي دعا الدولتين إلى التوقف والتراجع عن برامجهما النووية وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمشاركة في المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية".[7]

وبدأت الولايات المتحدة فرض العقوبات بموجب القوانين الأمريكية مما تسبب في انهيار الأسواق الهندية وتدني مستوى احتياطي المبادلات الخارجية الباكستانية، ومن جهة

أخرى تسببت العقوبات في الإضرار بقطاع الأعمال في الولايات المتحدة كذلك، وبدأ المزارعون الأمريكيون بالضغط على الكونغرس بتأييد من إدارة الرئيس كلينتون لتمرير قانون المساعدات الزراعية في 14 يوليو 1998 والذي رفع القيود عن المساعدات الزراعية للهند وباكستان، وفي اليوم التالي مرر الكونغرس تعديل السيناتور سام براونباك Brownback Amendment وهو جمهوري من ولاية كنساس والذي أعطى الرئيس سلطة رفع العقوبات الاقتصادية لمدة عام واحد.

وفي غضون ذلك بدأت سلسلة من المحادثات الدبلوماسية مع الهند جمعت نائب وزيرة الخارجية الأمريكي ستروب تالبوت Strobe Talbott ووزير الخارجية الهندي جاسوانت سينغ Jaswant Singh بعقد أربع عشرة جولة من الحوار الإستراتيجي حاول فيها تالبوت دفع الهند للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتجميد إنتاجها من المواد الانشطارية والعمل باتجاه تحقيق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وعدم تطوير الصواريخ وتحسين الضوابط على الصادرات النووية وإشراك باكستان في حوار حول كشمير، مصرا على رفض أي مشروع يتعلق بتعديل معاهدة عدم الانتشار لتضم دولاً أخرى ومؤكداً على ضرورة الربط بين رفع العقوبات وانضمام الدولتين إلى معاهدة عدم الانتشار.[8] وقد صرح سينغ بأن الهند سوف لن توقع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا في إطار جدول زمني تتفق فيه الدول النووية على نزع شامل للسلاح النووي.[9]

وبقيت المحادثات تراوح مكانها لكن رجال الأعمال الأمريكيين بدؤوا بالضغط بقوة لرفع بعض العقوبات على الأقل، وفي 15 أكتوبر 1999 مرر الكونغرس تعديل براونباك آخر يعطي للرئيس سلطة رفع كل العقوبات المفروضة بموجب قانون عدم الانتشار الأمريكي على الهند وباكستان، فضلاً عن ذلك فقد أعطى سلطة رفع العقوبات لتعديلات سيمنغتون وبريسلر على باكستان.[10] وقد مارس الرئيس كلينتون هذه السلطة في الشهر التالي ولسنوات متتابعة سمحت للهند وباكستان بالحصول على قروض وإعانات المؤسسات المالية الدولية ولباكستان الحصول على بعض المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة، بينما أبقت على الحصار على التكنولوجيا والمواد النووية.

أما فيما يتعلق بالموقف الصيني من التجارب فرغم أن الصين ساعدت في بناء القدرات النووية الباكستانية فقد أعلنت القرار الذي تبناه مجلس الأمن والذي نص على أنه "بالرغم من التجارب النووية الهندية لا تتمتع لا الهند ولا باكستان بوضع الدولة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي"، [11] وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الصيني قد تطابق مع مسؤولياتها كعضو دائم بمجلس الأمن حيث ترى نفسها مسؤولة على النظام الدولي الموجود وتحاول قدر الإمكان إبقاءه نادياً صغيراً.

فضلاً عن ذلك فقد تأكد ذلك الموقف في معارضة سلسلة المفاوضات التي بدأتها الولايات المتحدة مع الهند بعد التجارب باعتبار أن تمسك الهند برادع الحد الأدنى يتعارض بشدة مع قرار مجلس الأمن 1172، وكذلك رأت الصين بأن التجارب النووية وجهت ضربة لجهود عدم الانتشار العالمية منذ الحرب الباردة ولجهود القوى الرئيسة الضرورية لوقف هذا المنزلق. وقد بدأت العلاقات الصينية- الهندية تتحسن منذ إبريل 1999 رغم أن الصين لم تغير موقفها بشأن الوضع النووي الجديد في شبه القارة الهندية بعد التجارب والمتمثل في ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن 1172 الذي نادى بنزع أسلحة الهند وباكستان النووية.

ومن هنا اتجهت الصين في انتقاد السياسة الهندية في شبه القارة على اعتبارها سياسات "هيمنة" مطالبة منها التخلي عن أسلحتها النووية والانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي كدولة غير نووية، ومن الجدير بالذكر أن الصين كانت تنظر لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ولمعاهدة عدم الانتشار كأدوات في يد القوى العظمى للحفاظ على الهيمنة قبل انضمامها للمعاهدة في بداية التسعينيات مع نهاية الحرب الباردة، [12] لكنها بعد ذلك الحين عملت على تأييد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولعبت دوراً مهما في إدراج مادة في المعاهدة تنص على ضرورة توقيع 44 دولة من بينها الهند حتى تتمكن المعاهدة من الدخول حيز التنفيذ، لكن الهند نظرت لهذه المادة على أنها محاولة متعمدة من الصين لإرغامها على قبول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى في تعارضها مع اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. [13]

لقد أصبحت الصين قوة نووية معترفا بها، فليس إذن من مصلحتها رؤية الهند كقوة صاعدة تمتلك الأسلحة النووية وتبلغ

مرتبة استهداف المدن الصينية الرئيسة، ولذلك كانت الصين من أشد منتقدي السلوك النووي الهندي حتى وإن كانت جزئيا مسؤولة عن ذلك السلوك من خلال بنائها النووي منذ عام 1964 ونشر صواريخها في التبت واستمرار تأييدها لبرامج باكستان النووية والصاروخية.

فضلاً عن ذلك فقد أعطى الارتباط العميق لإدارة الرئيس كلينتون مع الصين إشارة قوية للهند ببناء تحالف إستراتيجي تشارك فيه عدوتها الإقليمية والقوة المهيمنة، وقد استاءت الهند من التساهل الأمريكي بخصوص المساعدات الصينية لباكستان، حيث جاءت المحاولات الأمريكية لإدماج الصين في النسق الدولي مع الرغبة في تجنب حرب باردة أخرى، ولكن من وجهة نظر الهند فإن أي تحالف تشارك فيه الصين والولايات المتحدة سوف يؤثر بحدة على ميزان القوى في المنطقة، ومثل هذا التحول بإمكانه أن يؤثر عكسيا على الحسابات الأمنية الهندية، وهذا مرة أخرى يؤكد بأن التغيرات النسقية التي تتضمن العلاقات بين القوى الكبرى تؤثر على خيارات القوى الصاعدة وكذلك القوى المتوسطة التي لا تربطها علاقات صداقة مع القوى الكبرى.

لقد كانت الهند حساسة جدا للصعود الصيني وبدأت تنظر لهذه الأخيرة كأول تهديد لها في القرن الواحد والعشرين، وهو وفق المحلل العسكري الهندي سوبراهمانيام Subrahmanyam ليس تهديداً مباشراً بل هو تهديد غير مباشر:

"تتأثر الهند كدولة مجاورة للصين بالانتقال المحتوم غير المستقر المرافق لصعود الصين كقوة عالمية في القرن الواحد والعشرين، ويكون رأي سون تسو- أحسن نصر هو الذي تحققه من دون الدخول في حرب- هو ما تتبعه القيادة الصينية تجاه الهند، فإذا أمكن للصين نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية لباكستان فلن تكون بحاجة لطرح تهديد للهند، وبإمكان الصين أن تستمر في علاقات الصداقة مع الهند وفي نفس الوقت تحصرها في مواجهة نووية مع باكستان، وبإمكانها كذلك تصنيف كل من الهند وباكستان في نفس المرتبة من القوى الإقليمية ولكن ليس في نفس مرتبتها كلاعب عالمي... تطمح الصين لتعويض الولايات المتحدة كقوة مهيمنة متفوقة في آسيا، ومن هذه الزاوية تنظر للهند كلاعب إقليمي يجب أن يوازن القوة الباكستانية، وهذا يعد تحديا صينيا معقداً جدا بالنسبة

للهند وليس مجرد تهديد عسكري محض".[14]

وبالتالي تنظر نيودلهي للتهديد الصيني في طبيعته الإقليمية والدولية، أما في معناه الإقليمي فإن ما يقلق الهند هو التغير في ميزان القوة في آسيا لصالح الصين، بينما تنظر الهند للصين كقوة تسعى للحاق بها وكتهديد مفترض وحقيقي تنظر الصين إلى الهند كقوة متحدية يمكن احتواؤها من خلال التحالف مع عدوتها الإقليمية باكستان، وقد زاد اعتراف الولايات المتحدة بدور الصين في عدم الانتشار النووي في جنوب آسيا من مخاوف الهند الأمنية باعتبار أنها تنظر للسياسة الخارجية الصينية كجزء من المشكلة وليس من الحل.

على افتراض أن نزع سلاح الهند النووي غير واقعي باعتبار هشاشة الوضع الجيوسياسي. فقد حددت الصين والولايات المتحدة أهدافاً قصيرة الأجل تمثلت في احتواء قدرات الهند النووية، وقد حاولت الدولتان ترقية ضبط النفس الإستراتيجي في منطقة جنوب آسيا، وعموماً لم تكن التنديدات الدولية بالتجارب صادقة، حيث كان على الولايات المتحدة والصين العمل على منع أي إدراك بأن الهند سوف تكافئ عن قرارها، وهذا قد استفز سياستي الصين والولايات المتحدة للاستمرار في نفي الاعتراف الرسمي بالهند كدولة نووية والاستمرار في دعوتها للتخلي عن طموحاتها النووية والانضمام لمعاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية، لكن كان هناك دافع واضح من المكانة والقومية وراء التجارب الهندية، وكانت الصين والولايات المتحدة تأملان في حرمان الهند من هذه المكاسب،[15] ورغم أنه ليس واضحاً بدقة تأثيرات التجارب على سعي الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن ولكن ما يجب الاعتراف به هو أن التهديد الصيني للهند لا زال قائماً، ومن جهتها تحتفظ الصين بأسلحتها النووية جزئيا بسبب الترسانات النووية للدول الكبرى، وبالتالي حتى من دون اعتراف رسمي فقد كانت مكانة الهند النووية مرسخة بقوة في إطار الردع النووي العالمي وخاصة في موقف الهند الذي يربط بين نزع سلاحها والتطور العام في نزع السلاح العالمي.

مثلت التجارب النووية في جنوب آسيا العديد من المفارقات، فأولاً سارت تلك التجارب في الاتجاه المعاكس للاتجاه الرئيس لعدم الانتشار النووي حيث أصبح نظام عدم الانتشار النووي أقوى بعد نهاية

الحرب الباردة بانضمام العديد من الدول لمعاهدة عدم الانتشار النووي، ومن بين أهم الأمثلة على ذلك البرازيل والأرجنتين وجنوب إفريقيا وأوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، وهذه الدول الثلاث الأخيرة ورثت أسلحة نووية جراء تفكك الاتحاد السوفييتي، وثانياً أعطى النسق الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة للولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية قوة أكبر لمنع الانتشار من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية، وثالثاً من المرجح أن تكون الدول حساسة للآثار العكسية للعزلة الدولية على اقتصادياتها وبالتالي من المرجح أن تتجنب السياسات النووية الاستفزازية،[16] لكن رغم ذلك فقد سارت الهند في الاتجاه المعاكس.

تركز معظم التفسيرات للسلوك النووي لدولتي جنوب آسيا على عوامل مرتبطة بالعداءات الإقليمية للهند مع كل من باكستان والصين وعلى السياسات الداخلية والاستعدادات الشخصية لصناع القرار، لكن من المهم الاعتراف بوضع الهند الفريد بين الدول في النظام الدولي الحالي، حيث يمثل سلوكها السلوك الكلاسيكي لقوة صاعدة رئيسة وجدت القوى السابقة تسعى لعرقلة دخول أي دولة جديدة لاحتلال موقع لها في التراتبية الدولية. ففي الماضي أبرمت القوى العظمى معاهدات نزع سلاح جائرة بنية وقف صعود دولة متحدية، وفي هذا الإطار تعد معاهدات ضبط التسلح البحري في فترة ما بين الحربين بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان بهدف الحفاظ على تخلف اليابان مثالاً على ذلك، وقد نظرت اليابان لتلك المعاهدات كجور فادح وبدأت في انتهاك أول معاهدة حتى قبل أن يجف حبرها، وفي الوقت الحالي تقوم الدول النووية بجهود مماثلة لاحتواء الهند وإبقائها في صف القوى الوسطى الحالية.

تبدو الهند من بين الدول النامية الدولة الوحيدة التي تعمل من أجل بلوغ مكانة القوة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين وذلك من خلال قوتها البشرية والنووية والصاروخية حيث تعد متطورة جداً في هذا المجال، فضلاً عن جيشها المتطور وريادتها في تكنولوجيا الفضاء وقوتها الاقتصادية التي تنمو بسرعة، فبناءً على تقديرات البنك العالمي المرتكزة على التكافؤ في القدرة الشرائية يصنف الاقتصاد الهندي في المرتبة الخامسة عالمياً.[17] لا يعني هذا أنه لا يرافق هذه الإنجازات مشاكل مثل الفقر والبنية

الضعيفة والانقسامات الداخلية، ولكن من وجهة نظر الهند حينما حققت الصين تفوقها كقوة رئيسة كبرى كانت تشبه الهند في المؤشرات الاقتصادية للتنمية، وروسيا اليوم فاعل ضعيف اقتصادياً كذلك، لهذه الأسباب ترى النخبة الهندية ضرورة إسقاط القوة الاقتصادية مقارنة بالقوة العسكرية، وبالتالي تعتقد تلك النخبة بأنه حتى مع تحقيق القوة الاقتصادية من دون الموارد العسكرية بما فيها القوة النووية فإن مطالبتها بنزع السلاح النووي لن تؤخذ بجدية من قبل القوى النووية الموجودة، ولن يكون لها قدم راسخة في تراتبية القوة العالمية.[18]

تبرز ردود الكونغرس وإدارة الرئيس كلينتون عام 1998 و1999 أن بإمكان الولايات المتحدة أن تبدي مرونة تجاه بعض العقوبات حتى وإن تعلق الأمر بحقائق الانتشار النووي مثل التفجيرات النووية، وقد كان لتلك العقوبات تأثير هامشي على الاقتصاد الهندي،[19] وفي نفس الوقت لم تؤد التجارب إلى انهيار نظام عدم الانتشار النووي ولكن كان لها تأثير على نحو آخر، فقد وضعت طابع الديمومة على برامج الهند وباكستان النووية بسبب أنه لم تتخل أي دولة عن تجاربها النووية بعد إجراء تجارب علنية، حيث كانت التجارب تعني أنه لا يمكن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي من دون تعديلها وهي عملية معقدة بل مستحيلة سياسياً، ولم يكن الوقت ملائماً بوضوح بالنسبة للولايات المتحدة بعد التجارب مباشرة لإرسال إشارة على أن سياسة نووية جديدة تجاه الهند كانت قيد الاعتبار تتضمن العناصر التالية:

أولاً: استخلص الباحثون حول المذهب الهندي بأن صناع القرار في الهند ينظرون للأسلحة النووية كرادع محض أكثر من كونه أداة حرب، مما يعني أن قوة نووية صغيرة ستكون كافية لحماية الهند من الابتزاز النووي من قبل باكستان والصين، وبالتالي حينما تحقق التكافؤ في المكانة مع منافسيها النوويين وخصوصاً مع الصين بإمكانها حينها تأييد حظر التجارب ووقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية طالما أن الصين وباكستان سوف تفعل بالمثل، فضلاً عن ذلك لن يهمها بعد ذلك إبقاء برنامجها النووي دون ضمانات.

ثانياً: بخلاف باكستان فليس هناك أي إدراك في الولايات المتحدة على اعتبار أن الأسلحة النووية الهندية تشكل تهديداً وطنياً أمنياً لها.

ثالثاً: هناك مصالح متبادلة تنمو بين الولايات المتحدة والهند بخصوص الأمن الدولي والعلاقات الاقتصادية.

رابعاً: بخلاف الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة ليس هناك تعزيز مستمر للكراهية تجاه الهند في أوساط الشعب الأمريكي عموماً بسبب انتهاكات الهند النووية الماضية، وليس هناك سجل لاستدامة الحصار لفترة غير محدودة بدون تهديد أمني وطني واضح ومستمر.

خامساً: القوة المتنامية للجالية الهندية في الولايات المتحدة هي حافز قوي للسياسيين للنظر بإيجابية لصالح اتفاق نووي هندي-أمريكي.

ورغم أنه لا يمكن اعتبار هذه النقاط كافية بالنسبة للهند من أجل قبولها في معاهدة عدم الانتشار النووي كدولة نووية فإنه يمكن قبول وضع بديل يعترف ببرنامج الهند النووي وفي نفس الوقت يتطلب بعض معايير عدم الانتشار المقبولة من قبل الدول النووية ولكن مع صرامة أكثر على الضمانات من أجل تلقي الهند التجارة النووية، فإذا قبلت الهند معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ووضعت برنامجها تحت الضمانات بعد تحقيق رادع الحد الأدنى الموثوق به فإن تحسين العلاقات الثنائية وقوة السياسات الداخلية الأمريكية ستدفع التجارة النووية مع الهند إلى حد القبول السياسي، وبالتالي فقد كانت العلاقات النووية مع الهند مسألة وقت فقط، لكن تعتقد القلة من المحللين فقط بأن ذلك كان ممكناً حتى قبل الانتخابات الأمريكية لعام 2000، ولكن تحقيق هذا الاتفاق في مثل ذلك الوقت المبكر شكل صعوبات على كل الجوانب وخصوصاً مع سجل الهند لكراهية معايير عدم الانتشار العالمية وانعدام الأمن الحالي والشكوك حول جماعات الضغط النووي.

الاتفاق النووي الأمريكي-الهندي ومستقبل نظام عدم الانتشار النووي:

حينما وصلت إدارة بوش إلى السلطة قررت تبني مقاربة جديدة مع الهند،[20] وذلك راجع لإخفاق سياسة الولايات المتحدة الماضية والهادفة لوقف برنامج الهند النووي والتراجع عنه فضلاً عن الخصائص الإيديولوجية للإدارة الجديدة ولبعض الموظفين المحوريين في السياسة الخارجية والإستراتيجية، وكما كان واضحاً فقد كان لإدارة بوش كراهية تجاه مؤسسات

ضبط التسلح متعددة الأطراف، كما شكك العديد من مستشاريه في معاهدات ضبط التسلح ومعاهدة عدم الانتشار، وقد انعكس هذا في المناصب المحورية لمجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية والتي كان ينظر هؤلاء الأشخاص إلى الهيمنة والقوة الأمريكية الخارقة كشرط أساسي لعالم أكثر أمناً، ولم تكن الولايات المتحدة تنظر لأسلحة الهند النووية على أنها تشكل تهديداً مباشراً، فضلاً عن ذلك فقد تقاربت مواقفهما السلبية تجاه بعض معاهدات عدم الانتشار مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

لقد حمل بعض موظفي الإدارة الأمريكية نظرة عدائية تجاه الصين بسبب نظامها الاقتصادي والسياسي وقدرتها المتنامية لتحدي النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا- الباسيفيك، ورغم تاريخ الهند في قيادة دول عدم الانحياز وعلاقاتها الحميمة مع الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة فقد اقترح البعض أن تلعب الهند دور ثقل موازن أمام توسع النفوذ الإقليمي الصيني،[21] وهذا لا يتطلب بأن تتخلى الهند عن أسلحتها النووية بل أن ينمو ذلك البرنامج ليشكل رمزاً كبيراً لقوتها ومكانتها في المنطقة ورادعاً أكبر أمام التهديد الصيني، وقد كانت المساعدات الأمريكية لبرنامج الهند النووي المدني ذات معنى من هذه الزاوية بسبب أنها سوف تسمح للهند بالاحتفاظ بمواردها الداخلية المحدودة من اليورانيوم لإنتاج أسلحة نووية أكثر،[22] وهذا سوف يسمح للولايات المتحدة بالادعاء أنه لن ينتج أي انتهاك لالتزاماتها بمعاهدة عدم الانتشار النووي عن المساعدات الأمريكية لبرنامج الهند النووي المدني، ولكن يمكن الاعتراض على هذا المطلب إذا كانت نتيجة المساعدات الأمريكية إنتاج الهند أكثر وأسرع للأسلحة النووية.

فضلاً عن ذلك فإن التحرك باتجاه شراكة نووية أمريكية- هندية جرى تأكيده من خلال التجربة المباشرة للدولتين اللتين عانتا من الهجمات الإرهابية، وبالتالي فقد كانت هناك مصلحة مشتركة في ضمان ألا تقع الأسلحة النووية في أيدي الجماعات الإرهابية، فضلاً عن الحاجة للاتصال النووي بين الدولتين بهدف احتضان مقاربات مشتركة لضبط الصادرات النووية ومبادرات عدم الانتشار ذات الصلة. لقد كانت هناك مكاسب سياسية داخلية لإدارة الرئيس بوش في اتفاق نووي مع الهند، فقد

جرى تمويل الحملة الانتخابية من قبل قطاعات الطاقة النووية والدفاع وقطاعات أخرى سوف تستفيد من التجارة النووية مع الهند، [23] وسوف تسمح إستراتيجية شراكة مع الهند بإحياء سوق الصادرات النووية الأمريكية وبيع أنظمة الأسلحة الغالية التي سوف تجلب ملايير الدولارات لبعض مؤيدي الإدارة الرئيسيين.[24]

وبهدف تحقيق سياسة الهند الجديدة كان على إدارة الرئيس بوش الفصل بين الهند وباكستان في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في آسيا، لقد كانت باكستان مهمة في تقديم أساس العمليات الأمريكية ضد القاعدة والطالبان في أفغانستان، ولكن سجلها النووي ألغى أي احتمال لتعاون نووي ما عدا المساعدة في حماية أسلحتها النووية من التعرض للسرقة والاستعمال من قبل الإرهابيين، فضلاً عن ذلك فقد تعني علاقات الصداقة الباكستانية مع الصين أنها ليست ضرورية في أي سياسة أمريكية تجاه احتواء أو تطويق النفوذ الصيني في المنطقة.

وفي سنة 2001 كثفت الهند والولايات المتحدة مفاوضاتهما الثنائية في العديد من المجالات السياسية، وبلغ هذا الأمر ذروته بإعلان مبادرة "الخطوات التالية في الشراكة الإستراتيجية" Next Steps in Strategic Partnership (NSSP) في يناير 2004، وهي مبادرة التزمت فيها الدولتان بتعاون أمتن في أربعة مجالات: الطاقة النووية المدنية وبرامج الفضاء المدنية وتجارة التكنولوجيا العالية والدفاع الصاروخي، وقد تم إنجاز برنامج الخطوات التالية في 18 يوليو 2005 عندما أصدر الرئيس بوش ورئيس الوزراء سينغ بياناً مشتركاً جاء فيه أن "الخطوات التالية" وفرت الأساس لتوسيع أنشطتهما الثنائية والتجارة في أنظمة الفضاء والطاقة النووية المدنية الآن بما يتوافق مع التزاماتهما في "مبادرة التعاون النووي المدني". إن الاتفاق ببساطة هو تجديد التعاون النووي مع الهند مع ما يحمله من تحول رئيس في سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند من العزلة إلى الارتباط، ويمكن مقارنة محتواه بأهداف عدم الانتشار لتسليط الضوء على الاتجاه المستقبلي لنظام عدم الانتشار النووي.

يتضمن الاتفاق النووي بناء شراكة بين الهند والولايات المتحدة لترقية الديمقراطية والاستقرار والازدهار والسلم عبر العالم، تكون أحد قطاعات الشراكة في مجال التعاون حول الطاقة النووية السلمية والتي أتمت تفاصيله خلال زيارة الرئيس بوش

لنيودلهي في 2 مارس 2006، حيث تعمل الولايات المتحدة لتحقيق التعاون النووي مع الهند وتسعى لموافقة الكونغرس من أجل تعديل السياسات والقوانين للسماح بهذا التعاون، وتعمل مع الدول الصديقة والحليفة لتعديل الأنظمة الدولية للسماح بتعاون وتجارة نووية مع الهند. إن توقيع الرئيس الأميركي على قانون هنري هايد Henry Hyde Act في ديسمبر 2006 بعد مناقشات مستفيضة ومضنية في الكونغرس الأميركي من أجل إدخال تعديلات على قانون الطاقة الذرية الأميركي لعام 1954 تسمح بجعل هذه "الصفقة" ممكنة، يعتبر خطوة كبيرة على طريق تفعيلها في الواقع العملي.

هذه الصفقة تعني من حيث الجوهر تمكين الهند وهي الدولة غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار من الدخول في علاقات تجارة اليورانيوم الدولية المدنية مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الأخرى الراغبة في ذلك فيما يتعلق بالوقود والتكنولوجيات والمشروعات النووية، وسيتعين على الهند أن تصنف حسب خيارها مفاعلاتها النووية بين مدنية وإستراتيجية مع تأكيد الفصل بينهما، وستخضع المفاعلات النووية السلمية وحدها فقط لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وللتجارة الدولية، بينما ستبقى المفاعلات الإستراتيجية خارج النطاقين. بعد تطبيق الهند لشروط اتفاقية مع أميركا تحدد بموجبها الهند الفصل بين صنفي المفاعلات المدنية والإستراتيجية سيقوم الكونجرس الأميركي بتعديل بعض الشروط التي تعترض عليها الهند في قانون هنري هايد، ثم توقع الهند اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفتيش على المفاعلات النووية المدنية، وسيرفع هذا المشروع لمجموعة الموردين النوويين والتي لا تتعامل حتى الآن نوويا مع الهند كونها غير منضمة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ثم تعود كامل حزمة الاتفاقية إلى غرفتي الكونجرس الأميركي للمصادقة النهائية، بعدها سيضع الرئيس الأميركي توقيعه لتدخل الصفقة حيز التنفيذ، وبعكس ذلك لا يحتاج الجانب الهندي إلى أي تصديق نهائي من جانب البرلمان.

وهذا يعني أن تتحمل الهند نفس المسؤوليات والممارسات وتكتسب نفس المكاسب والامتيازات التي تتمتع بها الدول النووية الرائدة ذات التكنولوجيا المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وقد تضمن هذا الأمر التزاماً خاصا لتحديد وفصل المنشآت النووية

العسكرية والمدنية وإعلان منشآتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ووضعها تحت ضماناتها وتوقيع البروتوكول الإضافي الخاص بتلك المنشآت النووية،[25] وهذا هو بدقة الترتيب الذي تحظى به الدول النووية الخمس مع الوكالة الدولية للطاقة النووية وبالتالي دفع الهند أكثر نحو نفس المكانة المعترف بها، وقد اختارت الولايات المتحدة حل أول تحد بإدماج الهند النووية وفك غموض علاقات الهند مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال الاعتراف بالهند كدولة نووية. ووافقت الهند من جهتها على تنفيذ توجيهات نظام ضبط صادرات تكنولوجيا الصواريخ ومجموعة الموردين النوويين وخصوصاً باعتبار معارضة الهند التاريخية لتلك الميكانيزمات،[26] مقابل رفع قيود مجموعة الموردين النوويين عليها.

أما فيما يتعلق بالموقف الصيني من الاتفاق النووي الأمريكي- الهندي فتبرز معارضتها لبنود الاتفاق كمصدر للتوتر في علاقاتها مع الهند، ومثلما عملت الصين على عرقلة طلب الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن أطلقت هجوماً دبلوماسيا لكسب أي تغيير في توجيهات مجموعة الموردين النوويين لتكييف الهند في مجال التكنولوجيا المزدوجة، وتأتي المعارضة الصينية للاتفاق النووي في تعارض مطلق مع التأييد الروسي والفرنسي والأسترالي والبريطاني والكندي وكذلك مع تأييد الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد طفا اختلاف عميق بين الولايات المتحدة والصين حول جدوى الاتفاق النووي الأمريكي- الهندي لمارس 2006، إذ ترى أمريكا أن الاتفاق خطوة إيجابية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، حيث تعترف الإدارة الأمريكية أن العالم لا يستطيع الاعتماد على النفط فقط وبالتالي فإن تطوير الطاقة النووية السلمية ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل، يدعم الاتفاق التنمية الاقتصادية في الهند دون وضع ضغوط إضافية على التزويد بالنفط العالمي، أما بخصوص المخاوف حول الانتشار النووي ترى الولايات المتحدة أن الاتفاق سوف يضمن أن حوالي 90٪ المنشآت النووية الهندية ستكون تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتختلف الصين مع الولايات المتحدة بهذا الخصوص حيث تتوقع أن يسبب الاتفاق صدمات لمعاهدة عدم الانتشار لأنه لا يترك أي حافز للدول ذات الطموح النووي للتخلي عن برامجها النووية، ومن جهة أخرى يرتبط

الاتفاق بازدواجية المعايير الأمريكية في مجال عدم الانتشار النووي لأنها تعمل على منع إيران وكوريا الشمالية عن تطوير برامجها النووية.

فضلاً عن ذلك فقد عزز الاتفاق النووي الأمريكي- الهندي شعوراً في الصين بأن المصالح الإستراتيجية وليست "العالمية" وراء السياسة الأمريكية بخصوص هذه المسألة القطاعية، وكما أشار العديد من المتخصصين في نزع السلاح وضبط التسلح في حوارات نشرت في سبتمبر 2008 فإن الاتفاق أضعف دعامة مهمة في معاهدة عدم الانتشار النووي وتغاضى عن برنامج الهند النووي، وأظهر أن السياسة النووية الأمريكية انتقائية ومتحيزة، وأظهر أن المعايير المزدوجة في كل مكان فبعض الدول تجرم وتفرض عليها العقوبات من أجل برامجها النووية، والبعض الآخر يعطى له القبول السري وحتى المعلن. ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاث نقاط أساسية في الموقف الصيني، أولها أن الصين أصبحت أكثر قلقاً من الولايات المتحدة منها من الهند حيث أنها لم تعد الدولة الحارسة لمعاهدة عدم الانتشار، وثانيها قد تسعى الصين لاتفاق مماثل مع باكستان، أما ثالثها فيركز على أن الاتفاق يسعى لتغيير التوازن الإستراتيجي في المنطقة ويتسبب أكثر في التنافس والانتشار النووي عالميًّا.

لقد كانت الصين حذرة في الرد على الاتفاق النووي وعبرت عن قلقها بخصوص فعالية نظام عدم الانتشار النووي، واقترحت لاحقاً أنه يجب أن يحقق الاتفاق معايير ذلك النظام، وفي مناسبات عديدة رأت ضرورة عمل المجتمع الدولي بجدية لتعزيز سلطة وفعالية نظام عدم الانتشار الدولي وأن تلعب معاهدة عدم الانتشار دوراً أساسيا في منع انتشار الأسلحة النووية وتسهيل نزع السلاح النووي والاستعمال السلمي للطاقة النووية، ودعت الدول غير الموقعة على المعاهدة للانضمام في أقرب الآجال كدول غير نووية مع تدمير أسلحتها النووية وهكذا ستساهم في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.[27]

يمكن القول بأن هناك مظهرين أساسيين في موقف الصين من الاتفاق النووي الهندي- الأمريكي، فأولاً أنها تريد دفعه لمستوى النقاش الدولي حول عدم الانتشار النووي، وثانيا من خلال تركيزها على نزع السلاح النووي عالمياً فهذا مؤشر على تطور سياستها في مجال عدم الانتشار النووي وترقية نفسها كقوة مسؤولة حول عدم الانتشار، وبصفة

عامة فقد تمثلت الانتقادات الصينية للاتفاق في أشكال عديدة ومختلفة منها أنه اعتراف بوضع الهند كقوة نووية وارتبطت بالمعايير المزدوجة، ورأت أنه بدل استثناء دولة واحدة يجب أن يتبنى نادي لندن مقاربة قائمة على المعايير قصد إعطاء معاملة خاصة.[28] وهكذا زجرت بكين محاولات واشنطن لتعديل توجيهات مجموعة الموردين النوويين لتسهيل التعاون النووي المدني مع الهند وضغطت على أستراليا للحفاظ على حصارها على مبيعات اليورانيوم للهند، وبوضوح لن تقبل الصين مساومة على وضعها كدولة نووية آسيوية وحيدة وكعضو دائم وحيد في مجلس الأمن من آسيا، ولن تساوم من جهة أخرى على تفوقها في منطقة آسيا- الباسيفيك.

لكنها رغم ذلك عادت واقتنعت باتفاق رفع لمجموعة الموردين النوويين للسماح للاتفاق بالدخول حيز التنفيذ في سبتمبر 2008، فضلاً عن ذلك تشير العديد من الحوارات التي نشرت في ديسمبر 2008 إلى أن رفض الصين دعم الاتفاق قد يضعف علاقاتها مع نيودلهي، والأهم من ذلك أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش وضعت ثقلها في بناء علاقات إستراتيجية مع الدول الديمقراطية في جنوب آسيا لتطويق الصعود الصيني،[29] كما أشار أحد المستجوبين فإنه لا يمكن إيقاف مصلحة الهند في الأسلحة النووية، وأن الهند النووية الصديقة أحسن للصين من عدوة غير نووية.

يشير هذا النوع من الرد إلى أنه مهما كانت المواقف السياسية الصينية في تأييد المعايير فإن حساب المصالح يهم أكثر من القوة المعيارية، وهو ما يحدد التفكير الصيني وجزء كبير من سلوكها بخصوص هذه المسألة الإستراتيجية، وبالتأكيد هناك من يعتقد في صحة المعايير وأن السلوك الصيني والقوانين الداخلية منسجمة معها، ولكن البعض الآخر يعتقد أن المعايير يحددها السلوك الأمريكي وحسابات الصين الإستراتيجية، لقد وضعت الصين دائماً مصلحتها في الحفاظ وتطوير علاقات جيدة مع واشنطن كأولوية وراء مواقفها السياسية، وأن المركزية الأمريكية قللت من التأثيرات المقيدة للمعايير العالمية التي تتنافس فيها المطالب الأمريكية والسلوك الخارجي.

لقد نادت الصين من خلال مواقفها المعبر عنها في الكتاب الأبيض لعام 2005 حول إصلاح الأمم المتحدة المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات فعالة بجدية حقيقية لتعزيز عالمية معاهدة عدم الانتشار، ونادى بعض

المتخصصين الصينيين في ضبط التسلح بقواعد صارمة ضد نقل التكنولوجيا النووية العسكرية، ومع ذلك تبقى الصين تنتظر الفعل الأمريكي، وهذا يشير إلى أنها تبقى متلقية للمعايير أكثر منها صانعة لتلك المعايير، وهو موقف سوف يتجه لإضعاف القوة المعيارية في صياغة السلوك الصيني، مع مجيء إدارة أوباما سوف ينخفض الصراع بين المعايير والخيارات الأمريكية مما يساعد على حل بعض المآزق السياسية الصينية وتقديم الفرص لها للعمل مع الولايات المتحدة والدول الأخرى لدفع المقترحات الموجهة نحو تعزيز المعايير.

عزز الاتفاق النووي نظام عدم الانتشار النووي من وجهة نظر الولايات المتحدة عبر قبول الهند الرمزي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة الموردين النوويين ونظام ضبط تكنولوجيا الصواريخ، بينما أضعف النظام من وجهة نظر الصين عبر رفض الهند الرمزي التوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي، وقد حل الاتفاق بعض التوترات المحيطة بوضع الهند خارج معاهدة عدم الانتشار النووي وعزز من القيمة الأخلاقية للنظام بجلب الهند داخل النظام كدولة رائدة في حركة عدم الانحياز، وبالتالي يكمن الاختلاف الأمريكي- الصيني بخصوص إدماج الهند في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي في الأهمية الرمزية التي توليها كل واحدة منهما لمعاهدة عدم الانتشار في مقابل الميكانيزمات الأخرى.

يشير الاتفاق النووي الأمريكي- الهندي بوضوح أكثر بأن واشنطن لا تعارض امتلاك بعض الدول للأسلحة النووية بما فيها تلك الدول خارج معاهدة عدم الانتشار، وفي هذا الخصوص طرح كينيث وولتز فكرة بأن عالما بقوى نووية أكثر سوف يعمل على تعزيز الاستقرار الإقليمي وتخفيض احتمالات الحروب بل وجعلها أصعب، رغم صعوبة الجزم بتأثر مؤيدي إعادة صياغة السياسة الأمريكية تجاه الهند بآراء هذا الأخير.

الهوامش:

(1) يعتبر كتاب القنبلة النووية الهندية لمؤلفه جورج بركوفيتش دراسة تاريخية قيمة وشاملة تناول فيها بالتحليل كيفية تعاطي أكبر ديمقراطية في العالم مع الرغبة في امتلاك القنبلة النووية من خلال إثارة مسائل ثقافية وقيمية تتعلق بالإرث الاستعماري أثرت على ثقافتها الإستراتيجية، وتناولت فصول الكتاب اعترافات تاريخية واستجوابات مع علماء وقادة عسكريين ودبلوماسيين وسياسيين هنود وأمريكيين. انظر:

George Perkovich, *India's Nuclear Bomb: the Impact on Global Proliferation* (Berkley and Los Angeles California: University of California press, 1999), pp.16-21.

(2)Dana R. Dillon and Baker Spring, "Nuclear India and the Non-Proliferation Treaty", *Backgrounder*, No. 1935(May 18, 2006), http://www.heritage.org/research/abm/missiledefense/bg1935.cfm

(3)Perkovich, *Op. Cit.*, p. 30.

(4)Richard Bruneau, "Engaging a Nuclear India: Punishment, Reward, and the Politics of Non-Proliferation", www.princeton.edu /~jpia/…/JPIA%2006_1%20chapter%20copy%202.pdf p. 30.

(5)*Idem.*

(6)Jaswant Singh, "For India, Disarmament or Equal Security", *International Herald Tribune*, (August 5, 1998).

http://www.indianembassy.org/pic/js/jaswant(iht).htm.

(7)UN Security Council Resolution 1172, June 6, 1998, http://www.un.org/ Docs/scres/1998/sres1172.htm.

(8)Strobe Talbott, "Dealing with the Bomb in South Asia", *Foreign Affairs*, Vol. 78, No. 2 (March/April 1999), p.119.

(9)Sumit Ganguly, "Giving India a Pass", *Foreign Affairs*, (August 17, 2005), http://www.foreignaffairs.org/20050817faupdate84577/sumit-ganguly/giving-india-a-pass.html.

(10)Robert M. Hathaway, "Confrontation and Retreat: The U.S. Congress and the South Asian Nuclear Tests," *Arms Control Today*, Vol. 30 (January/February 2000), http://www.armscontrol.org/act/2000_01-02/rhjf00.asp_.

(11)UN Security Council Resolution 1172, June 6, 1998.

(12)انظر:

Mingquan Zhu, "The Evolution of China's Nonproliferation Policy", *The Nonproliferation Review*, (Winter 1997), pp. 40-48.

(13)Singh, "Against Nuclear Apartheid ", *Foreign Affairs*, Vol. 77 (September/October 1998), p. 46.

(14)K. Subrahmanyam, "Understanding China: Sun Tzu and Shakti," *The Times of India*, June 5, 1998, p. 7. Quoted in T. V. Paul, "Chinese-Pakistani Nuclear/Missile Ties and the Balance of Power", *The Nonproliferation Review* (Summer 2003), p.9.

(15)Bruneau, *Op. Cit.*, p.35.

(16)Paul, "The Systemic Bases of India's Challenge to the Global Nuclear Order", *The Nonproliferation Review* (Fall 1998), p.1.

(17)World Bank, *World Development Report* (New York: Oxford University Press, 1996), p. 188.

(18)Singh, *Op. Cit.*, pp. 41-52.

(19)Daniel Morrow and Michael Carriere, "The Economic Impacts of the Glenn Amendment: Lessons from India and Pakistan," in Joseph Cirincione (ed.), *Repairing the Regime: Preventing the Spread of Nuclear Weapons* (New York: Routledge, 2000), pp.156-163.

(20)Ashley J. Tellis, "India as a New Global Power: An Action Agenda for the United States", *Carnegie Endowment Report* (July 2005), http://www.carnegieendowment.org/files/CEIP_India_strategy_2006.FINAL. pdf_.

(21)Condoleezza Rice, "Campaign 2000: Promoting the National Interest", *Foreign Affairs*, Vol. 79 (January/February 2000), http://www.foreignaffairs.org/20000101faessay5/condoleezza-rice/campaign-2000-promoting-the-national-interest.html_.

(22)Subrahmanyam, "India and the Nuclear Deal", *Times of India* (December 12, 2005), http://www.timesofindia.indiatimes.com/articleshow/1327306.cms_

(23)William Hartung and Michelle Ciarrocca, "The Ties that Bind: Arms Industry Influence in the Bush Administration and Beyond", *World Policy Institute*, October 2004, http://www.worldpolicy.org/projects/arms/reports/TiesThatBind.html_.

(24)Sharad Joshi, "Commercial Motivations Add Impetus to Indo-U.S. Nuclear Agreement", *WMD Insights*, Issue 15, (May 2007), pp. 31_40, http://www.wmdinsights.com/PDF/WMDInsights_May07Issue.pdf_.

(25)Sharon Squassoni, *U.S. Nuclear Cooperation with India: Issues for Congress*, Congressional Research Service Report for Congress RL33016. (July 29, 2005).

(26)*Idem.*

(27)Jagannath Panda, "China's Posture on the Indo-US nuclear Deal" (October 10, 2007), http://www.idsa.in/publications/stratcomments/JagannathPanda101007.htm

(28)*Idem.*

(29)Mohan Malik, "China Responds to the U.S.-India Nuclear Deal", http://www.jamestown.org/programs/chinabrief/single.

موقع روسيا في العلاقات الأورو-أطلسية
منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين

أ/ رباحي أمينة

مقدمة:

إن التحول الجوهري الذي عرفته العلاقات السوفيتية- الأوروبية ثم الروسية- الأطلسية في غضون نصف قرن يشير إلى تلك الطبيعة الأساسية الديناميكية للعلاقات الدولية منذ مشكلة برلين سنة 1948م إلى سقوط حائط برلين إلى عملية محاربة الإرهاب في أفغانستان، تدل على تحول العلاقات الروسية - الأطلسية من العدائية إلى شبه تحالفية.

وقد صنف بول كينيدي في كتابه: "صعود وسقوط القوى العظمى" روسيا بأنها كانت دائما عضوا ملقى في نظام توازن القوى الأوروبي، لكنها شرطي أوروبا وحكمها[1] إذ قوتها فرضت نفسها في هذا الإطار. فموقعها الجغرافي المتميز هو الذي جعلها دولة أوروبية آسيوية في آن واحد.

1- الأوضاع في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي: يعتقد المحللون السياسيون أن إعادة البناء المعروفة بالبيروستريكا Perestroika وإشاعة الشفافية Glasnost للرئيس السوفيتي غورباتشوف GORBACHEV كانت السبب في إظهار ضعف القوة العظمى وعجزها. وإن كان التاريخ لم ينته بذلك[2] بل شهد تسارعا لا مثيل له*؛ لأنه أبعد من أن ينتهي، فإن غورباتشوف أهدى الغرب إمكانية لم يسبق لها مثيل لإعادة صياغة المفاهيم الأساسية والشروط المحددة لعلاقات الشرق والغرب، ومنحه أيضا الفرصة لإنهاء الحرب الباردة. وقد حدد روبرت ماكنمارا** سياسة غورباتشوف التي أثرت في علاقات شرق-غرب فيما يلي:

الأولى: إحداث تغييرات وتعديلات جذرية في وجهة النظر السوفيتية لمفاهيم الأمن القومي وأهداف السياسات البشرية.

الثانية: إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي، والتي تعكس رغبة جديدة في إنهاء عزلة

اقتصاده، وجعله يتكامل داخل الاقتصاد العالمي المتجه بشكل متزايد نحو الاعتماد المتبادل.

الثالثة: قدم غورباتشوف مبادرة لتحرير قوانين حقوق الإنسان السوفيتية.[3] وقد استمرت السياسة الخارجية السوفيتية في هذه الفترة تخدم السياسة الاقتصادية، وتغيرت على إثرها رزنامة الأولويات، وفضل الاتحاد السوفيتي الانسحاب من عدة مراكز إستراتيجية مقابل كسب "ود" الدول الغربية الغنية من أجل قروض مالية، وبالتالي خسارة عملائه في الشرق مقابل المساعدة الاقتصادية.[4] وهكذا كانت التغيرات سريعة ومثيرة عرفتها أوروبا الشرقية وعدة دول من العالم الثالث في أواخر سنة 1989م حتى بداية سنة 1991م.

إن اختفاء الاتحاد السوفيتي على إثر خطاب يلتسين Boris Nikolaevich Yelstin في سبتمبر1991م، الذي جاء فيه: "إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بوصفه كيانا قائما بموجب القانون الدولي وحقيقة جيو سياسية لم يعد موجودا"[5] أثر في السياسة الدولية وقلب بنية النظام الدولي من الاستقرار إلى "اللا استقرار" والغموض.

ولكننا نشير إلى الملاحظات التالية:

❖إن اختفاء الاتحاد السوفيتي من الساحة السياسية العالمية باعتباره قوة عظمى عالمية تنافس الولايات المتحدة عسكريا وإيديولوجيا أدى إلى عدة تغيرات في المسلمات والثوابت في العلاقات الدولية. لذا يرى زكي العايدي: "إن من نتائج الحرب الباردة انهيارا شاملا لم يقف عند حدود تحطيم المعسكر الشرقي، بل شمل مختلف المقاييس الإيديولوجية السياسية الاجتماعية والثقافية للنظام الدولي."[6]

❖اختفاء حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفيتي يؤكد تفوق الولايات المتحدة في مجال الانتشار العسكري بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، الأمر الذي منحها دورا قياديا في الشؤون العالمية، وإن كانت فقدت الزعامة العالمية على الصعيد الاقتصادي.[7] أي تنطبق عليها نظرية دورة القوة.

❖الحرب الباردة انتهت معلنة عن ميلاد مرحلة جديدة، بمعطيات ومتغيرات دولية غير مسبوقة، حيث لم تجتمع الإرادة الدولية بعد على تحديد معالم هذه المرحلة، وبالتالي نشأ هذا الفراغ السياسي.[8]

❖في مرحلة لم يسبقها مثيل في تاريخ العالم المعاصر، من حيث التداخل والاعتماد المتبادل بين مفرداته، لم يظهر على السطح - على الأقل حتى الآن- أي مؤشر للتوافق الدولي حول نظام دولي جديد.[9] بل هو عبارة عن فرض نظام استعماري تحت هيمنة أمريكية مع محاولة استقلالية أوروبية محدودة، إذ إن انهيار الاتحاد السوفيتي سمح بتحويل الأمم المتحدة لغرفة تسجيل إرادة القوى الأربع الأمريكية.[10] الشيء الذي

أشار إليه الرئيس الروسي بوتين في لقاء ميونخ للأمن الأوروبي في جوان 2004م، ودعا إلى ضرورة مناقشة هذا الوضع الذي تفرضه الولايات المتحدة على الآخرين.

❖ تجرد روسيا عن لقب القوة العظمى يتغاضى عن حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أنها الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك مع الولايات المتحدة قوة الردع النووي (الضربة الثانية)، وهي الدولة الوحيدة أيضا القادرة حقيقة على تدمير الولايات المتحدة ولهذا السبب وحده تبقى لروسيا الأسبقية العليا للسياسة الخارجية الأمريكية. وإبقاء روسيا في القائمة (أ) بين قوسين يشير إلى ذلك.

وهكذا خرجت روسيا من عباءة الدولة السوفيتية باعتبارها قوة عظمى من منظور القوة العسكرية، سواء في المحيط الإقليمي أم الوضع الدولي. وقد اعتبرت روسيا نفسها الوريث الشرعي الوحيد للاتحاد السابق تتحمل كافة الأعباء والالتزامات، التي تعهدت بها الدولة السوفيتية السابقة. كما اعترفت الدول العظمى أقطاب النظام الدولي بالوضع الروسي الجديد، بما في ذلك منح روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن واعتبرتها الطرف الوحيد في مفاوضات الحد من الأسلحة النووية ستارت* وذلك في جانفي 1992م، وهذا نفسه كان موضوعا جديدا في القانون الدولي العام حول "خلافة الدول".

ورغم هذا الاعتراف فإن الولايات المتحدة والغرب الأوروبي مازالا مترددين في قبول روسيا، وإعادة دمجها في محيطها الحضاري. ورغم رغبة الرئيس السابق يلتسين في الانضمام إلى الحلف الأطلسي إلا أن الدوائر الغربية لم تتلق ذلك بارتياح كبير.

إن اختفاء الإمبراطورية السوفيتية ترك فراغا سياسيا في قلب أوراسيا، ففي الدول المستقلة الجديدة هناك شبه غياب للمؤسسات الوطنية أو الشخصيات السياسية الخبيرة، ساهم ذلك في استمرار الفوضى.

أما من الناحية الاقتصادية رغم قبول روسيا في عضوية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لم تقدم الدول الأوروبية ولا الولايات المتحدة بشأنه تنازلات تذكر، فقد ارتبطت المساعدات الاقتصادية بشروط هي حقوق الإنسان، والديمقراطية، ومعاهدات خفض التسلح، واقتصاد السوق، والحدود السياسية. فالانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة في روسيا سمي: العلاج بالصدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومع جملة من الإصلاحات أصبحت روسيا ضمن مجموعة الثمانية الكبار.

وتسعى روسيا إلى الانخراط في التجمع الاقتصادي لأوروبا الموحدة لتجاوز الفارق الكبير في درجة التقدم التكنولوجي بينها وبين الغرب الأوروبي، وإزاء ذلك فإنها تعمل على تدعيم ثقلها في جمهوريات الكومنولث

الجديد، ولعب دور المهيمن والقابض على شبكة التفاعلات السياسية والاقتصادية في الدول المحيطة، خاصة تخوف روسيا من إمكان استيعاب دول البلطيق** وأوكرانيا مثلا في الأطر الاقتصادية لأوروبا الغربية دون روسيا وهو ما يشكل تهديدا جوهريا للأمن القومي لروسيا.

كما أنها أبدت عدم الرضا لتوسع الحلف الأطلسي شاملا بولونيا والجمهورية التشيكية والمجر مع مطلع 1999م الذي يمثل مصدر خطر لمستقبل روسيا، فهي مناطق روسية تقليديا. وقد أراد الرئيس السابق يلتسين أن يأتي بضمانات ملزمة قانونيا بأن توسعات الحلف لضم الدول الفيزجارد لا يمثل أي خطورة عسكرية أو أمنية على روسيا، ومن جهة ثانية حاولت روسيا تحويل الكومنولث إلى دعامة من دعائم الأمن الأوروبي على قدم المساواة مع الحلف الأطلسي، إلا أن محاولته فشلت أمام تعنت الولايات المتحدة في مؤتمر هلسنكي وتقديم هذه الأخيرة مجرد تأكيدات غير ملزمة قانونيا بديلا عن الضمانات.

حاولت روسيا الضغط بهدف التوصل إلى ترتيبات تقيها الخطر العسكري الكامن وراء توسيع قاعدة حلف الناتو باستعمال حق الفيتو للاعتراض على الموضوعات، التي تؤثر في أوروبا الشرقية والوسطى وكومنولث الدول المستقلة*** Commonwealth of Independent States (CIS).

وكان انتخاب بوتين رئيسا للدولة الروسية سنة 2000م بداية لحقبة جديدة في السياسة الروسية، السمة الرئيسة لها تتمثل في استعادة هيبة الدولة وبناء حكم مركزي قوي ومهيمن. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على سياسيين من ذوي الخلفيات الاستخبارية والأمنية، أسندت لهم مناصب عليا في الدولة في مقدمتهم سيرجي إيفانوف رئيس مجلس الأمن القومي الروسي الذي عين وزيرا للدفاع، كما تم تعيين اثنين من حكام المناطق الإدارية السبع الكبرى من جهاز الأمن (أف. أس. بي F.S.B) كما عين مسؤولون من أجهزة الاستخبارات في مناصب رئيسة في قطاع مبيعات الأسلحة.

ومن جهة أخرى ركز بوتين على مواجهة الحركة الاستقلالية في الشيشان رافضا كافة جهود التسوية السلمية التي جرت في السابق لإنهاء الصراع، وتعامل معها بوصفها مسألة داخلية بالكامل رافضا أي تدخل خارجي في هذه المسألة باعتبار أن هناك أخطاء فادحة في إدارة الأزمة الشيشانية، ولم توظف القدرات العسكرية الروسية الضخمة بفاعلية لإنهاء محاولة الانفصال.

ففي ظل هذا المناخ المتوتر التفتت روسيا إلى جارها العملاق الصين لمحاولة تقريب الفجوة بينهما (زيارة الرئيس بوتين الروسي

للصين في فيفري2001م) وتحسين الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية المشتركة لتقوية موقفها تجاه شمال الأطلسي وسياسته التوسعية. وهذا التحالف الاستراتيجي الجديد غايته الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية العالمية التي تعتبر نفسها القطب الأوحد بعد الحرب الباردة، وسيعيد روسيا إلى الساحة الآسيوية.[11]

وقد رد الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش جنيور على التحركات الروسية تجاه الدول المجاورة والصين وإيران بأنه لا يعتبر روسيا عدوا، ولكن يمكن اعتبارها مصدرا للخطر. مما يعيد إلى الأذهان حربا باردة جديدة بين الطرفين لأن المسألة تتعلق بالجانب النووي.

استغل بوتين مناخ الحرب على الإرهاب على الساحة الدولية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001م، حيث اتهم المقاومة الشيشانية بأنها حركة إرهابية واتهم مسخادوف Maskhadov ببناء علاقات تنظيمية قوية مع تنظيمات الإرهاب الدولية. ولأول مرة في تاريخ العلاقات الروسية - الأمريكية تم تشكيل ما سمي بالشراكة الأمريكية - الروسية لمحاربة الإرهاب[12].

2- مصير الترسانة النووية السوفيتية:

والتغيير الجديد الذي طرأ على الترسانة النووية بعد الانقلاب الذي قام به بعض قادة الجيش في عهد غورباتشوف هو محاولة "روسنة القوة النووية السوفيتية"، بمعنى حصرها في يد روسيا الاتحادية. وعندما وقع الانقلاب تحولت نسبة 80% إلى 85% من الأسلحة في الأراضي الروسية والبقية موزعة على جمهوريات أخرى هي روسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان.

عندما تفكك الاتحاد السوفيتي نشأت 15 دولة جديدة مستقلة، حيث غيرت جذريا خريطة الأورآسيا. وحتمية الأمن الوطني دفعهم لبداية بناء قواتهم العسكرية، فقد أعلنت كل من أوكرانيا وأذربيجان ومولدافيا على إنشاء جيوش مستقلة عن إطار الجيش الموحد، وأول جمهورية أعلنت عن ذلك كازاخستان في اليوم التالي لإعلان يلتسين عن إقامة جيش مستقل روسي في 17 مارس 1992م.

كما قام السناتور سام نان والسناتور ريتشارد لوجار بإعداد مشروع بشأن القنابل النووية السائبة بعد الانقلاب على غورباتشوف، والذي قام بسؤال إستراتيجي من الذي سيسيطر على الترسانة النووية السوفيتية؟

وهذا المشروع هو تحذير من الخطر المحتمل من الترسانة النووية السوفيتية، ودعوة لتأييد للبنتاجون بتقديم مساعدات بتمويل أمريكي لإنهاء مشكلة "القنابل السائبة" لترسانة الاتحاد السوفيتي السابق. ومع نشوء روسيا، وأوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا،

قامت الولايات المتحدة بتحرك نشط، لضمان نقل الأسلحة النووية في الأراضي الروسية الوريثة الوحيدة للاتحاد السوفيتي.

أما بصدد الاتفاق عن الأسلحة النووية بين الدول الأربع روسيا، كازاخستان، أوكرانيا وبيلاروسيا، فقد تراجعت كازاخستان عن موافقتها لنقل الأسلحة النووية الإستراتيجية في أراضيها إلى روسيا.

من بين الجمهوريات التي حظيت باهتمام الحلف الأطلسي والولايات المتحدة أوكرانيا أكبر دولة بعد روسيا داخل الاتحاد السوفيتي، وأكثر أهمية اقتصادية وعسكرية ومساحتها تقارب 603700 كم^2، وعدد سكانها 4820000 نسمة[13]. حيث أعلنت سيادتها الكاملة في 16 جويلية 1990م، وبدأت موجة تأميم « Nationalization » القوات السوفيتية المتواجدة على أراضيها من نوع SSR ما عدا القوات الإستراتيجية.[14] ووجدت أكثر من 700000 قاعدة جوية تابعة لقوات الدفاع الجوية داخل التراب الأوكراني.[15]

وقد صرح الرئيس الأوكراني عند زيارة الاتحاد السوفيتي بأن "أوكرانيا ستربط أمنها بـ 461 سلاحا نوويا لا تشملها اتفاقية ستارت لأن هذه المسألة لم تعد حاليا حادة لأن بعض جيرانها يطالبون بالإقليم، خاصة جارنا العملاق روسيا." فالأمن الأوكراني ارتبط بـ 4200 رأس نووي تكتيكي(Tactical Nuclear Weapons) وبدأ النقاش على 461 سلاحا نوويا بلاستيكيا (ICBM).[16]

ولادة دولة أوكرانيا الحائزة على 2000 سلاح نووي أثار استنفارا واسعا من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، لأن الاحتفاظ بهذه الأسلحة يجعلها ثالث قوة نووية بعد الولايات المتحدة وروسيا، وعندها رؤوس نووية أكبر من الصين وفرنسا وبريطانيا، خاصة أن قاعدة برفومايك تتحكم في 700 رأس نووي موجه مباشرة لألمانيا، فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة.[17]

كان هناك 176 صاروخا من طراز ss19 و24 صاروخا من طراز ss24 على أرض لم تعد سوفيتية وإنما أوكرانية، وكل منها تمثل رؤوسا حربية متعددة والتي عرفت باسم **MIRVS** (Multiple Independently Targetable Re/entry Vehicle) الناقلات العائدة ذات رؤوس متعددة أحادية التوجيه. كما وجدت أوكرانيا نفسها تملك أيضا بعضا من أحدث قاذفات القنابل السوفيتية ومجموعة من الصواريخ النووية طويلة المدى التي تتحملها.

وكان اهتمام إدارة كلينتون بإبقاء الحقيبة النووية في يد روسيا إذ أبرم اتفاق بين كلينتون، يلتسين وكرافتشوك لإعادة الرؤوس الحربية إلى روسيا لإزالتها في جانفي 1994م.

وإن كانت أوكرانيا قبلت خضوع الأسلحة الإستراتيجية لسيطرة القيادة الموحدة للجيش الموحد للجمهوريات إلا أنها تحدد مفهوم القوات الإستراتيجية التي نصت عليها الاتفاقيات أن تبقى موحدة، وتختص فقط بوحدات السلاح النووي دون الأساطيل.

وترجع أهمية أوكرانيا في الحسابات الروسية لكونها أغنى الجمهوريات المستقلة من المواد الأولية، فضلا عن ذلك تتمتع بواجهة بحرية على البحر الأسود توفر لها موانئ صالحة للملاحة طيلة العام إلى جانب استقلال دول البلطيق حرمت روسيا من موانئ بحر البلطيق، والتي تشكل بالإضافة إلى موانئ البحر الأسود منافذ حيوية للإطلال على العالم الخارجي.

فاستقلال أوكرانيا واستئثارها بغالبية سواحل البحر الأسود ينجم عنه عزل روسيا عن أوروبا مما يفرض على روسيا تكريس الطابع الآسيوي، وتقليص نفوذها وطابعها الأوروبي. لذا فقد كان احتواء أوكرانيا في إطار الكومنولث هدفا حيويا لروسيا.

ويعتبر موضوع الأساطيل السوفيتية السبعة ذا أهمية قصوى في الحسابات الروسية والأمريكية على حد سواء، فأسطول المحيط الهادي، وأسطول بحر البلطيق، وأسطول بحر الشمال، والأسطول الحربي البحري، وأسطول بحر قزوين، وأسطول الأنهار الكبرى أصبحت روسية بالوراثة، أما أسطول البحر الأسود فبقي عالقا، إذ الأمر يتعلق بـ 440 قطعة بحرية منها 45 سفينة كبرى عائمة، 28 غواصة، وحاملتان للطائرات المروحية. وقد زودت بعض قطع الأسطول بصواريخ كروز، بينما تقوم بعض قطعه الأخرى بالعمل الدولي في البحر المتوسط.

أصدر الرئيس الأوكراني قرارا بنقل بقية القوات المسلحة ووحدات أسطول البحر الأسود الموجودة على أرض بلاده إلى التبعية القانونية الأوكرانية.[18]

إلا أن روسيا اعتبرت أن الأسطول إستراتيجي ينبغي أن تكون تبعيته لكومنولث الدول المستقلة، كما أكد قائد أسطول البحر الأسود الروسي أن أية سفينة تحمل قنابل نووية لا يمكن أن تخرج إلى عرض البحر دون أن تصطحبها قطع حماية وطائرات، وبالتالي فإن الأسطول لا يتجزأ إلى إستراتيجي وغير إستراتيجي.

إن "التهديد"، الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي اختفى، ووجود الأسلحة النووية في أوكرانيا لم يكن يشكل "التهديد"، وإنما يوصف بأنه "خطر" فلم يكن وشيكا إذ ربما يتطلب بضع سنوات إذا وقعت هذه الصواريخ في يد من يمكن أن يستعملها لتهديد الوجود الأمريكي وأوروبا الغربية ومصالحهم، لذا كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى إستراتيجية جديدة سميت بـ "برنامج نان لوجار التعاوني

للحد من المخاطر" لإزالة الأسلحة النووية الأوكرانية، أطلق عليها أشتون كارتر بـ"الدفاع الوقائي" وهو السعي إلى إجهاض التطورات المنذرة بالخطر قبل أن تصبح في حاجة إلى علاجات حاسمة.

وعليه يذهب أشتون كارتر* "بأن الدفاع الوقائي يعني في وقت واحد بالأخطار الجسيمة التي يتعرض لها الأمن الأمريكي والفرص العظيمة المتاحة للحفاظ عليها".[19]

وبفضل إستراتيجية نان لوجار تم حتى منتصف 1998م تفكيك 4800 سلاح نووي كان معدا لتدمير الولايات المتحدة. وقد تم إزالة جميع الأسلحة النووية من الدول غير الروسية التي خلفت الاتحاد السوفيتي سابقا.

وهكذا حظيت عملية روسنة القوة النووية بتشجيع الغرب وخاصة من قبل بيل كلينتون، لأنها تضمن حصر هذه القوة داخل نطاق روسي يتوافق مع الغرب إيديولوجيا ودينيا، كما تضمن في الوقت نفسه نزعها من نطاق غير مستقر يخالف الغرب دينيا** ومن ثم إيديولوجيا. فقد ورثت روسيا 27000 رأس نووي بينما أكدت وزارة الدفاع الأمريكية بأنها 30000 رأس نووي.[20] بالإضافة إلى الرؤوس النووية الأوكرانية التي تقرر نقلها إلى روسيا حسب اتفاق "نان لوجار" بين كلينتون ويلتسين وكرافتشوك، وهي 2000 سلاح نووي و700 رأس نووي و176 صاروخا من طراز SS19 و24 صاروخا من طراز SS24 كانت على أرض لم تعد سوفيتية.[21] وتمثل قوة ردع للترسانة النووية الأمريكية، فضلا عن أنها ورقة مقايضة روسية مع الغرب.

الشراكة الروسية- الأطلسية:

مع توالي عدة إصلاحات سياسية واقتصادية وصلت روسيا إلى الاستقرار في عهد "فلاديمير بوتين" الذي أرجع روسيا إلى الساحة الدولية بقوة وبوصفها شريكا من الدرجة الأولى في مناخ متوتر أورو- أطلسي.

ومن الناحية البنوية تم تحديث الحلف الأطلسي في قلب الأورآسيا من خلال ثلاثة أهداف:

1- إنشاء الشراكة من أجل السلام كما سبق وأن أشرنا.

2- توقيع اتفاقيات روسية - أطلسية (NATO -Russia Council).

3- الحوار الأطلسي- المتوسطي.

والحاجة إلى إعادة تحديد التوازن بين روسيا والغرب، والاتفاق بين كل من الطرفين حول المساواة الأساسية ومجالات تأثيرها، فسره هنتغتون[22] فيما يلي:

1- قبول روسيا توسيع الحلف الأطلسي ليتضمن الدول الغربية المسيحية في وسط أوروبا وشرقها، والتزام الغرب بعدم توسيع الحلف الأطلسي أبعد من ذلك، إلا في حالة انقسام أوكرانيا إلى دولتين.

2- معاهدة الشراكة بين روسيا والحلف الأطلسي تتعهد فيها بعدم العدوان والتشاور المنتظم حول القضايا الأمنية، والقيام بمجهودات تعاونية لتجنب المنافسة العسكرية، ومناقشة اتفاقيات مراقبة التسلح بشكل يتناسب مع الاحتياجات الأمنية بعد الحرب الباردة.

3- اعتراف الغرب لروسيا بأنها المسؤول الأول عن المحافظة على الأمن ما بين الأرثوذكسية والمناطق التي تشكل فيها الأرثوذكس.

4- الاعتراف الغربي بالمشاكل الأمنية الفعلية والممكنة والتي تواجهها روسيا من الشعوب الإسلامية في جنوبها، والرغبة في إعادة تقييم معاهدة القوات المسلحة في أوروبا C. F. E. لتكون ملائمة مع خطوات أخرى ربما تتخذها روسيا للتعامل مع هذه التهديدات.

5- اتفاقية بين روسيا والغرب كإنذار في التعامل مع قضايا مثل البوسنة والهرسك، حيث تتضامن مصالح كل من الغرب والأرثوذكس. إذا تحققت مثل هذه الاتفاقيات على هذه الخطوط من المحتمل أن لا تشكل روسيا ولا الغرب خطرا لبعضهما على المدى الطويل، وسكانيا في كل من روسيا وأوروبا مجتمعات ناضجة، ومعدل المواليد منخفض وعدد الشيخوخة مرتفع، مثل هذه المجتمعات ليس لديها شباب لتكون ذات توجهات توسعية وهجومية.

إلا أن الهيمنة الأمريكية والانفراد بالزعامة خلقا وضعا جديدا من عدم الثقة بين الأوساط الأوروبية، ودفعا روسيا إلى التوجه نحو الصين، إذ إن هذا التقارب ضرورة لا بد منها لمواجهة الهيمنة الأمريكية وإحلال نظام متعدد الأقطاب.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبحت العلاقات الروسية- الصينية تعاونية مبينة على أسس واقعية بالنظر إلى برودة العلاقات بين روسيا واليابان، وردة فعل للصراع بين روسيا والغرب حول توسيع الحلف الأطلسي والإصلاح الاقتصادي والرقابة على التسلح، وحلت النزاعات الحدودية بين روسيا والصين وقلصت القوات العسكرية لكلا الجانبين على الحدود.

وتبقى دائما روسيا والصين تحتلان المركز في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، فكلاهما تملكان أضخم قدرات كامنة سواء في العمل مع الولايات المتحدة للسيطرة على الانتشار النووي أو في إحباط نظام الرقابة النووية، مما يعني أنهما تتمتعان بأولوية متقدمة على أوروبا التي تفتقر للوجستيك الضروري لتحسين أدائها في مجال المراقبة والأنتلجنسيا.

وكما أشار أشتون كارتر في كتابه "الدفاع الوقائي" في تقسيمه للمخاطر والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة أين وضع روسيا وحدها في القائمة "أ" التي تهدد

الوجود الأمريكي وتشكل خطرا مباشرا للمصالح الأمريكية. وهذا ما قصده بالضبط الرئيس بوش جنيور أثناء زيارة بوتين إلى الصين في فيفري 2001م، بأنه لا يعتبر روسيا عدوا، ولكن يمكن اعتبارها مصدرا للخطر.

وهذا التطور في العلاقات الروسية الصينية- والذي توج بمعاهدة "الشراكة الإستراتيجية لمواجهة القرن 21"- والتدهور الملحوظ في العلاقات الأورو- أطلسية مدفوع بعدة عوامل:

1- التصرف الانفرادي للولايات المتحدة داخل الحلف دفع بحلفائها للمطالبة بتغيرات جوهرية داخل الحلف الأطلسي.

2- إدراك كل من روسيا والصين الأهمية الإستراتيجية لكل طرف أيا كان نمط التحولات الدولية.

3- الرغبة الروسية في خلق نوع من التوازن الإستراتيجي مع السياسة الأطلسية الهادفة إلى توسيع الحلف الأطلسي نحو شرق أوروبا من جهة، ومخاوف الصين من توسيع نطاق نشاط الحلف الأطلسي إلى خارج القارة الأوروبية وخاصة منطقة المحيط الهادي من جهة ثانية.

4- كسر السيطرة الأمريكية الانفرادية.

5- عدم انزعاج الولايات المتحدة من المحاولات الأوروبية المحتشمة لتحسين أدائها العسكري دون تقديم أية ضمانات أو مساعدات جعلت كلا من فرنسا وألمانيا تعملان مع بعض لتطوير قدراتهما العسكرية ومطالبة الولايات المتحدة بعدم التصرف انفراديا فيما يخص القضايا المشتركة.

وتعتمد العلاقات الروسية - الصينية على الحد الذي تستقر عليه العلاقات الروسية الغربية، ومدى الخطورة التي يشكلها بروز الصين للهيمنة في شرق آسيا على المصالح الروسية اقتصاديا وسكانيا وعسكريا.

وأهم التحديات التي تواجه روسيا هي توسيع الحلف الأطلسي على مشارفها، وحتى حلفاء أمريكا لم يكونوا راضين عن التوجه الأحادي الذي تسير به الولايات المتحدة الحلف، ولذلك فالنزاع الأوروبي - الأمريكي سيزداد حدة خلال السنوات التي يتولى فيها بوش جنيور رئاسة الولايات المتحدة، خاصة مع تنفيذ الدرع الصاروخي في الدول الثلاث التي تمثل عمقا إستراتيجيا لروسيا.

الواقع أن دخول روسيا إلى الحلف سيغير الكثير من التوازنات، فلن تكون الحليف التابع لأنها ليست قوة عسكرية من الدرجة الثانية كما هو الحال لدول الاتحاد الأوروبي، مما يجعلها غير مقبولة من قبل الولايات المتحدة حتى تتصرف بحرية، ومن جهة ثانية يتخوف الاتحاد الأوروبي من دخولها لأنه سيفقد مكانته الحالية.

ورغم تحفظ روسيا من توسيع الحلف الأطلسي، إلا أنها قبلت في 12 جويلية 1997م اتفاق باريس أو الوثيقة التأسيسية لبناء الثقة والتعاون بين الحلف وروسيا Foundation Act، الذي يعطي الحق لحلف الناتو في التوسع شرقا للقضاء على جميع النزاعات التي يمكن أن تهدد الأمن الأوروبي واحتوائها من جهة، مع اشتراط عدم نشر منشآت عسكرية بالقرب من الحدود الروسية. وتخشى ألمانيا الموحدة من أن يسفر التوسيع عن تدهور العلاقات الثنائية الألمانية –الروسية.

إلا أن استيعاب دول أخرى مازال يتسم بحساسيات من قبل روسيا، وإن كانت لا تمتلك واقعيا القدرة على عرقلة عملية توسيع الحلف الأطلسي. إلا أن اعتبارات أمن روسيا مازالت على رأس أولويات مسألة التوسيع حتى لا تتعرض عملية الاستيعاب لمشاكل غير محسوبة.

وفي هذا الإطار تطرح دول البلطيق الثلاث معضلة بالغة الأهمية والصعوبة في الوقت نفسه، فمن ناحية هناك التزام أدبي من المجتمع الغربي ضمان تلك الدول الديمقراطية الثلاث الضعيفة عسكريا، إلا أن روسيا شديدة الحساسية تجاه انضمامها إلى الحلف الأطلسي لأنها تمثل عمقا إستراتيجيا، إذ توجد بها جميعا أقليات روسية تصل إلى 40٪ في حالة لاتيفيا، بالإضافة إلى التواجد العسكري الروسي على أراضيها، ما يجعل ضمها إلى عضوية الحلف مبكرا أمرا بالغ الحساسية.

وكان لأحداث 11 سبتمبر 2001م أثر كبير في تغيير بعض التوجهات الدولية خاصة، وأن هذه الأحداث بلورت مثلثا إستراتيجيا جديدا (واشنطن - موسكو- بكين)[23] مع تدهور كبير في مكانة الاتحاد الأوروبي، فلم تعد تتحدث الولايات المتحدة عن الثنائي الأمريكي- الأوروبي، إلا على أنه شريك تابع يخضع لإرادة الولايات المتحدة، بينما الثنائي الأمريكي- الروسي أيضا لم يصمد لأن روسيا ليست من الدول التي تقبل أن تكون من الشركاء الثانويين.

إن دعوة الولايات المتحدة لإقامة تحالف دولي ضد "الإرهاب" تشمل معظم دول العالم ممثلة في دول الحلف الأطلسي، ودول الشرق الأوسط، ودول آسيوية، فشعار "من ليس معنا فهو ضدنا" هو تحالف ضد مجهول.

وقد استغلت روسيا هذه الأحداث لحسابها، خاصة تجاه ألمانيا وأوروبا اللتين فهمتا طبيعة الحرب الروسية – الشيشانية، إذ استقبل "بوتين" في ألمانيا وطور علاقاتهما مع الحلف الأطلسي، كما تحصلت روسيا على قيمة 4 ملايير دولار لاستثمار العملاق البترولي الأمريكي EXXON في حقول سخالين.[24]

أقامت الولايات المتحدة تحالفا قويا يشمل دول الحلف الأطلسي روسيا والصين

والشرق الأوسط وبعض الدول المغاربية، بعدما طالبت الحلف الأطلسي بتحريك المادة الخامسة، وعليه أصبحت إستراتيجية الحلف الأطلسي الجديدة هي الانتقال من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف من أي هجوم سوفيتي إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها بما في ذلك روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، بمعنى الهجوم والمبادأة، والعمل ضد أي تهديدات أو أخطار في أي مكان كما حدث في كوسوفو.

وتتويجا للتقارب الأمريكي – الروسي تم إنشاء مجلس حلف الناتو - روسيا كآلية للتشاور وبناء الإجماع والتعاون واتخاذ القرارات والإجراءات المشتركة بشأن المسائل الأمنية ذات الاهتمام المشترك، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات ومنع انتشار الأسلحة النووية.

ويرجع تقهقر مكانة الاتحاد الأوروبي ما عدا بريطانيا ضمن المثلث (واشنطن – موسكو -بكين) إلى التفوق والفجوة بين القوة العسكرية الأمريكية وجميع حلفائها، خاصة على الصعيد النوعي واللوجستيكي، وفي مستوى الأسلحة الإستراتيجية التي تكاد تحتكرها الولايات المتحدة، مع اتساع الفجوة التكنولوجية بين القوات المسلحة الأمريكية وقوات بلدان الاتحاد الأوروبي، بصورة تنذر بعجز هؤلاء الشركاء عن تحمل مسؤولية أمنية في المستقبل.

وتتعمد الولايات المتحدة إفشال كل تعاون عسكري بين دول الاتحاد الأوروبي، كما تمنع إمداد الجيوش الأوروبية بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة. وبالتالي لن يكتب للأمن الأوروبي الاستقلال الاستراتيجي بعيدا عن الولايات المتحدة، إلا إذا اتجهت شرقا للاستفادة من القدرات العسكرية الروسية، خاصة وأن روسيا ترفض المقترح الأمريكي الذي تخطط له الإدارة الأمريكية بإقامة الدرع الصاروخي.

إعلان بوش عن إقامة درع صاروخي أمريكي وبمشاركة جزئية أوروبية في 7 جوان 2007م في قمة الثمانية الكبار، أثار ضجة كبيرة لدى الأوساط الأوروبية والروسية. ما أدى ببوتين إلى تشديد اللهجة واقتراح إدارة مشتركة لدرع صاروخي ليس مع بولونيا، إنما يتم الاختيار من بين ثلاث دول هي تركيا وهي عضو في الحلف الأطلسي أو العراق وهي واقعة تحت الاحتلال الأمريكي أو كازاخستان.

فقد طلبت الولايات المتحدة من بولونيا والجمهورية التشيكية وهما عضوان في الاتحاد الأوروبي رسميا في بداية جانفي إقامة محطة رادار وطائرات مضادة للصواريخ Intercepteur للوقاية من أي هجوم محتمل من قبل إيران.*

ويكمن الحلم الأمريكي في المحافظة على سلاحها النووي بإقامة درع صاروخي

(حاجز أمني ونظام مضاد للصواريخ). إنما هو في حقيقته يعزز القوة العسكرية الأمريكية المعبرة عن هيمنتها على العالم، وبحثها عن دفاع بلا حدود يضمن أمنها وسلامة أراضيها ولا تهم سلامة أصدقائها وأمنها.[25]

ولا تعني الولايات المتحدة بالردع الصاروخي التخلي أو تعويض الردع النووي، ولكن تعزيزه واستكماله من مجرد قوات ردعية إلى دفاع شامل وكامل، وعليه منع أي هجوم بلاستيكي خارجي محتمل. فقبل الحرب الباردة كان الخوف من صواريخ سوفيتية، أما الآن فيمكن أن تكون صواريخ عابرة للقارات من "الدول المارقة" أو "محور الشر"، وبعد سنوات أكيد من الصين أو روسيا أو إيران محور اهتمام الولايات المتحدة، أو ربما كان الهدف الحقيقي الخفي لمشروع الدرع الصاروخي.[26]

ومن "وجهة إستراتيجية ومن مبدإ الحذر" الاستمرار في تطوير صورايخ الدفاع وبمقاربة "منع أي خطر سياسي واستراتيجي لأسلحة الدمار الشامل" تطويرها في الاتجاه "الهجومي" ضد أي من له رأي مخالف. فالدرع الصاروخي ينتقل من "الردع" إلى "الفعل الوقائي" أو كما سماه كارتر أشتون "الدفاع الوقائي" لتطوير مذهب الحرب" الوقائية Préventive" والحرب الاستباقية Préemptive" لإدارة بوش جنيور.

وفي هذا الإطار تستعمل الصواريخ المضادة أداة أمريكية لضرب (العراق، إيران، الصين أو ..؟..) دون خوف من أي انتقام خطير، لأن الدرع الصاروخي سيكون مركز سيناريو التدمير المتبادل المؤكد The Mutual Assured Destruction (MAD) أو توازن القوى الذي يمنع أي هجوم استباقي يتبع بضربة ثانية أكثر خطورة ودمارا، بينما التدمير الأحادي المؤكد Unilateral Assured Destruction (UAD) هو تكملة ضرورية "للبحث عن القوات العسكرية" أي قدرة الولايات المتحدة للعودة إلى المعركة على أرض العدو دون أن تعرض أراضيها للمساومة، لأنها حرب هجومية وقائية أو استباقية دون أي منازع أو منافس.

حيث لم تكتف دول الاتحاد الأوروبي بمعارضتها للدرع الصاروخي الأمريكي، بل بدأت في التخطيط لبناء منظومة دفاع صاروخي أوروبي خاص بها، كما أنها لم تعد تقبل بدور ثانوي في الحلف لا سيما بعد تهديد الولايات المتحدة منفردة. لذا تسعى دول الاتحاد الأوروبي لتحسين علاقاتها مع روسيا على الصعيد العسكري الأمني الأوروبي.

ومن أجل أن تكون روسيا شريك الاتحاد الأوروبي تتجه في صياغة أمنها الأوروبي الخاص بما يتناسب مع توجهاتها الاقتصادية والعسكرية الأمنية. فالدول الأوروبية غير متفقة حول عدة قضايا من بينها السياسة

الخارجية والأمن المشترك، وخاصة طبيعة العلاقة الأطلسية والعلاقة مع روسيا. وهذا الانقسام نلاحظه في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وباختصار هم غير متفقين حول الشكل النهائي للاتحاد، على شركائه أو على حدوده. وكانت سياسة الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة سببا مهما في هذا الانقسام.

فالمثلث باريس – برلين – موسكو* الذي أنشأه الرئيس شيراك والمستشار الألماني شرويدر والرئيس بوتين إثر الهجوم الأنجلوساكسوني (الأمريكي- البريطاني) على العراق، جعل شرويدر يخسر في الانتخابات الألمانية التي قادت أنجيلا ماركل إلى الحكم بالألوان الأطلسية بإعلانها أن المحور الثلاثي باريس- برلين- موسكو لن يكون له أي تبرير في المستقبل.

ورغم ذلك شاركت ماركل إلى جانب شيراك وبوتين في القمة الفرنسية الألمانية الروسية في 23 سبتمبر 2006م في كومبيان Compiègne التي تعتبر رمزا تاريخيا يعود إلى سنة 1901م - الزيارة التاريخية للقيصر نيكولاس الثاني Tsar Nicolas 2 لتأكيد الصداقة الفرنسية الروسية- رغم عدم وضوح تعاون إستراتيجي بين الدول الثلاث.

وقد أوضح لفاروف الخطوط العريضة لسياسة روسيا في عهد بوتين حيث يرى أن "دمقرطة" العلاقات الدولية ضرورية وحتى تكون الديمقراطية قيمة عالمية يجب أن تحقق بطريقة مختلفة في كل دولة حسب الثقافة والتقاليد الوطنية.

كما أن الإرهاب ليس له جنسية ولا ديانة، لذا ترفض روسيا استعمال مصطلح "الإرهاب الإسلامي" لأنه حسب وزير خارجيتها أوروبا لها تاريخ غني ومعقد مع العالم الإسلامي ويجب أن لا تخضع لهذه الفكرة المغلقة.

وفي هذا الصدد تتفق روسيا وألمانيا في التحديد والتعريف "للنظام الدولي الجديد" الأكثر عدلا وأمانا، وهما حليفان في مكافحة الإرهاب، روسيا باعتبارها دولة متعددة القوميات والديانات، وألمانيا يعيش فيها عدد كبير من الجالية الإسلامية، وهذا يستدعي حوار الحضارات.[27]

رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي والثمانية الكبار ستمكن ألمانيا من لعب دور الوسيط بالإبقاء على علاقاتها متميزة مع الولايات المتحدة ومسايرة روسيا الشريك الاقتصادي المفضل.

ويبدو واضحا أن عودة روسيا إلى الساحة الدولية قوة مركزية وحكما arbitre في الشؤون الأوروبية، وبعد خمس عشرة سنة تعزز مكانتها وتحافظ على مصالحها. وأصبحت أيضا معارضتها للولايات المتحدة علنية حيث مثل خطاب بوتين في قمة مونيخ الخاصة بالأمن مواجهة روسية للسياسة الأمريكية. ولأول مرة يتفق خطاب رئيس

روسي مع الرأي العام الأوروبي على أن الولايات المتحدة عامل مخل بالتوازن والاستقرار الدولي داخل أوروبا والعالم.

بدأ بوتين خطابه بالهجوم على الرؤية الأمريكية للعالم الأحادي القطب، حيث يعرف بوتين الأحادية القطبية على أنها: "مركز واحد للقوة ومركز واحد لاتخاذ القرار وعليه الأحادية القطبية تناقض الديمقراطية وهو نموذج غير مقبول ومستحيل مع المعطيات الدولية الراهنة." ويعقب بوتين على هذا بأن "الذين يريدون تلقيننا الديمقراطية لا يريدون تعليم أنفسهم."[28]

كما انتقد الولايات المتحدة في استعمالها المفرط للقوة المسلحة التي تدفع العالم إلى اللا استقرار وخلقت مراكز عديدة للتوتر. وإيجاد تسوية سلمية أصبح مستحيلا. والمتسبب في اختراق القانون الدولي يريد فرض نظام شرعي لدولة واحدة إنها الولايات المتحدة التي نشرت حدودها في كل العالم. ورفض بوتين لهذه السياسة تمثل في سؤاله " من يقبل بذلك؟ ومن هو سعيد بهذا؟"

فكانت دعوة بوتين إلى ضرورة مناقشة " النظام الدولي الجديد" وإيجاد توازن عقلاني بين مصالح الشركاء في الحوار الدولي. إن السيطرة العسكرية تدفع بالكثير إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل وانتشار الإرهاب.

وفي مقابلة أجريناها مباشرة بعد الأزمة الدبلوماسية التي ثارت بين روسيا وبريطانيا، ذهب الأستاذ كريستفور ماي Christopher May رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة لانكاستر Lancaster ببريطانيا إلى أن روسيا تريد الاصطياد في الماء العكر بين أوروبا والولايات المتحدة، وتحاول الهيمنة على أوروبا في غياب سياسة موحدة أو وجود قوة موازية لها في أوروبا.

الطاقة كورقة ضغط على أوروبا:

مما يثير الانتباه في صفقة الغاز الطبيعي الأوروبية – الروسية أنه ورغم أنها أبرمت في عهد الاتحاد السوفيتي، فإنه بفضلها احتلت روسيا - الوريثة الشرعية للاتحاد السوفيتي- مكانة مهمة في الاقتصاد الأوروبي الذي أصبح أكثر ارتباطا بالغاز والبترول الروسي، فعبر تطور الصفقة بين الطرفين، فإن الولايات المتحدة لم تراع مصالح أوروبا.

وإثر توقيع صفقة الغاز الطبيعي بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي، هددت الولايات المتحدة في عهد ريغان بفرض عقوبات تجارية على أية دولة تستمر في إتمام صفقة الغاز الطبيعي مع الاتحاد السوفيتي وهي عملية نقل الغاز من حقول يامال بسيبيريا إلى هذه الدول، ما جعل الأوروبيين يسمونها صفقة القرن العشرين.[29]

وكان المشروع يقتضي إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز يبلغ طوله حوالي خمسة آلاف كيلومتر، حيث يمكن من خلاله نقل ما يقرب من 40 مليار متر مكعب من الغاز السوفيتي إلى سبع دول أوروبية، وعلى رأسها ألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا. وهذه الكمية تعادل حوالي 35% من احتياجات تلك الدول من الغاز الطبيعي.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا وريثة الصفقة. فهي تمد أوروبا بحوالي ثلث احتياجاتها من البترول والغاز الطبيعي، وتعد ألمانيا أكثر الدول الأوروبية اعتمادا على روسيا في هذا المجال، حيث تحصل على ثلث احتياجاتها من الغاز الطبيعي منها، أما روسيا فقد أصبحت سياستها الخارجية تجاه أوروبا معتمدة على الطاقة.

والجدول رقم 1 يوضح مدى تبعية الدول الأوروبية للغاز الروسي، مع العلم أن هناك دولا لا تعتمد على الغاز الروسي مثل: بلجيكا، بريطانيا، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، والسويد، أما الدنمارك فهي مكتفية ذاتيا.

الجدول رقم 1: تبعية أوروبا للغاز الروسي.

الدول	الاستهلاك (مليار م3)	إجمالي الواردات (مليار م3)	واردات من روسيا (مليار م3)	٪ من الغاز المستهلك
ألمانيا	100,2	90,8	39,1	39
أوكرانيا	78	60	23 (+37)❖	77
إيطاليا	79,7	67,9	23,6	30
تركيا	22,4	21,7	14,1	63
فرنسا	44,7	37	11,5	26
النمسا	9	8,4	6,7	74
سلوفاكيا	6,9	6,7	6,7	103
فيلندا	4,9	4,9	4,9	100
بلغاريا	3,1	2,9	2,9	94
ليتوانيا	3,1	2,6	2,6	84
اليونان	2,7	2,6	2,2	81

❖- غاز تركمان عبر التراب الروسي.

Source : Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les Stratégies (RAMSES) 2007, « L'Europe et le monde », IFRI, éditions Dunod, Juillet 2006 , P 122.

أما بالنسبة للدول الأخرى التي أصبحت تشكل كتلة آسيا الوسطى وهي الدول التي تدور حول بحر قزوين الغني بالنفط والغاز الطبيعي، الشيء الذي يجعله ثالث أكبر احتياطي للنفط والغاز الطبيعي في العالم، بعد الشرق الأوسط وبحر الشمال من حيث الاحتياطات ووفقا لما قدمته إدارة معلومات الطاقة الأمريكية Energy Information Administration فإن حجم الاحتياطي المؤكد Proven Reserve يصل إلى 10 بلايين برميل، والاحتياطي المحتمل Estimated Reserve 233 بليون برميل، وهي ثلث احتياطي بترول الشرق الأوسط، وتفوق تقديرات الاحتياطي المؤكد لبترول بحر الشمال (17 بليون برميل)، وللولايات المتحدة (22 بليون برميل).[30] حسب الجدول رقم 2 الذي يبين احتياطات النفط والغاز في بحر قزوين.

الجدول رقم 2: احتياطات النفط والغاز في بحر قزوين

	احتياطات النفط (بليون برميل)			احتياطات الغاز (تريليون قدم مكعب)		
البلد	مثبتة	محتملة	إجمالي	مثبتة	محتملة	إجمالي
أذربيجان	1,2	32	33,2	4,4	35	39,4
إيران	0,1	15	15,1	0	11	11
كازاخستان	5,4	92	97,4	65	88	153
روسيا	2,7	14	16,7	--	--	--
تركمنستان	0,6	80	80,6	101	159	260
المجموع	10	233	243	170,4	293	463,4

المصدر: عبير ياسين، "سياسة خطوط الأنابيب" والاستقرار في بحر قزوين"، مجلة السياسة الدولية، السنة 39، العدد 151، يناير 2003، ص. 181.

وتكمن أهمية بحر قزوين في موقعه المتميز شمال غرب آسيا محاطا بكل من روسيا، وإيران، وكازاخستان، وتركمنستان، وأذربيجان، ومجاورا للصين والهند وباكستان وأفغانستان. وطبيعة الدول الحبيسة المتعلقة بخطوط أنابيب نقل النفط والغاز من قزوين إلى الخارج، مما جعلها محل تنافس على النفوذ تقليديا روسيا وإيران

ودول تسعى للسيطرة على النفوذ خاصة الولايات المتحدة، التي تحاول تقليص الدور الروسي والإيراني.

ويثير خط أنابيب كازاخستان وتركمنستان على الساحل الشرقي لبحر قزوين المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا، فلقد برزت كازاخستان بوصفها منتجا كبيرا للطاقة في المنطقة. وتسعى كل من واشنطن وموسكو إلى السيطرة على الطريق الذي يناسب من خلالها نفط كازاخستان نحو أوروبا الغربية. ويجري نقل جانب من هذه الطاقة الآن عبر روسيا في خط أنابيب تم بناؤه بين حقل تنجيز الغنى في كازاخستان إلى ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود. وفي الجانب الآخر عمدت الولايات الأمريكية إلى تحريض المسؤولين في كازاخستان، وشركات النفط لبناء خط أنابيب يمر من تحت بحر قزوين إلى نقطة ابتداء خط باكو – جيهان الذي يطلق عليه اسم "خط أنابيب التصدير الرئيس Pipeline Main Export والذي ينقل نفط حقول أذري – شيراج – جونشلي Azeri- Chirag- Guneshli إلى الأسواق الخارجية[31].

وفي المقابل اقترح الرئيس بوتين إقامة ما يسمى "التحالف الأوراسي للغاز" Gas Alliance Urasian يجمع بين المنتجين في آسيا الوسطى في نظام متكامل لنقل الطاقة يعتمد إلى حد كبير على خطوط تمر من خلال روسيا إلى أسواق الغرب.

وقد أصبحت سياسة خطوط الأنابيب بمثابة الوسيلة الأمريكية لدورها من خلال سيطرة الشركات الأمريكية في مجال التنقيب وتأثيرها في مجال خطوط الأنابيب. وهذا بدوره يؤثر في اقتصاد الاتحاد الأوروبي الذي تعرض مرتين للسياسة الروسية للإغلاق.

وتنتهج روسيا سياسة مربكة لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، إذ تقوم بإغلاق أنابيب نقل البترول والغاز الطبيعي، وعادة ما يكون ذلك أثناء فصل الشتاء. فقد عمدت روسيا إلى الإغلاق مرتين في جانفي 2006م وجانفي 2007م، ففي المرة الأولى تم إغلاق الأنابيب البترولية الروسية التي تعبر من أوكرانيا إلى العديد من الدول الأوروبية. وفي المرة الثانية تم إغلاق الأنبوب البترولي دروجبا Droujba الذي يتجه من روسيا إلى بيلاروسيا، والذي ينقل حوالي 12.5٪ من الإمدادات البترولية الأوروبية[32] خاصة ألمانيا وبولونيا والمجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك. وقد حدث إغلاق جانفي 2007م ولمدة ثلاثة أيام متواصلة ودون أي إخطار مسبق مما أربك العديد من الاقتصاديات الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا.

وسبب الإغلاق هو فرض بيلاروسيا رسوم الترانزيت التي قدرت بـ 45 دولارا على طن

البترولي الذي ينقله دروجبا إلى أوروبا، وعليه أوقفت موسكو الإمدادات متهمة بيلاروسيا باستلاب 80 ألف طن من البترول الذي يضخه الأنبوب، كما حدث نزاع آخر بشأن رسوم العبور مع أوكرانيا في جانفي 2006م.

وعلى إثر أزمتي الطاقة هاتين اللتين أثرتا بشكل كبير في الاقتصاد الأوروبي عقدت أنجلا ميركل قمة ثنائية مع فلاديمير بوتين في منطقة سوتشي على البحر الأسود في 21 جانفي 2007م، وذلك بهدف تأمين إمدادات الطاقة الأوروبية، إذ اعتبر الاتحاد الأوروبي القرار الأحادي من جانب روسيا بإغلاق أنابيب البترول العابرة بيلاروسيا وأوكرانيا "غير معقول" وأنه يهدم الثقة بين روسيا والشركاء الأوروبيين. وعلى إثر اللقاء أعلن بوتين عن عزمه على تغيير مسار خطوط أنابيب البترول والغاز الروسي باتجاه أوروبا، من أجل تفادي مرور الخطوط في دول يعتبرها تتعمد إثارة الخلافات مع موسكو. وعليه تم الاتفاق الجديد لشراكة إستراتيجية أوروبية- روسية تتضمن فصلا عن تأمين "إمدادات الطاقة على أوروبا".

إلا أن تقلد شرويدر رئاسة مجمع الغاز بالشمال الأوروبي Construction du Gazduc Nord Européen وقمة الطاقة الأوروبية- الروسية في 12 أكتوبر 2006م، فتحتا مجال التعاون جديدا بالنسبة لوزير خارجية روسيا الاتحادية سارجي لفاروف Lavarov خاصة منذ تولي ألمانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي والثمانية الكبار ابتداء من أول جانفي 2007م.

وقد أسفرت زيارة بوتين لأثينا في 15 مارس 2007م عن توقيع اتفاقية ثنائية مع اليونان وبلغاريا سوف يتم بموجبها بناء خط بترولي بداية من ساحل بلغاريا على البحر الأسود حتى ساحل اليونان على بحر إيجة، يبلغ طوله 280كم، يهدف إلى ربط وتواصل للإمدادات البترولية بين منطقتي البحر الأسود وبحر إيجة بمنطقة البحر المتوسط[33].

أما الخط البترولي الروسي الجديد فينقل بترول بحر قزوين مباشرة إلى غرب أوروبا مع تفادي المضايق التركية للبوسفور والدردنيل، وهو ينافس الخط البترولي باكوجيهان المدعوم من الولايات المتحدة وتركيا، كما تم تباحث بوتين مع رومانو برودي رئيس الوزراء الإيطالي بشأن عقد اتفاق بترولي روسي- إيطالي، يمنح شركة Gazprom الروسية الحق في بيع البترول الروسي للسوق الإيطالية.

الهوامش:

(1) بول كيندي، **"القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500- 2000"**، المرجع السابق، ص .242

(2) فرنسيس فوكوياما ، "**نهاية التاريخ والإنسان الأخير**"، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت- لبنان، ط1، 1993.

* **تسارع التاريخ** يعني إيقاع التغير في زمن محدد ، فكلما زاد التغير في الفترة ذاتها تباعا ، كلما دل ذلك على حالة التسارع وهو يتميز "بالمؤقتية" والاضطراب والتعقيد في الدراسة نظرا لعدم الثبات.عكس ما جاء به فوكوياما من نهاية التاريخ.

** **روبرت ستيرلنج ماكنمارا** أستاذ مساعد سابق في جامعة هارفارد ، مدير عام سابق لشركة فورد للسيارات، وسكرتير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس كيندي في ديسمبر 1960 ، نظم الأساتذة والخريجين احتجاجا على السياسات المعادية للسلام في الفيتنام سنة 1967م، فقدم استقالته ، ترأس البنك الدولي في السبعينيات.

(3) روبرت ماكنمارا ، "**ما بعد الحرب الباردة**"، ترجمة: حسين يونس، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ، 1991، ص. 99 - 100.

(4) ريتشارد نيكسون، "**أمريكا و الفرصة السانحة، التحديات التي تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة**" ترجمة: أحمد صدقي مراد ، دار الهلال، ط1، 1992، ص. 44.

(5) إنصاف جميل الربضي، "التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة الفكر السياسي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن1995، ص. 11.

أيضا :

David Lane, « **Russia in transition ; Politics, privatision an inequality** », Longman publishers, London and New York, 1995. P. 30.

(6) - Zaki Laidi, « **Un monde privé du sens.** », Fayard, Paris, 1er édition, 1994 , P. 40.

(7) عبد الواحد الناصر، "**العلاقات الدولية، الأصول و المتغيرات الجديدة**"، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ط. 2 ، 1992، ص. 279.

(8) بطرس بطرس غالي، " الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية الجديدة."، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 117، جويلية 1994، ص. 89.

(9) المرجع نفسه، ص. 89.

(10) Roger Garaudy, «Le triomphe de la barbarie », dans « **Le nouvel ordre international (nord- sud est-ouest).** Colloque international, Arcautère - Paris 1991. P. 43.

* see: Micheal Nacht, "The future of nuclear strategy in US - Russian Relations", US - Russian Partnership: Meeting the millennium, **www.strategy. org**, 19-02-2003, at 22.06 pm.

And: Hall Gardner, "A Geo-strategy for global Peace", The break down of the bipolar world, **www. strategy.org**, 12-05-2003, at 16:05 pm.

** انضمت دول البلطيق الثلاث إلى الاتحاد الأوروبي منذ 2004م.

❖❖❖ **كومنولث الدول المستقلة** أنشئ سنة 1991م، إطارا للتعاون المتعدد بين الجمهوريات السوفيتية السابقة، مقره في مينسك في بيلاروسيا. ويضم: روسيا- أوكرانيا - بيلا روسيا - أرمينيا

– إذربيجان – جورجيا – كازخستان - قيرغيستان - مولدوفا - طاجيكستان - أوزبكستان - وفي سنة 2005، انضمت تركمانستان.

(11) ستيفن بلانك، "روسيا" في إيرل تيلفورد، "رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية"، **مجلة دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 13، 1997، ص.ص. 35 - 39.

(12) Frédéric Encel, Olivier Guez, « **La grande Alliance : de la Tchétchénie à l'Iran : Un nouvel ordre mondial »**, Essais, Editions Flammarion, Paris, 2003, P. 114.

(13) Pascal Boniface, **«L'année stratégique 2005, stratéco : analyse des enjeux internationaux** », IRIS en partenariat avec Challenges, Editions Armand Colin, Paris, 2005, P. 226.

(14) Rick Simon, **« Labour and political transformation in Russia and Ukraine »**, Ashgate publishing company, Aldershort, England 2000, P. 144- 145.

(15) Sharon L. Wolchik & Volodymyr Zviglyanich , « **Ukraine, The search for a National Identity»**, Rowman and Littlefield publisher Inc, Lanham, Oxford 2000, P. 69.

(16) Tara Kuzio, « Ukraine , the unfinished revolution. »**,** **European Security Study**, N°16, Institute for European Defence and Strategic Studies, Alliance Publishers LTD, London 1992, P. 33.

(17) أشتون كارتر/وليام ج. بيري، **" الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن"**، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2001 ، ص 11- 12

(18) صلاح سالم، " الصراع الروسي الأوكراني حول الأسطول وشبه جزيرة القرم"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 30، العدد 118، أكتوبر 1994، ص. 170- 173

* **أشتون كارتر** مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق لسياسات الأمن الدولي وأستاذ ومدير سابق لمركز العلوم والشؤون الدولية بمدرسة جون كينيدي بجامعة هارفارد.

- **ويليام بيري** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأستاذ بكلية الهندسة بجامعة ستانفورد. كارتر وبيري يشتركان في إدارة "مشروع ستانفورد - هارفارد للدفاع الوقائي".

(19) أشتون كارتر، المرجع السابق، ص. 17.

❖ نقصد به الجمهوريات الإسلامية.

(20) توفيق غانم، "التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفيتي ومؤثراتها الخارجية"، **مجلة قضايا دولية**، العدد 90، سبتمبر 1991، ص.11.

(21) كارتر أشتون / وليام بيري، **" الدفاع الوقائي"**، المرجع السابق، ص. 11.

(22) صامويل هنتغتون، "**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**"، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة، محمود خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ليبيا 1999، ص418- 419- 420.

(23) Ilya Alexandrat, « Le triangle Washington-Moscou - Pékin et l'Asie centrale », **Géopolitique**, N° 76, Décembre 2001, P.P. 106- 111

(24)Achear Gilbert, « La construction de coalition contre le terrorisme : jeu triangulaire entre Washington, Moscou, Pékin. », **Le monde diplomatique**, Décembre 2001 ; P.P. 18-19

* هذه الحجة في قمة السخف، فلو تمعنا جيدا سوف يظهر الهدف الحقيقي من الدرع أنه ضد روسيا والصين، وهذا ما أدركه بوتين، عندما قال في قمة مونيخ : " من حقنا أن نتساءل ضد من هذا الدرع الصاروخي؟"

(25)Pierre Pascallon : « La philosophie » du projet de boucler antimissile américain », **http : //www. amedie.fr/ udp/ flash/ flash148. htm**., la lettre du Gaullisme « Renaissance », N° 148 du 7 juin 2007, mise à jour le 10 juillet 2007, à 11H 47 (GMT's Time).

(26) Ibid, le même site.

* **Paris – Berlin – Moscou** : « Moi ; je dis qu'il faut faire l'Europe avec pour base un accord entre Français- Allemands (…) une fois l'Europe faite sur ses bases (…) alors ; on peux se tourner vers la Russie. Alors, on pourra essayer ; une bonne fois pour toutes, de faire l'Europe toute entière avec la Russie, dut-elle changer son régime, voila le programme des vrais Européens, voila le mien. » Charles De Gaulle (1949) in : **www.paris-berlin-moscou. Org** (la préface du site).

(27) Serguei V .Lavrov, « L'avenir du triangle Paris- Berlin- Moscou , la politique extérieure de la Russie et ses relations avec l'Allemagne » , Association Paris- Berlin- Moscou, la voix de l'indépendance et de la paix, **http : // www.paris-berlin-moscou.og** / page_6.html, mise a jour le 10 juillet 2007, à 17H 45 (GMT's time).

(28) Speech : Wladimir Potin. W. speech at the 43rd Munich Conference on Security Policy, 10/02/2007. in **http:// www.securityconference.de** /Konferenzen/rede.php. mise à jour 13/07/2007 at 11h.19. (GMT's time).

(29) صفاء جمال الدين، "صفقة القرن بين المعارضة الأمريكية والتسابق الأوروبي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 69، جويلية 1989، ص 192-196.

(30) عبير ياسين، " سياسة خطوط الأنابيب والاستقرار في بحر قزوين"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 151، يناير 2003، ص 180- 187.

(31) فوزي درويش، "**التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**"، مطابع غباشي بطنطا، الطبعة الأولى، يناير 2005، ص. 149.

دور النخبة الخليجية
بالخليج العربي في ظل العولمة

أ/ ميلاس محمد الزيره.

مقدمة:

إن تاريخ المجتمعات السياسية يوضح أن السلطة لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، وأنه لا بد أن يكون هناك هيئة تقوم بدور إدارة شؤون المجتمع سواء كان ذلك في أكثر النظم ديمقراطية أم أشدها استبداديه. حيث لا بد أن يكون حول الحاكم أعوان يستطيع من خلالهم إحكام سيطرته على المجتمع، ومن ثم فوجود جماعة صغيرة تمتلك زمام الأمور في المجتمع أمر استقرت عليه الخبرة البشرية ودرجت عليه جميع المجتمعات. هذه الجماعة الصغيرة هي ما أطلق عليه اسم النخبة، ولقد اهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة الظواهر النخبوية وذلك لما تقوم به النخب من قدرة على تكوين وتأطير للنظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي لأي مجتمع كان.

وتزداد أهمية النخب في الأنظمة المركزية كما هو الحال في النظم السياسية العربية. وفي هذه الدراسة سوف ينصب اهتمامنا على دراسة الإشكالات التي يثيرها استخدام نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية العربية وخاصة الخليجية، وأثر العولمة في هذه النخبة، الأمر الذي يتيح من خلال تطبيق نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية الخليجية أمراً ذا فعالية تحليلية وقدرة تفسيرية عالية لواقع العمل والحراك السياسي لهذه الأنظمة.

وتتمثل أهمية البحث في رغبتنا في تقديم مساهمة علمية من خلال إلقاء الضوء على دور النخبة في الخليج العربي في ظل العولمة، وذلك بما يرفد المكتبة العربية بدراسة عن النخبة في دول الخليج العربية وذلك في ضوء أنه لا يمكن فهم الظاهرة السياسية في منطقة الخليج العربي إلا من خلال فهم وتحليل للبنية الاجتماعية القائمة على افتراض وجود جماعة صغيرة تسيطر على المجتمع والدولة وتتركز فيها القوة ومن ثم فإن المدخل العلمي لفهم هذا الحراك

السياسي ينصب على فهم هذه الجماعة ودراستها دراسة ملحقة.

وتتمثل مشكلة البحث في أن إخفاق النخب في المجتمعات الخليجية في إنجاز مهامها ووظائفها يعود في نظرنا إلى استفحال العائلية والإقليمية كبنية اجتماعية وثقافة رمزية. فالعائلية والإقليمية كموروث اجتماعي ما زال يضايق النخب بكل شراسة، ويضاف إلى ذلك نشأة الدول الحديثة على أثر تحالف مركب بين الدعوة الدينية والعصبية القبلية. وهو تحالف مازال يتحكم في الممارسة السياسية والاجتماعية للدولة ذاتها. وقد ارتهن سلوك النخب في الخليج العربي بدوره إلى حد بعيد إلى النفط كهندسة دقيقة ومحكمة حددت بدورها أيضاً التشكيلات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

فما الذي أعاق فعلاً النخب الخليجية وحد من أدائها وفاعليتها؟ وما الحراك الذي تشهده هذه النخب وما طبيعته؟ وكيف شوه النفط وعي النخب بذاتها وبالآخر وبالعالم؟ ثم كيف تعيش النخب الخليجية التحولات الاجتماعية والسياسية في ظل العولمة؟

الإطار النظري لمفهوم النخبة:

تمهيد تاريخي:

تعود البدايات الحقيقية لمفهوم النخبة إلى أعمال الفيلسوف اليوناني أفلاطون، عندما تكلم عن ضرورة أن يحكم المجتمع جماعة من الأفراد النابهين[1]. غير أن التصور الاجتماعي والسياسي الحديث للنخبة يرجع إلى دفاع سان سيمون عن حكم العلماء ورجال الصناعة. إلا أن النخبة اتخذت معاني ومضامين متنوعة، وبالذات عندما أقر هذا الأخير مسألة الفروق الطبقية وأكد التفاوت بين الفقراء والأغنياء، وقد اتخذت كلمة نخبة **(Elite)** في القرن السابع عشر دلالة مغايرة لمعناها الحالي، فقد استخدمت لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، وما لبث هذا الاستخدام أن اتسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية، أو المراتب العليا من النبالة[2].

وينسب بوتومور إلى قاموس أكسفورد أن أقدم استخدام معروف في اللغة الإنكليزية لكلمة نخبة كان في عام 1823، حيث كانت هذه الكلمة تطلق على فئات اجتماعية معينة، غير أن هذا المصطلح لم يستعمل استعمالاً واسعاً في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر، بل إنه لم يصبح كذلك في بريطانيا والولايات المتحدة حتى سنة 1930 عندما انتشر عبر نظريات النخبة وبشكل خاص عبر كتابات فليريدو باريتو[3].

وقد استخدم مصطلح الصفوة (النخبة) منذ القرن السابع عشر للدلالة على

الجماعات الاجتماعية المتميزة كالوحدات العسكرية ذات الشأن الرفيع، أو الرتب العسكرية العليا أو النبلاء، وكذلك النخب هم أولئك الأشخاص المتميزون إما في أدائهم أو أفكارهم أو مستواهم الاجتماعي، عن باقي فئات المجتمع ويعتبر رايت ميلز من أوائل الباحثين الذين أثاروا الانتباه لموضوع النخب وذلك حتى يتم فهم سياقات التحكم بالمجتمع[4].

إذاً، إن استخدام تعبير النخبة أو الصفوة قديم قدم المجتمع البشري نفسه وكان يستخدم قديماً إما لإعلاء شأن الذات الجمعية مثل ((شعب الله المختار)) وإما للإشارة إلى وضع مميز داخل التركيبة الاجتماعية نفسها كما نرى في قوائم الفرسان أو أولياء الله الصالحين[5].

وبالرغم من ذلك، يعد الاستخدام العملي المنهجي في إطار السوسيولوجيا أو العلوم السياسية أمراً حديثاً نسبياً، وبالتحديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولو نظرنا إلى سياق النشأة لوجدنا أن ظهور وانتشار مصطلح النخبة في البحث الاجتماعي قد ارتبط بأمرين أساسيين:

1- إن الديمقراطية مجرد خدعة، فالأفراد غير متساوين بالطبيعة، والسلطة تنتمي دائماً إلى أقلية، وبالتالي فشعارات مثل ((الشعب مصدر السلطات)) هي محض إيديولوجية.

2- تبرر للنخبة الاستيلاء على السلطة.

3- إن استخدام مصطلحات مثل الصراع الطبقي أو تغيير نمط الإنتاج قد يعبر بالفعل عن واقع اجتماعي، ولكنه لا يستطيع أن يفسر آلية سيطرة الأقلية التي تسعى دائماً لحيازة السلطة بصرف النظر عن تغير نمط الإنتاج والتطورات الاقتصادية[6].

ماهية النخبة:

يعرف باريتو النخبة بأنها مجموعة من الناس الذين يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات، فمفهومه للنخبة مرتبط بتمايز الأفراد المنتمين إلى أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية[7].

ويبقى التعريف التقليدي للنخبة عاماً لا يتميز بالتدقيق، والذي يذهب إلى أن النخبة هي تلك المجموعة من الأفراد التي تملك قدراً من التأثير والنفوذ أكثر من الآخرين. ويغيب عن هذا التعريف التحديد والوضوح لمفهوم السلطة، بحيث إن السلطة قد تعني في بعض الأحيان قدرة بعض الأشخاص على التأثير في أشخاص آخرين وأيضاً القدرة على التأثير في صنع القرار. وقد أثارت هذه الفكرة المفسرة للتاريخ بأنه مقبرة النخب سخط الماركسيين الذين اعتبروه نظرية نخبوية متعالية[8].

أما موسكا فهو يفسر النخبة من خلال محاولة إثبات أن في كل مجتمع سواء كان متقدماً أم غير متقدم تتشكل طبقتان متميزتان من الناس: طبقة تحكم، وأخرى لا تحكم، والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عدداً وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية، وأشد احتكاراً للقوة، أما الطبقة الثانية فهي الأكثر عدداً والخاضعة لتوجيه الطبقة الأولى وتلقى تقديراً عالياً وتمارس تأثيراً عميقاً في المجتمع في حين أن الثانية غير منظمة ومتفرقة[9]. وإذا رجعنا إلى مخطط مفهوم كل من موسكا وباريتو، نجد الأفكار المشتركة التالية: هناك في كل مجتمع، بل يجب أن يكون، أقلية تحكم سائر أفراد المجتمع وهذه الأقلية الطبقة السياسية أو النخبة الحاكمة مؤلفة من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة السياسية، وهذه النخبة عبر مدة من الزمن يعتريها تغيير في العضوية بتكريس أفراد جدد من طبقات دنيا في المجتمع وأحياناً بدمج فئات اجتماعية جديدة بها وبين فترة وأخرى بطريقة استبدال النخبة الحاكمة استبدالاً كلياً بنخبة مضادة كما يحدث في الثورات[10].

والحقيقة هي أن لكل نخبة أوهامها لأنهم يتحدون في اعتقادهم أنهم نواة المجتمع والمحركون الأساسيون والأهم في نظرهم أنهم يمثلون ضمير الأمة الذي لا ينام وهم الجانب النقي فيها الذي ينشد التطور[11].

إذاً، فالنخبة ضرورة حتمية لا بد من وجودها في أي مجتمع تؤثر في قراراته، وفي أشخاصه، إنها نخبة تشتمل على الحائزين على القوة السياسية والقدرة على القيادة. إن التوازن الاجتماعي في هذه الحالة يعوزه الاستقرار فيتحطم المجتمع وتأتي نخبة جديدة إلى الحكم فتنشئ وتقيم توازناً جديداً، ويبقى الصراع بين الفئات الاجتماعية والمقدرات الفردية سبباً في بروز نخب جديدة، لكن عندما تكون الطبقات جامدة ومغلقة لا يتمكن الأفراد الموهوبون المنتمون للطبقات الدنيا من الوصول إلى المناصب القيادية[12].

مفهوم النخبة:

لقد قدم جاتيانو موسكا (1858-1991) أول تصور متماسك لنظرية النخبة، واعتبر موسكا أن مفهوم سيادة الشعب نوع من الدجل الذي يستخدم لإضفاء شرعية على تصرفات أقلية صغيرة تحتكر السلطة.

وبالتالي، فمبدأ سيادة الشعب ليس إلا المبدأ المولد لهذه الصيغة التي تضمن للنخبة التحكم في الجماهير وقيادتها.

ثم جاء روبرت ميتشل (1876- 1939) ليقدم تطويراً لنظرية النخبة فيجعل مولد الأقليات الحاكمة واستمرارها مستقلاً عن

نمط الإنتاج في المجتمع وعن مستوى الصراع الطبقي ويرى أن الكفاح من أجل الديمقراطية ليس إلا صراعاً بين نخب على حيازة السلطة.

أما ويلفر بارتيو (1848- 1923) فقد اعتبر أن مسألة التنظيم ليست هي الأساسية في عملية سيطرة الأقلية، فهي ليست إلا مظهراً تابعاً وجعل العامل الأساسي هو العامل النفسي الاجتماعي. وبالتالي، فالنخبة لدى باريتو تتكون من أشخاص مزودين بقدرات عالية في فروع النشاط الاجتماعي المختلفة[13].

وبرأي باريتو يمكن أيضاً للنخب أن تختفي ويحدد ذلك بثلاثة أسباب:

موت أعضاء النخبة كما يحدث عندما تموت النخبة العسكرية في حرب من الحروب، وتغير الاتجاهات النفسية والذي يعني ضعف النماذج الثقافية التي تتبناها النخبة، والانحطاط يجعل الأولوية في تكوين النخبة إلى الأصل الاجتماعي والعائلي.

وإن ضمان استمرار النخبة يعتمد على وسيلتين هما حركة المرور الاجتماعية واستخدام الحيلة والعنف.

ويتسم مفهوم النخبة عند باريتو بملامح ثلاثة هي:

إنه يعبر ببساطة عن واقع موضوعي، ولا يتضمن أي حكم بالقيمة، وأي فئة اجتماعية تتحدد كنخبة من خلال معياري النجاح والسلطة.

إن التصورات الثلاثة السالفة الذكر تطرح مجموعة من المشكلات المنهجية منها:

إن المفهوم السائد عن النخبة حتى الآن ينطبق على النخب السياسية أكثر مما ينطبق على باقي النخب في المجتمع. ومفهوم النجاح مفهوم نسبي يعتمد على تحديد معيار قبلي لما نعتبره نحن نجاحاً، والعلاقة بالسلطة تظل ملتبسة فهل تقوم السلطة بتشكيل النخبة أم تقوم النخبة بتشكيل السلطة. من جانب آخر، نرى أن مفهوم النخبة قد يكون بناء نظرياً يفرضه الباحث على الواقع بهدف تقديم تفسير نظري لظواهر وليس بهدف الكشف عن الآليات الحقيقية التي يتم من خلالها التغيير.

في هذا الإطار، يقدم رابت بيكر اتهامه الذي ينطلق من تأكيد الطابع الترتيبي للمجتمع واحتكار الأقلية للسلطة، ولكنه يرفض مفهوم الطبقة القائدة أو الحاكمة، لأنه قناع يخفي نوعاً من التعاون أو التواطؤ بين رجال السياسة وكبار رجال الأعمال وذوي الرتب العليا من العسكر الذين

يشكلون فيما بينهم نخبة دون أي اعتبار للانتماء الطبقي. والنخبة في هذا الإطار مجموعة من الأشخاص مرتبطة بقواعد معلنة وسرية تجمعها إلى القيادة التي تزرع فيهم الحياة الجمعية. وإن العناصر الثلاثة المكونة للنخبة هنا أي السياسيون والعسكريون ورجال الأعمال تميل إلى الذوبان في نخبة شاملة قادرة على أن تملي على جماهير المحكومين الاتجاهات والأدوار التي عليهم أن يتبعوها. ويشير باحث آخر هو ريمون آرون إلى نوع من القلق الذي يصاحب الباحث عند استخدام مصطلح النخبة، فليس من السهل ولا من النافع أن ترسم دائرة يدخل من خلالها أصحاب النجاح إلى النخبة. ويشير آرون إلى قلق آخر يصحب الباحث هو أنه من الصعب عليه أن يعالج موضوع النخبة بألفاظ محايدة، لأن الممارسة السياسة لما تستدعي نوعاً من الإدانة الأخلاقية.

ومن وجهة نظرنا إن تطور المفهوم يسير إذاً إلى استخدام صيغة الجمع بدلاً من صيغة الفرد وهو ما خلق مجالاً بحثياً جديداً يتعلق بدراسة العلاقة بين النخب. فالنخب تتشكل أساساً داخل قطاعات نوعية في المجتمع ومن خلال مسار من التحالفات والتنازلات والاندماجات تحيل إلى تكوين النخبة الشمولية السائدة[14].

هذه العلاقة بين النخب والأداء الديمقراطي دفعت باحثين آخرين إلى القول إن دراسة النخب في حد ذاتها لا تفيد كثيراً في فهم الظواهر الاجتماعية. فيرى روبرت دال أن العلاقة الوحيدة الواقعية بين النخبة والجمهور هي أن الأولى تملك سلطة اتخاذ القرار وسلطة العمل على تنفيذه، وبالتالي ينبغي دراسة النخب في إطار دراسة بنية السلطة وطريقة أدائها في المجتمع.

التمييز بين مفهوم النخبة ومفهوم الطبقة الحاكمة:

يرى كارل ماركس أن الطبقة التي تحوز القوة الاقتصادية (وهي الطبقة البرجوازية) تملك في الوقت نفسه أدوات القوة السياسية وهي متطورة بمعنى أن تغير النظام الاقتصادي بفعل استخدام وسائل إنتاجية أحدث يؤدي إلى إبدال الطبقة الحاكمة القديمة بأخرى تستمد أهميتها من ملكيتها للوسائل الإنتاجية تلك.

ولا تملك الطبقة الحاكمة في رأي ماركس أي شيء لتوقف به عملية التطور الذي تمثل هي ذاتها حلقة من حلقاته ومقدمة من مقدماته، لأنها على حد تعبيره تغيرات تستقل عن إرادة النخبة الحاكمة[15].

وظهرت مدرسة النخبة كرد فعل على أفكار الماركسية، فلقد رفض مفكرو النخبة التعامل مع مسألة انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين، على أساس أنها تعبر عن استغلال القلة للكثرة كما يقول الماركسيون.[16] لكنهم على العكس أثبتوا

أن مهارات البشر تتفاوت وتتنوع، وبالتالي فلا بد أن يتولى الأشخاص المؤهلون دون سواهم عملية القيادة والتوجيه في المجتمع. ومن ناحية أخرى، تشكك مفكرو النخبة في إمكانية قيام المجتمع غير الطبقي، ووجدوا في عدم تحققه في الدول الشيوعية نفسها دليلاً واضحاً على خياليته وهذا ما أكده باريتو بقوله: "إن كل شعب تحكمه نخبة" رافضاً بذلك التمييز بين مجتمعات ديمقراطية وأخرى شمولية[17].

ويعزى لميلز فضل أسبقيته في إيجاد التقارب بين مفهومي النخبة والطبقة من خلال صياغته لمفهوم ((نخبة القوة)) في المجتمع الأمريكي في منتصف القرن العشرين، إذ يرى ميلز أن القوة في المجتمع الحديث هي قوة نظامية، أي أن هناك منظمات رئيسة في المجتمع يمكن ترتيبها على أساس التدرج الهرمي لـ((المكانة)) وتكون النخبة من أولئك الذين يشغلون مراكز عليا في هذه المنظمات[18].

وبخلاف ماركس الذي رأى أن الركيزة الأساسية للنخبة هي ملكية أدوات الإنتاج، فإن موسكا وميتشلز ركزا على القدرة التنظيمية للنخبة السياسية، بمعنى أن النخبة السياسية هي الجماعة الأكثر تنظيماً في المجتمع، إلى حد أن ميتشلز لم يستخدم مفهوم النخبة ولكن استخدم مفهوم القيادة للدلالة على المضمون التنظيمي للمفهوم. وفي المقابل أضفى باريتو على القدرة النفسية والمهارات الذاتية أهمية خاصة ففي ظل منافسة عادلة لا بد أن يصل الأصلح والأقدر إلى قمة النخبة، كل في مجاله.

ولكن ميلز رفض الاتجاهين السابقين داخل مدرسة النخبة لصالح الاقتراب المؤسسي، فالدولة الحديثة هي دولة مؤسسات. والأفراد الذين يشغلون مراكز حساسة في الدولة هم الأقرب إلى استحقاق صفة النخبة، وكلما التقت مصالح قادة المؤسسات الهامة ورؤسائها في الدولة كانت النخبة أكثر تماسكاً وأقدر على الاستقرار[19].

من كل ما سبق يتبين لنا أن تناول نظرية النخبة يدفعنا ضرورة إلى تناول نظرية ماركس في الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي عموماً، ولقد ورد التعارض بين نظرية التنمية مع الماركسية في القضايا التالية:

1- توجد في كل مجتمع بشري باستثناء الأكثر بدائية فئتان من الناس: طبقة حاكمة وطبقة أو أكثر محكومة.

2- لا يمكن تفسير وضع السيطرة الذي تمارسه الطبقة الحاكمة دون اعتماد ملكية وسائل الإنتاج الاقتصادي وإن كانت هذه السيطرة تمتد أيضاً لتشمل القوة العسكرية والنشاط الفكري.

3- إن هناك صراعاً لا يهدأ بين الطبقة الحاكمة والطبقات الخاضعة وطبيعة هذا

الصراع ومجراه يتأثران أساساً بتطور القوى الإنتاجية[20].

كيفية تحديد النخبة وتحليلها:

لا يمكننا أن نتصور وجود مجتمع بشري بدون صفوة تقوم بدور المبادرة والإبداع، وإرساء القواعد والتقاليد الأساسية لتبادل المنافع وترقية وإثراء الحياة الإنسانية. وبقراءة معتبرة لتاريخ الإنسان يمكن ترتيب درجات النخبة (الصفوة) كالآتي:[21]

1- الأنبياء والرسل كقوله تعالى: ((إن اللّه اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين)) آية 33 سورة آل عمران.

2- صحابة وحواريو وتلاميذ الرسل والأنبياء.

3- الفلاسفة والعلماء وكل من اشتغل بصناعة الفكر والتأمل والبحث وتوصل إلى اكتشاف قوانين الحياة الإنسانية.

4- القيادة السياسية سواء كانت هذه القيادة فرداً أم مجلساً أم لجنة مركزية.

5- كل أصحاب المواهب الأخرى وفي شتى ميادين الحياة وفنونها وآدابها وحرفها وصناعاتها بل وكل أصحاب المواهب الترفيهية والرياضية.

يتفق منظرو النخبة على أنه إذا اعتبرنا أن النخبة هي المدخل المناسب لدراسة الظاهرة السياسية فإننا نكون في حاجة إلى توضيح بعدين أساسيين هما:[22]

كيف يمكن تحديد النخبة في المجتمع؟ وماذا نريد أن نعرف عنها؟

يمكن تحديد النخبة في أي مجتمع سياسي من خلال اقترابات أربعة أساسية:

أولها: اقتراب الملاحظة التاريخية وهو أقدمها حيث استخدمه كل من باريتو وموسكا ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها لتحديد من يمكن أن يندرج في إطار النخبة.

وثانيها: اقتراب المناصب ويتم من خلال تحديد عدد من المناصب الرئيسة في المجتمع التي يعتبر من يشغلها ضمن أعضاء النخبة.

وثالثها: اقتراب صنع القرار فكل من يشارك في صنع القرار السياسي هم أعضاء النخبة وأخيراً اقتراب السمعة ويقوم على أساس أن من يشتهر عنهم أنهم أعضاء في النخبة فهم النخبة[23].

والآن ماذا نريد أن نعرف عن أعضاء النخبة بعد أن تم تحديدهم وكيف يمكن تفسير العملية السياسية من خلال فهم النخبة؟

هنا نجد أن أدبيات السياسة المقارنة أكدت على مجموعة محددات أساسية ينبغي البحث فيها عند دراسة النخبة:

الخلفية الاجتماعية سواء الطبقية أم العرقية أم الدينية أم الإقليمية والسلوك الاجتماعي السياسي والقيم التي يتبنونها ومنظورهم لأنفسهم وللعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الأحداث، وهنا يتم الاعتماد على تحليل مضمون خطاباتهم وكتاباتهم.

تلك هي أهم المعطيات والمحددات التي دارت حولها وتمثلها الأدبيات التي عالجت موضوع النخبة كنظرية في حقل السياسية وتحليلها.

هناك مجموعة من المعطيات هي:

1- إن طبيعة المجتمعات السياسية تبين أن السلطة لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، وأنه لا بد أن يكون هناك هيئة تقوم بدور إدارة شؤون المجتمع سواء أكان ذلك في أكثر النظم ديمقراطية أم أشدها استبداداً. ومن ثم فوجود جماعة صغيرة تمتلك زمام الأمور في المجتمع أمر استقرت عليه الخبرة البشرية ودرجت عليه جميع المجتمعات.

2- إن تاريخ الشعوب والأمم يبرز بصفة دائمة أن هناك أقلية مارست الحكم وأبدعت الفن والفكر وكأن من يسير التاريخ ويتدافع فيه جماعات محدودة تقود أممها ومجتمعاتها وتصنع لها مصيرها ومستقبلها.

3- إن التركيز على الأقلية الحاكمة أمر يعود إلى بدايات التفكير السياسي عند الإغريق حيث كان البحث يتجه دائماً إلى تحديد من يحكم[24].

نظريات النخبة:

هناك من قسم نظرية النخبة إلى ثلاث نظريات:

النظرية الأولى: تنبني على السلطة وتبين أن كل المجتمعات تناصر من أجل الوصول إلى السلطة وهي في شبه صراع دائم من أجل ذلك، والفئة التي تتمكن من الحصول على تلك السلطة هي ما يصطلح عليها بالنخبة[25].

هذه النظرية تقسم المجتمع إلى فئتين: فئة ضعيفة لا حول لها ولا قوة تكون خاضعة لفئة قليلة هي التي تملك سدة الحكم، ما يميز هذه النظرية هو أن النخبة الحاكمة هنا تتمتع بصفات شتى وتنتج علاقات سلطوية تبقى آثارها ناتجة وإن تغير الأشخاص.

النظرية الثانية: هي القائمة على أساس أخلاقي قيمي. هنا تركز هذه النظرية على ما تتمتع به هذه النخب من مزايا ذاتية تؤهلها لممارسة الحكم. هذه النظرية مستمدة وتكرس النظرية الفلسفية الكلاسيكية الأفلاطونية والأرسطية. وتؤكد هذه النظرية

على أن وجود نخبة ما في المجتمع هو ضرورة حتمية تمليها ظروف المجتمع. ويمكن القول إن ما يميز هذه النخب كلها وحسب تصور كارل مانهايم هو قدرتها على خلق وتجسيد قيم جديدة تعبر عن المجتمع الجديد وتعمل في الوقت نفسه على توجيهه.

النظرية الثالثة: وهي النظرية الوظيفية أي كيف يمكن للفاعل الاجتماعي أن يتمكن من لعب دور داخل النخبة، وكيف يستطيع أن ينتمي إليها وحتى وإن لم يكن منها. فحتى يمكن لشخص ما الانتماء إلى نخبة فكرية مثلاً، يجب أن يكون ينتمي إلى مجال الفكر والثقافة، وهذا ما ينطبق على النخبة السياسية.

مما تقدم نرى أن نظرية النخبة تعد من أهم النظريات لدراسة النظم السياسية وتحليلها، حيث إن طبيعة المجتمعات السياسية تبين أن السلطة لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، مما يحتم وجود نخبة على شكل هيئة تتولى إدارة المجتمع سواء أكانت نخبة سياسية أم عسكرية أم اقتصادية أم فكرية.

إن كل تلك العوامل التي قمنا بدراستها حول مفهوم النخبة تمثل قابليات وإمكانات تجعل من نظرية النخبة مدخلاً أكثر صلاحية لتحليل وفهم النظم السياسية العربية، فالواقع السياسي العربي يؤكد باستمرار على أهمية ومحورية دور النخبة في هذه النظم ومن ثم كان تحليلها يمثل مفتاحاً رئيساً لفهم هذه النظم والعمليات المتعلقة بها.

ومن هذا المنطلق: سوف يتم الاعتماد على نظرية النخبة لتحديد معطياتها وإمكاناتها المنهجية، والتي يمكن أن تسهم في فهم وتفسير الظاهرة السياسية في الواقع العربي، وخصوصاً النخبة الخليجية التي تعنينا في بحثنا باعتبارها المقولة الأنسب لفهم المجتمع الخليجي كما سبق وأشرنا، وبالتالي فهم طبيعة وتوجهات الحراك السياسي الخليجي تجاه مجمل القضايا الداخلية والدولية.

الدراسات النظرية للنخب السياسية في منطقة الخليج العربي:

النخب العربية:

إذا كانت العديد من الإمكانات التي تجعل من تطبيق نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية العربية أمراً ذا فعالية تحليله "وقدرة تفسيريه"عالية، فإن هناك العديد من الإشكالات التي تحول دون ذلك وتجعل من توظيفها أمراً محفوفاً بالعديد من الصعوبات المنهجية والواقعية، مما يقلل من تلك الفعالية أو القدرة، ومن هذه الإشكالات:

1- ارتباك العلاقة بين الدال والمدلول، حيث أدت ترجمة مصطلح " elite " إلى اللفظ العربي "النخبة" إلى إحداث ارتباك في علاقة المصطلح بالمفهوم والدال بالمدلول، فلفظ

النخبة في العربية يحمل معاني الامتياز والتفضيل والحس الأخلاقي، وهذا يثير اعتراض الكثيرين الذين يرون أن هذه الصفات هي فضائل قد لا تنطبق على القيادات السياسية في الوطن العربي.[26] هذا بالإضافة إلى مصادر الغموض الأخرى التي أحاطت بالمفهوم في اللغات الأوروبية وفي اللغة العربية، حيث أصبحت هناك مفاهيم عديدة تطلق على نفس الحقيقة الاجتماعية وهو ما يعد مدخلاً لإضفاء الغموض على المفهوم، حيث يأتي الغموض في المفاهيم من مصدرين هما: استخدام كلمات مختلفة للتعبير عن نفس المعنى، أو استخدام نفس الكلمات للتعبير عن معاني مختلفة[27].

2- إشكالية العلاقة بين الظاهر والحقيقة، نظراً لعدم وجود قواعد واضحة ومحددة ومعلقة للعملية السياسية في النظم العربية. فبعد نهاية كل عهد من العهود السياسية وقدوم عهد جديد تظهر العديد من المفارقات تبين أن ما كان يظهر أنه حقيقة ويعتقد فيه أنه حقيقة لم يكن كذلك وأن الحقيقة التي حدثت بالفعل شيء آخر.

3- تشابك وتعقد الأسس التي تنهض عليها النخبة، فإذا كانت النخبة عند منظريها الأساسيين تقوم إما على الرواسب والقدرات التنظيمية أو القدرة على توظيف المعادلة السياسية... الخ، فإن الحال في النظم السياسية العربية جد مختلفة، فأحياناً تقوم النخبة على تفاعل الانتماء إلى مؤسسات تعليمية معينة والانتماء إلى المؤسسة العسكرية والانتماء إلى حزب معين مع الخلفية العرقية والدينية وتسهم جميعها في تأسيس النخبة السياسية.

4- فعالية الوحدات الرأسية في معظم المجتمعات العربية، حيث تكون النخبة عادة من أبناء القبيلة الواحدة ودول الخليج العربي مثال على ذلك وهذا الواقع يتناقض مع الأساس الإبستمولوجي لنظرية النخبة الذي يقوم على افتراض أن التقسيم الأفقي للمجتمع هو المحدد الأساسي للظاهرة السياسية وليس التقسيم الرأسي[28].

5- صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بفهم وتحليل النخبة في النظم السياسية العربية نظراً لطبيعة هذه النخب وما تحيط به نفسها من سرية تضفيها على معظم المعلومات المتعلقة بها.

6- التعايش بين النخبة والنخبة المضادة مما يعني أن الاقتصار في التحليل على النخبة الحاكمة قد لا يؤدي إلى تمام الفهم والتفسير، نظراً للأزمات التي كانت فيها النخب العربية في صنف المصداقية بينها وبين الشعوب أدى كل ذلك إلى عدم استقرار شرعية معظم هذه النخب وبروز نخب مضادة تنازعها الشرعية.

وفي المجمل تتقاسم النخب السياسية العربية الحاكمة مجموعة من الخاصيات المشتركة وهي:[29]

- التجربة السياسية المشتركة (الخبرة التاريخية – الدينية – السياسية).
- التكوين الفكري المشترك (المعتقد الديني – السياسي – التكوين العصري).
- تشابه طرق تولي الحكم (وراثة – انقلاب – خلافة).

وقد نجحت الأنظمة السياسية في مختلف البلدان العربية إلى حد بعيد في تدجين العديد من النخب (المثقفة – الاقتصادية – الدينية – العسكرية – الحزبية) تارة بالتهديد، وتارة أخرى بالإغراء والترغيب.

وفي سياق متصل يمكن لنا التمييز في إطار النخب العربية بين نوعيات ثلاث أساسية:

أ- النخب التقليدية – التكييفية وتجسدها طائفة كبار ملاك الأراضي وتعد آصرة القرابة هي سند الانتماء لهذه النوعية من النخب وتصطبغ أيديولوجية هذه النخب عادة باللغة الدينية.

ب- النخب الإصلاحية – التحديثية وتعبر عنها الطبقة الوسطى من ملاك الأراضي والمشتغلين بالعمل التجاري والصناعي، وتتسم تلك النخب تاريخياً بطابعها الليبرالي الدستوري، كما تستمد رضاء المواطنين عنها من شرعية تمثيلهم عبر مؤسسات منتخبة بشكل ديمقراطي.

ج- النخب الثورية – التعبوية والتي هي نتاج لأبناء الطبقة الوسطى الدنيا من صغار الموظفين والعسكريين، ولما كانت هذه النخبة عادة ما تصل إلى السلطة عن طريق ثوري، فإن أيديولوجيتها تصطبغ بالصبغة نفسها.

النخب الخليجية والعولمة:

يعزو البعض ظاهرة العولمة إلى حركة الإيقاع السريع التي أوشكت أن تشكل روح العصر، مما أوجد حاجة ماسة إلى اختراع مصطلح جديد لمفهوم كان مخيفاً في التفكير سمي بالكوننة (Globalization) أو العولمة. والواقع أن مصطلح العولمة بحسبانه اسما لظاهرة معقدة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، في الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والإيديولوجيات.[30] وهي إن استمرت على خطوها السريع، فإنها ستؤول إلى إشكالات ثقافية واقتصادية وسياسية متعملقة، وسيكون لها دور أكبر في الهيمنة، ويكون لخطابها الدعائي قوة أعلى من أجل السيطرة على الوعي المستقبلي للمجتمعات[31].

لقد أثرت القطبية الأحادية كإحدى تجليات العولمة على مصير ومستقبل الأنظمة السياسية في العالم ومنها الوطن العربي

ومنطقة الخليج على وجه التحديد، حيث تنازعت التغيرات والأحداث. حيث يتضح من التطورات الحادثة على أرض دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الأخص المتعلق منها بشأن الأوضاع السياسية الداخلية والمجتمع المدني والانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، يتضح بأن حركة ما قد تفاعلت على الأرض وتحددت بموجبها معطيات تبدو شكلياً ذات معنى ومغزى وإن كانت تحتاج إلى مزيد من الفحص، حيث تطرح تلك التطورات كما يبدو تساؤلات مهمة ومشروعة عن مدى جديتها وقيمتها ودرجة رسوخها وفاعليتها[32].

ولكن من الواضح جداً الأثر الكبير للعولمة وبمختلف تجلياتها على واقع الأنظمة والحياة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة الإعلام الذي هز ثقة الجمهور بتلك الفئات والنخب السياسية.

وعلى العموم، هناك من يرى أن دول الخليج في مرحلة عبور البرزخ الوعر من القبيلة إلى الدولة وإن النخبة فيها لا تكاد تخرج عن إطار أطروحات ابن خلدون حول مفهوم العصبية سواء عصبية النسب أم عصبية الانتساب[33].

ومن مؤثرات العولمة على دول الخليج هو أثرها على مفهوم السيادة، فقد تعرض البناء القانوني لمفهوم السيادة لاختبار قاس بوساطة الأنشطة العولمية عابرة الحدود، إذ أوشكت الدولة أن تغدو عاجزة عن ممارسة بعض اختصاصاتها، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الأموال والسيولة النقدية ودوائر المعلوماتية[34]، علاوة على أنها باتت مجبرة على أن تتخلى عن كثير من مظاهر السيادة كي تسهم مباشرة أو بشكل غير مباشر في برنامج التجارة العالمية، وحالة المديونية في دبي ربما مثال واضح على عجز النخب السياسية فيها عن الإمساك بخيوط التدفقات المالية من وإليها الأمارة.

وبالعودة إلى النخب الخليجية هناك من يرى أنه في مرحلة نشأة الكيانات السياسية في منطقة الخليج العربي حمل الفرز الاجتماعي معه ازدواجية تمييزية علمانية بامتياز ظلت راسخة وتعتمل في بنية المجتمع الخليجي من دون إبطاء، وهي تلك المرتبطة بالتصنيف الذي يرى بأن الفقراء والمهشمين يخرج منهم الدعاة والمتأسلمون ورجال الدين، فيما التجار تخرج منهم النخب البيروقراطية والحكام[35]، ولم يعرف على الإطلاق أن خرج من الأسر الحاكمة داعية إسلامي كبير أو حتى ذو شهرة محدودة.

ومن المظاهر العلمانية لمنشإ السلطة السياسية في الخليج العربي تنامي أو عودة ((الحكم الإقطاعي)). وبدلاً من أن تكون الإقطاعيات مساحات شاسعة من الأراضي تحولت في عصر العولمة إلى شركات عملاقة

وأرصدة في البنوك واحتكارات تجارية، وكما يتوارث الابن الأكبر الإقطاعيات عن والده، يتوارث الأبناء الحكم في الدولة الخليجية الحديثة[36].

وفي دراسة للنخب وبمختلف أشكالها في دول الخليج وجدنا التالي:

في النخب الثقافية نجد أنه كان للتيارين القومي والإسلامي قد سبقا إلى وضع اللبنات الأولى للاتجاهات الفكرية في منطقة الخليج العربي وأسهما في تكوين النخبة الثقافية، وقد حافظت هذه النخبة بشريحتيها على انتمائها ولم تنقطع جذورها الاجتماعية، وإذا كنا نتحدث عن النخبة في الخليج بانتماءاتها الأيديولوجية، فهذا لا يعني أن المجتمع الخليجي مجتمع (مؤدلج) بل شأنه شأن بقية المجتمعات العربية التي تغلب فيها مساحة العامة على الخاصة أي الشريحة ((المؤدلجة)) وصفوتها أو نخبتها الفكرية، كما أننا ونحن نتعرض للنخبة الخليجية لا يمكن أن نتجاهل الضلع الثالث لها. وهو ضلع غير مؤدلج في الغالب ونعني به التيار الليبرالي بمفهومه الغربي الذي نتج عن عودة الطلاب الموفدين من أمريكا وأوربا ونقل ملامح تلك المجتمعات إلى مجتمعاتهم[37] كنخبة ذات تأهيل علمي واسع.

لقد أدى غياب الخطاب النخبوي المستقل إلى أن يصبح الخطاب الرسمي هو مصدر التلقي والتعبير من أي موقف نخبوي، وتعطلت بذلك آلية التطور والنماء التي يتوقعها المجتمع من النخبة في خطابها ورسالتها التوعوية، وبذلك وضعت النخبة الخليجية المثقفة في زاوية ضيقة حين اختارت أن تبقى نخبة لم تأخذ من اسمها إلا صفة الخصوصية أو العزلة أو الاستعلاء.

وفي النخب العسكرية هناك مجتمع العسكر (القوات المسلحة والقواعد العسكرية) فالمؤسسة العسكرية في دول الخليج هي مؤسسات تابعة للنظم، وهي ترس مهم وقوي في منظومتها، ولا تتدخل في الجدل الأيديولوجي وتعقيداته، وإنما الذي تفهمه هو أنها تتدخل إذا كان هناك خطر يهدد الأمن الوطني، وهي في الغالب تستعمل كعصا غليظة ضد الحركات الإسلامية الراديكالية، فهي تتدخل إذاً لتثبيت النهج العلماني للدولة.

أما بالنسبة للقواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج فهي وجدت أصلاً لحماية النخب الحاكمة ويبلغ تعدادها حوالي مليوني فرد أمريكي تنشر على مختلف أراضي دول الخليج[38].

أثر العولمة على النخب السياسية في الخليج العربي وأثر ذلك على الأنظمة السياسية:

في ظل العولمة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الرئيس أو القطب

الأوحد في مجال العمل السياسي الدولي وقد بدأت بطرح مشاريع سياسية في المنطقة بهدف إحداث تحول ديمقراطي كما تدعي ومنها على سبيل المثال مشروع الشرق الأوسط الأكبر (Greter Middle Esat) الذي سرعان ما رفضته كل من مصر والسعودية بحجج منها أنه يقوم على فرض قيم ونظم غريبة على هذه الدول من دون مراعاة خصوصيتها الثقافية والحضارية والدينية وعلى أنه يقوم على فرض الإصلاح من الخارج على دول المنطقة من دون التشاور المسبق معها[39].

وبإمكاننا القول إن الاتجاهات السائدة غربياً أثرت في توجهات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ فحتى لو أن هذا الأمر قد بدا مثيراً للحرج، إلا أن تأثير تلك الاتجاهات ملحوظ وعلى الأخص بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، فلم يعد مبرراً على الإطلاق بحجة التصدي للمد الشيوعي الدفاع عن دول قمعية ديكتاتورية كما يرى الغرب طبعاً.

إذاً هناك حراك سياسي قائم على ضغوط وتوجهات غربية من جهة وتأثير الرأي العام الداخلي وخاصة من النخب المثقفة المتأثرة إلى حد كبير بمسارات العولمة بمختلف صورها وأشكالها.

ولكن مع ذلك فإنه توجد هناك مجموعة من المؤثرات العامة الضاغطة والفاعلة في تحريك أو إيقاف عجلة التحولات السياسية في مجمل دول الخليج وهي:

1- حالة الفصام العربية التقليدية بين ما هو معروف وما هو مستحدث، وبين ما هو تقليدي وما هو حداثي، وهي حالة تعبر عن خوف من تسارع التحديث بما يؤثر في الوضع القائم في المجتمع وما يتضمنه ذلك من إضعاف للسلطة أو تفككها وأحياناً تتخذ النخب السياسية موقفاً حاداً من التحديث بحجة أن تلك النماذج السياسية ليست إلا تكريساً للتبعية الغربية وبالتالي بات واجباً رفضها وعدم تبنيها. ومع ذلك فإن النهج التبريري لم يستطع الصمود طويلاً، فالتيار الجارف قد أحدث آثاره لدرجة أن استخدامه أصبح في الكثير من الأحيان مجتزأ أكثر منه كلياً شمولياً.

2- البنية العشائرية الوراثية التقليدية لأنظمة الحكم في دول مجلس التعاون، وهي كما تبدو إحدى عناصر التماسك بين دول المجلس، بل إن الحالة الاقتصادية المريحة والمستقرة نسبياً للأنظمة التقليدية جعلتها تشعر بشيء من التفوق على نظرائها التقدميين مما يقلل من الحاجة إلى إجراء إصلاح سياسي قد لا يكون محمود العواقب.

3- لا تتوفر القناعة الذاتية لدى مجلس التعاون بضرورة إجراء إصلاحات سياسية جذرية فهي وإن وجدت هنا أو هناك فعادة ما تكون مبررة بقيام صراعات داخلية في بنية السلطة التقليدية، وفي أمثلة عدة تحولت تلك الحالة الصراعية إلى حالات من المد والجزر نتج منها صيغ توفيقية داخل السلطة ذاتها.

4- يمثل النفط كعامل اجتماعي وسياسي (أكثر من فعله الاقتصادي) أثراً ونتيجة، عاملاً أساسياً في التأثير في اتخاذ القرار الإصلاحي السياسي، فنشوء دولة الرفاه كوظيفة وكأداة لكسب الولاء السياسي لم يكن ليتحقق لولا النفط ومداخيله التي حولت الصحارى إلى مدن حديثة عامرة، وبالتالي لم يكن مستغرباً تزامن العديد من مشاريع الإصلاح السياسي مع تراجع مداخيل النفط وتراجع تلك المشاريع وتقوقعها مع زيادة دخل النفط.

5- نضوب الساحة العربية وربما الساحة الإسلامية كذلك من أي نماذج إقليمية مشرقة ومستمرة في الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وقد أدى الجدب الديمقراطي إلى عدم إمكانية إيجاد نموذج يخلق انطباعاً عن التحولات نحو الانفتاح السياسي.

6- إن هيمنة دول الخليج على النتاج الثقافي والإعلامي العربي أسهم إلى حد كبير بإضفاء شعور بالرضا عن الوضع السياسي لدول الخليج بل إن سيطرة دول الخليج على الصحافة العربية المرئية والمكتوبة والقدر الذي توفره لتلك الأدوات الإعلامية من انفتاح وتعددية قد أعطاها قدراً من التمييز على مجمل البلدان العربية في مثل تلك الممارسة الانفتاحية.

7- التباين والاختلال السكاني الواضح بين منظومة دول مجلس التعاون سواء على مستوى التركيبية السكانية لكل بلد على حدة (مواطنون – وافدون) أو على مستوى التفاوت في عدد السكان بين دولة وأخرى يؤديان بدرجة كبيرة إلى إيجاد مبررات منطقية لتعثر أي محاولات للإصلاح السياسي انطلاقاً من عدم تجانس التركيبة السكانية أو غلبة العنصر الوافد.

إلا أنه من المهم التأكيد على أن التطور السياسي لدول مجلس التعاون لا يمكن أخذه كوحدة سياسية متماثلة، فلكل من أقطار المجلس الستة سياق تطوري سياسي خاص تكون من خلاله واقع مغاير ومتباين، ويبرر ذلك التباين بظروف نشأة كل دولة وطبيعة تركيبتها السياسية الداخلية أو درجة استقرارها السياسي منذ التكوين وطبيعة علاقتها بمحيطها الجغرافي والمطلب التالي سيدرس واقع النخب السياسية لكل دولة على حدة.

واقع النخب السياسية الخليجية:

أولاً – النخبة السعودية:

مع أن السعودية هي الدولة الأقدم والأكبر ضمن منظومة دول مجلس التعاون، إلا أن التطور المؤسسي فيها شابه البطء والحذر والتردد والغالب مثل ردود أفعال لأحداث سياسية. وفي دراسة متأنية للنخب السعودية نرى على مستوى النخبة الوزارية أن الفاعلين من أعضاء العائلة المالكة هم أعضاء في النخبة الوزارية ويشغلون دوماً الوزارات السيادية وغير السيادية منها، والقاعدة في تعيين الوزراء هي للولاء والثقة وليست بالضرورة دوماً للكفاءة والسمة العائلية هي ميزة النخبة الوزارية، حيث يمكن أن يوجد في جلسة مجلس الوزراء أخوة أو أربعة أبناء عمومة.[40]

وفي السمات السلوكية للنخبة الوزارية يظهر التملق والانتهازية والوصولية حتى لدى أولئك الحاصلين على مؤهلات تعليمية عليا. وفيما يتعلق بالنخبة الاستشارية في المملكة العربية السعودية (مجلس الشورى) فاختيارهم يعتمد على الولاء أساساً ثم الكفاءة ومعايير أخرى. وقد جُند هذا المجلس لخدمة النخبة فكثيراً ما تسند حقائب وزارية للقادمين من مجلس الشورى، أما النخبة المشايخية- إذا صح التعبير- فيمكن تصنيف المشايخ استناداً إلى عاملين: رؤية الناس لهم وتقييم ممارستهم الاجتماعية، وهم صنفان:

– المشايخ الذين يعتبرون موظفين إداريين كوزراء أو ذوي مراتب متدرجة وهذه الفئة المشايخية النخبوية يذوب فيها الشيخ ويتحول إلى أداة من أدوات الجهاز الحكومي ويجد الملك في المشايخ شرعيته من خلال الفتوى وإقامة الحجة على المخالفين له بصفتهم مخالفين لله.

– الصنف الثاني هم المشايخ الذين يعارضون ممارسات المتنفذين بجهاز الدولة وهم قلة وتأثيرهم يكاد يكون معدوماً سواء في السلطة أم في المجتمع الذي لا يتقبل دعوتهم دوماً.

أما النخبة المثقفة السعودية نعتقد أنها لم تستطع أن تتلمس قضايا مجتمعها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بل اقتصر دورها على ترديد مقولات سبق أن قيلت في بقية المجتمعات العربية دون ابتكار أو تجديد فخلت الساحة من صحافة وإعلام وتأليف تُعنى بالأدب والفكر والفن، وكَرس الإعلام للمنابر الرياضية والشعر الشعبي وغيرها.

أما واقع النخبة المضادة، فمن المهم الإشارة إلى تأثير بروز حركات معارضة سعودية من الخارج في طبيعة التعامل الحكومي السعودي مع مقتضيات الانفتاح

السياسي الداخلي، حيث أبدت المملكة مرونة تجاه مجموعة معارضة شيعية كانت تنشط من واشنطن، وفتحت حواراً مع تلك المجموعة مما أدى إلى عودة عناصرها إلى المملكة وإغلاقها لمطبوعاتهم المؤثرة كما يبدو[41].

وبعدها وتحت تأثير الضغوط الخارجية ورياح العولمة العاتية بدأ هناك ما يشبه الحراك السياسي وحدثت مجموعة من التطورات السياسية الجوهرية[42]. ومن وجهة نظرنا ما زالت رغم حدة التطورات النخبة السعودية وبمختلف أشكالها تسير وفق توجهات النظام السياسي الحاكم، وبرأينا إذا استمرت الحالة على ما هي عليه فسيكون النظام السياسي في المملكة أمام تحدّ حقيقي خصوصاً أمام التأثير المتزايد لرياح الديمقراطية والتأثيرات القادمة من الدول العربية المجاورة (الكويت خصوصاً وكذلك البحرين). ومن الصعب وحسب اعتقادنا على النظام السياسي السعودي الاستمرار على هذا النمط الذي أصبح ظاهرة يكاد ينفرد بها مما يسبب حرجاً حتى على بعض أعضاء المجلس العائلي الذين يلمس منهم الرغبة في إحداث هيكلة نوعية جديدة على مسار الممارسة، لأنه اتضح أن الدخول إلى مصاف النخبة الفاعلة والصعود في مراتبها في إطار التجربة السعودية لا يقوم على شرعية مستندة إلى التكوين العلمي والكفاءة الفنية بل إنها قبل كل ذلك تعود إلى عامل الولاء والتبعية الشخصية بحثاً عن تبادل منافع مادية أو معنوية.

ثانياً – النخبة البحرينية:

تعد البحرين واحدة من أبرز دول الخليج نشاطاً سياسياً منذ فترة طويلة، حيث يزخر تاريخ البحرين الحديث بنشاط سياسي معارض ملحوظ منذ فترة ما قبل الاستقلال عام 1971 وكان لتأثير العولمة دور بارز في تصاعد هذا النشاط، وظهرت مؤشرات بارزة تدل على تفعيل الحراك الديمقراطي كتصاعد المطالب بالإصلاح السياسي وظهور تيارات ليبرالية تتغذى على مفاهيم الديمقراطية[43].

وبدراسة النخب السياسية في البحرين وجدنا سماتها كالتالي:

– **الطابع العائلي:** أي الانتماء إلى الأسرة الحاكمة، ورغم انفتاح النخبة لأعضاء جدد إلا أن الطابع العائلي مازال الأقوى.

– **الانقسام الطائفي** حيث تتوزع النخبة بين الشيعة والسنة.

– **التنوع المهني** مع تفوق للتجار ورجال الأعمال.

– **التعليم والثقافة** حيث تطعم النخبة من أولئك الحاصلين على مؤهلات عالية من خارج البحرين.

– **الدورات والاستمرار** والانغلاق وسيطرة الأسرة الحاكمة شأنها شأن بقية دول الخليج.

ومن آليات تجنيد النخبة السياسية البحرينية: الوراثة- التعيين- الانتخاب[44].

ولكن هل هناك من مؤشرات للتحول الديمقراطي في البحرين؟

1- الاتجاه لتجديد النخبة الحاكمة كالتعهد بأن يكون مجلس الشورى في انتخابات 2004 بنظام الانتخاب الحر المباشر وضمت التشكيلة لعام 2000 وللمرة الأولى ممثلين عن جميع شرائح المجتمع، وأصبحت المرأة عضواً بالمجلس الجديد، حيث تم تعيين 5 سيدات من مجموع أعضاء المجلس الذي يبلغ 40 عضواً.

2- تعزيز الحريات العامة: كالعفو الصادر عن الشيخ حمد عن المعتقلين السياسيين[45].

3- التوجه لإقرار التعددية الحزبية من خلال السماح بتأسيس جمعيات سياسية كجمعية التجمع الوطني الديمقراطي المؤسسة عام 2004 عدد أعضائها 103 بينهم 17 سيدة[46].

4- تنشيط دور المجتمع المدني وتأسيس جمعيات تعنى بحقوق الإنسان كالجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التي أشهرت بتاريخ 2001/5/30.

5- تفعيل دور المرأة فأصدر الأمير القرار رقم 44 لعام 2001 بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة[47].

6- إجراء أول انتخابات بلدية في أيار 2002.

ثالثاً – النخبة الكويتية:

يمثل النموذج الكويتي نمطاً رائداً في الحياة السياسية وتحولاتها ضمن منظومة دول مجلس التعاون، والتجربة الكويتية ذات تأثير بالغ في محيطها الخليجي والعربي. ومع ذلك، فإننا نظن بأن المحرك الأساسي لتلك التجربة كان نضوج أوضاع محلية مناسبة بالإضافة إلى مساندة وملاءمة أوضاع إقليمية وخارجية وبدراسة متأنية للنخبة السياسية الرسمية (مجلس الوزراء) في الكويت، فركزت الدراسة على الأصول الاجتماعية للنخبة الوزارية من حيث الخلفية العائلية والعمر ومصادر التجنيد السياسي والاستمرارية الوزارية والانتماءات الطائفية والإقليمية والسياسية والخلفية التعليمية والتخصص المهني[48]. والملاحظ هو تغيرات بسيطة شملت تلك النخبة من حيث معدل العمر ومستوى التعليم للنخبة الوزارية.

ومن التحديات التي يواجهها الحراك السياسي الكويتي:

1- الطبيعة غير الحزبية للبرلمان فالعمل السياسي في الكويت والتنظيمات السياسية

غير مقننة الأمر الذي يضعف من إمكانية التحرك الاجتماعي.

2- ضيق القاعدة الانتخابية فالبرلمان يمثل فقط (14٪) من المواطنين والتدخلات الحكومية في العملية الانتخابية.

3- ضعف الثقافة الديمقراطية السياسية، وهذا ما يضعف من صدقية البرلمان مما يخلق انطباعاً سلبياً عن الديمقراطية ويوحي بأنه مؤسسة لا تتمتع بالرسوخ في المجتمع.

4- المحيط الإقليمي فالتجربة الديمقراطية الكويتية لا تحظى بالترحيب في الوسط الإقليمي.

إذا، لقد شهدت الكويت حراكاً سياسياً وثقافياً واجتماعياً كبيراً، وانعكس ذلك على النخبة المثقفة في الكويت وزاد عدد الصحف والمجلات وظهرت قوى سياسية عديدة وتم ترسيخ الانتخابات كممارسة مجتمعية وبشكل عام نصف التجربة الكويتية الديمقراطية بأنها تجربة متقدمة ومتطورة عن مثيلاتها في دول الخليج وتستحق كل التقدير والاهتمام لما وصلت إليه.

رابعاً – النخبة الإماراتية:

تتمثل النخبة السياسية الإماراتية في المجلس الوطني الذي يمثل السلطة التشريعية في البلاد، والملاحظ في بنيان هذا المجلس هو عدم التجانس بين أجيال النخبة في المجلس الوطني إذ تبين انتماء أفراد المجلس إلى جانبين: تقليدي وحديث إضافة إلى هيمنة النخب الاقتصادية من تجار ومؤسسات الحكومة المحلية على نسب التمثيل. وبإمكاننا القول بأن مصادر تجنيد النخبة الحاكمة في المجلس الوطني تنقسم إلى مصدرين: الأول تقليدي ويتمثل في القبائل والعشائر والعائلات المتحالفة مع الأسر الحاكمة والتجار، بينما يتمثل المصدر الثاني في النخبة الصاعدة من ذوي المؤهلات العلمية الحالية والخبرة الوظيفية[49]. وتشكل رابطة القرابة والتحالف معياراً مهماً في عملية التجنيد السياسي للنخبة الحاكمة وارتباط مستوى التمثيل في المجلس الوطني بمدى الولاء والتحالف مع الأسرة الحاكمة ومع مطالب الديمقراطية والتغيير ورياح العولمة استجابت الإمارات لذلك ولو بشيء يسير فزادت حرية التعبير وانتشرت هيئات المجتمع المدني والانفتاح الإعلامي وغيرها.

خامساً – النخبة القطرية:

مع تولي الشيخ حمد بن خليفة مقاليد الأمور في قطر بدأت تشهد مجموعة من المؤشرات الدالة على حدوث حالة من الانفتاح السياسي وقد امتدت هذه المؤشرات لتشمل تجديد النخبة الحاكمة كتأسيس مجلس للعائلة الحاكمة في عام 2000[50]، وانتخابات المجلس البلدي المركزي، ووضع دستور دائم للبلاد، وإنشاء مجلس تشريعي منتخب يحدد

فيه نظام الحكم على أساس دستوري وستساهم فيه السلطة التشريعية باتخاذ القرار وتعزيز الحريات العامة كالعفو عن المساجين السياسيين.

وفي أيار 2003 تأسست أول لجنة وطنية لحقوق الإنسان تحت مسمى (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان) وتنشيط دور المجتمع المدني وتفعيل دور المرأة كصدور القرار الأميري رقم 53 لعام 1998 بتأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة إضافة إلى تطوير السلطة القضائية وغيرها من الإجراءات التي دلت على مزيد من الانفتاح السياسي القطري أما سمات النخبة السياسية القطرية فهي شأنها شأن مثيلاتها في دول الخليج تعتمد على الولاء والقرابة ثم الكفاءة والمهارات لاحقاً.

سادساً – النخبة العمانية:

أخذت عمان بالنهج التدريجي في التطور حيث إنه لم تحدث تطورات مؤسسية في اتجاه الانفتاح السياسي منذ الاستقلال حتى قيام السلطان قابوس بتأسيس مجلس شورى معين عام /1991/ وبعد عام /2000/ كان هناك تجديد للنخبة الحاكمة[51] وأدخلت وزيرات للنخبة السياسية الوزارية، وتم تعزيز دور المرأة. ففي آذار عام /2003/ أصدر السلطان قابوس مرسوماً بتعيين الشيخة عائشة بنت خلفان رئيساً للهيئة العامة للصناعات الحرفية بدرجة وزير، إضافة إلى ذلك تم تفعيل المجتمع المدني فصدر القرار الوزاري رقم 150 لعام 2000 بإصدار نظام تأسيس الجمعيات الأهلية ومن الملاحظ بأن هناك تقدماً نسبياً ملحوظاً في اتجاه الانفتاح السياسي العماني، إلا أنه يلاحظ أن التجربة العمانية تسير بحذر شديد في ذلك الاتجاه.

ولكن بعد كل ما تقدم، السؤال المطروح ما هي السيناريوهات المتوقعة لعملية التحول الديمقراطي في دول الخليج؟

من وجهة نظرنا إن مستقبل عملية التحول في الدول الثلاث ينحصر في ثلاثة سيناريوهات:

1- **سيناريو الجمود:** ويعني حدوث جمود في عملية التطوير الديمقراطي يقف بالنظام السياسي عند مرحلة من التحول دون الوصول إلى مرحلة تحقيق الديمقراطية.

2- **سيناريو الانتكاسة:** وينصرف إلى حدوث تراجع أو انكسار في مسار التحول الديمقراطي، بحيث يتم النكوص عما تم تحقيقه من تقدم.

3- **سيناريو التطوير:** ويعني حدوث تقدم متواصل في عملية التحول وصولاً إلى تحقيق الديمقراطية وهذا هو الهدف المفترض لعملية التحول الديمقراطي.

ومن جهتنا، نحن نرشح سيناريو الجمود، وذلك لأن الحراك السياسي أصلاً في هذه الدول لم يكن ليحدث دون ضغوط

خارجية، إضافة إلى غياب عوامل وعناصر نجاح التجربة الديمقراطية من أحزاب سياسية ومؤسسات ومجتمع مدني وغياب المعارضة السياسية أو حتى غياب الثقافة السياسية.

النخبة الخليجية بين الأمس واليوم:

ومن خلال دور النخب الخليجية تتضح الظروف التي أدت إلى ضعف المجتمع الخليجي بجميع مكوناته، مما جعل الدول الخليجية أقرب إلى دولة الحزب الواحد، بدلا أن تكون دولا عصرية تكون فيها الحكومات أحد مكونات المجتمع، تاركة مساحة واسعة للنخبة التجارية والمهنية والثقافية للقيام بدورها، مستخدمة مواردها، ومعبرة عن همومها وآمالها، متفاعلة مع غيرها، ومساهمة في بناء مجتمع يتصف بالحيوية والحرية والإبداع. وتأكيدا على ذلك لا بد من إلقاء نظرة سريعة على العلاقة التي كانت سائدة في فترة ما قبل النفط بين الحاكم ونخب المجتمع الخليجي، التي اتصفت بشيء من التوازن حيث إن إيرادات الحاكم كانت في غالبيتها من اللؤلؤ والتمر والتجارة وغيرها من النشاطات التي كان يمارسها أبناء المنطقة.[52]

ثم طرأ تغير في هذه العلاقة بسبب تكدس إيرادات النفط لدى الحاكم، واستخدامه لهذه الثروة في تهميش بقية شرائح المجتمعات الخليجية، مع اختلاف طرق هذا التهميش ودرجاته، الذي بدأ بمأسسة الأسر الحاكمة.[53] ثم استوعب طبقة رجال الأعمال في الوكالات والمشروعات الاقتصادية المتنوعة.[54] وامتد بعد ذلك إلى طبقة العلماء فدجّن معظمها وأفقدها استقلاليتها ثم حولها إلى أبواق للسلطة، لتشرع انحرافاتها، وتبرر ظلمها.[55]

إن النخب السياسية في غالبية دول العالم وخاصة الشرق الأوسط ليست مؤهلة لتبني أساليب حديثة من خارج نطاق ثقافتها، مما يجعل عددا من الدول في منطقة الشرق الأوسط كاليمن والسودان إضافة إلى الصومال مرشحة للتفكك.[56]

وحول ما أصاب الكيان العربي من تمزق وتحطيم يقول برهان غليون، (وكل السياسة العربية لا تقوم إلا باللعب على التناقضات، وتغذية الأحقاد بين القوى والطوائف والعشائر والأقليات العربية وخلق الفتنة... والنخبة المثقفة التي باعت نفسها، كما يقوم به أدب منحط، وفن استلابي جنسي أو تجاري رخيص، إن ما نحن بصدد رؤيته اليوم هو تحطيم عقلي بعد التحطيم المادي والاقتصادي).[57]

خاتمة:

كان للعولمة وبمختلف صورها تأثير واسع على الأوضاع السياسية في دول الخليج، وتركت تأثيراً واضحاً على النخب السياسية الحاكمة في هذه الدول مما دفعها لإجراء تحولات سياسية باتجاه الانفتاح السياسي، إلا أن أغلب تلك المحاولات كان يتسم بالتردد والحذر.

ومع ذلك، كان للعولمة تأثيراتها الكبيرة في تكوين نخب فكرية ذات توجهات ثقافية مرتبطة مع العولمة، وتتعارض مع أي توجهات أخرى تؤكد على الخصوصية الثقافية للمجتمع الخليجي.

الهوامش:

(1) محمد بن صنيتان – النخب السعودية – دراسة التحولات والإخفاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، ص23.

(2)Martin , Marger Elites and Msses , An Intreduction To Political Sociology (NEW YORK: Van Nast rand Company , /1981 , p.p.78-79.

(3) توماس بيرتون بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي – ترجمة وتقديم محمد الجوهري (الإسكندرية: دار المعرفة الجماعية، 1988) ص25.

(4) عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة في المغرب – طرق الوصول إلى القمة (مراكش: د.ن، ط1، 2006)، ص9.

(5) أنور مغيث، النخبة تأملات نظرية ومنهجية) مجلة الديمقراطية العدد 25 (القاهرة مؤسسة الأهرام، كانون الثاني 2007)، ص29.

(6) المرجع السابق، ص30.

(7) محمد بن صنيتان، مرجع سابق، ص 24.

(8) رشيد كديرة، النخب الإدارية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا، 2005، ص186.

(9) محمد بن صنيتان، مرجع سابق، ص 25.

(10) ت. ب. بوتومور، مرجع سابق، ص198.

(11) سبيلا محمد، للسياسة بالسياسة في التشريح السياسي، إفريقيا الشرق، 2000، ص83.

(12) ت. ب. بوتومور، مرجع سابق، ص198.

(13) أنور مغيث، مرجع سابق، ص30.

(14) أنور مغيث، مرجع سابق، ص 30.

(15)Geraintparry- Political Elites , stadies in politcalsl science- London 1969 p58

(16) علي الدين هلال، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، 2002، ص162.

(17)Vilfredo Parito, the Mindand Society , edited by Arthur livningstion(New York: Harcourt, Brace and Compuny 1935 P46

(18)C,Writght Millis – Power Elite (New York: Oxford University Press ,1956 ,P86

(19)Geraint parry.pp. 35-55

(20) قباري محمد إسماعيل، أصول علم الاجتماع السياسي، نظرة انتقادية للماركسية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985)، ص 137- 193.

(21) محمود محمد الفاكوع، أزمة النخبة في الوطن العربي، طبعة أولى 1989، ص 17- 18.

(22) جورج لينشوفسكي، الصفوة السياسية في الشرق الأوسط، ترجمة، د. عادل مختار الهواري، (القاهرة: دار الموقف العربي، 1987)، ص24.

(23)Billand Hardgave, companative poltlcs ohio:charles Emervil Public Shing Company 1973 pp165-167.

(24)Richard L., Merrit , Systmatic. Approach to Comparative Polites (Chicago: Raud Mcnally and Company.1971, pp 118-120

(25) د. قرنفل حسن، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل، (إفريقيا الشرق، أكتوبر 1997)، ص95.

(26) إيليا حريق، السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد 80، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1985)، ص40.

(27)Paolo Zannoni. The Concept of Elite Europen, Jourral of Political Research , vol ,6 , 1972. p 5

(28) مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، 1993)، ص 50- 53.

(29) إدريس لكريني، النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح، مجلة الديمقراطية، السنة السابعة، القاهرة، يناير 2007، العدد 25.

(30) جاسم زكريا، العولمة والقوى الأسيوية الكبرى، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق، 2007 العدد /21- 22/، ص156.

(31) هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص216.

(32) غانم نجار، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 268، لعام 2008، ص90.

(33) مايسة الجمل، مرجع سبق ذكره، ص613.

(34)Byers Mchael , International Politics , (Oxford university press) pp 247-249.

(35)James HD. Belgrave , jauranal of the Royal central Asain Society Part (Januoru 1952 , pp 68-71

(36) فتحي العفيفي، التيوقراطية العلمانية في الدولة الخليجية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 350- 2008)، ص142.

(37) سعيد عبد الله حارب، النخبة الخليجية بين الإيديولوجيا والجغرافيا، 1999، ص 37- 38

(38)ظافر محمد العلجمي، أمن الخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص605

(39) حسنين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 349، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص32.

(40) محمد بن صنيتان، مرجع سابق، ص65.

(41) التقرير الإستراتيجي الخليجي لعام 2001- (الشارقة – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر)، ص223.

(42)Global Interests intle Arab Goulf- charle E.Dauies.St Martines press (New York) p370.

(43) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون الخليجي،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص94.

(44) محمد بن صنتيان، مرجع سابق، ص 44.

(45) الجريدة الرسمية لدولة البحرين، العدد 2452 – 2000/10/22.

(46) المرجع السابق، العدد 2531- 2002/5/22.

(47) أحمد منيسي، مرجع سابق، ص119.

(48) سيد عبد المسيح، النخبة الكويتية، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الثالث للباحثين الشباب – القاهرة – نوفمبر – 1995- ص429.

(49) ابتسام سهيل (نخبة الإمارات)، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الثالث للباحثين الشباب – القاهرة – نوفمبر 1995 – ص357.

(50) أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 128.

(51) أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 125.

(52)Donald Hawley, the trucial states, [with a fore word by William Lucel (zoudou: George Allen and unwin Ltd., 1970), p.195.

(53)Jill crystal, "Civil society in the Arabian Gulf," in: augustus Richard Norton, civil society in the Middle East, social, Economic, and political studies of middle east; v.50, 2 vols (New York; kon: Brill, 2001), vol.2, pp.266-267.

(54)Darly champion, the paradoscica kingdoum: Saudi Arabia and the momentum of reform (New York: Colulsia university press, 2003), p.101.

(55)Madani Al-Rasheed, contesting the Saudi State: Islamic voices from a New Generation, Conbridge Middle East Studies; 25 (Cambridge, uk; New York: Cambridge university pras, 2007), p74.

(56) الشرق الاوسط، لندن، عدد 11725، 2011/01/04.

(57) برهان غليون: مجتمع النخبة، ط1، بيروت، 1986، ص 38.

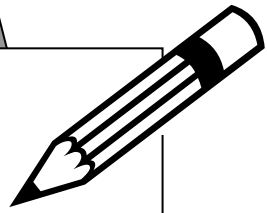

مقالات

- ✓ السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية (الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس)
- ✓ سياسة تركيا الخارجية حيال الشرق الأوسط: بين التجاذبات المصلحية والمعيارية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية .
- ✓ القيادة وإدارة الأزمات الأمنية

السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية
(الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس)

أ/علي لكحل

من الوجهة النظرية يعتبر وزير الخارجية أحمد داود أغلو المهندس الأساسي لنظرية السياسة الخارجية التركية في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية، وملخّص نظريته تلك يدور حول ما يلي:[1]

- سياسة خارجية متعدّدة الأبعاد لتعدّد المحيط الجغرافي.

- سياسة استباقية لا تقوم على رد الفعل وإنما تقديم الحلول للمشكلات قبل وقوعها.

- الهدف منها الوصول بمشاكلها إلى نقطة الصفر مع دول الجوار.

- الاعتراف بوجود خلافات مع تصوّر لحلولها على المدى القصير والمتوسط.

أحد صانعي السياسة الخارجية التركية أيضا إبراهيم كالين، مسشار رئيس الوزراء التركي ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالحزب، يضع أربعة مبادئ أساسية للسياسة الخارجية التركية الجديدة.[2]

1- **المبدأ الاوّل:** أمن الداخل والمنطقة، فوضى الحروب تتناقض مع البيئة الآمنة للعيش، وتوسيع مفهوم الأمن ليشمل أمن الدولة والأمن البشري.

2- **المبدأ الثاني:** الأمن غير كاف لوحده، يجب أن يكمّله مبدأ الحرية. وإحداث التوازن بين الأمن والحرية. حيث أدت أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى الميل نحو كفة الأمن على حساب العديد من الحريات المدنية.

3 - **المبدأ الثالث:** الازدهار أو توليد الازدهار ومشاطرته. لكن توليد السلطة والثروة ليس الهدف في ذاته، بل يجب مشاطرتها مع الآخرين. إنّه عنصر عدالة المهمة لتحقيق الشرعية، وأيضا لتقاسم الثروات.

4 - **المبدأ الرابع:** الهوية أي نظرة الناس إلى أنفسهم. أو ما هي مهمتنا في الحياة. حيث تنتمي تركيا إلى الشرق والغرب على حدّ سواء، أي أنّ الهوية الثقافية التركية المسلمة تاريخيا لا تتعارض مع محاولاتنا تبني

قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية أي القيم التي انبثقت من الغرب لكنها أصبحت قيما كونية يتشاطرها الجميع.

وعليه تقوم الدبلوماسية التركية في الشرق الأوسط على تلك الأسس ويأتي في إطارها الموقف من الوضع الفلسطيني.

أ- **الأمن الجماعي:** ومردّه إلى أنّ شعور أي طرف بانعدام الأمن سيجعل الآخرين يشعرون بانعدامه. عبّرت عنه أشغال منتدى التعاون العربي- التركي في 15 ديسمبر 2009م، الذي أكّد أنّ الطرفين العربي والتركي لديهما رؤية مشتركة لصون الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.[3] وليس أدل على ذلك من دعوتها لقيام منظمة للأمن الإقليمي[4].

كما تعتبر عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي وقيادة أمانتها العامة جزءا من علاقة التضامن والتعاون التي تنظر إليها تجاه العالم الإسلامي، ويبدو أنّ تركيا ترى في ذلك كافيا لرؤية شرق أوسط خال من الصراعات التي تؤثّر على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية .

وبحثا عن تهدئة الطرف المقابل تحتفظ تركيا بعلاقات متميّزة مع إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية باعتبارها عضوا في الحلف الأطلسي. وفي السنوات الأخيرة من حكم حزب العدالة والتنمية يمكن ملاحظة "حركة الصعود والهبوط التي تتّسم بها العلاقات التركية مع إسرائيل – أنها- ترتبط بشكل مباشر بنتائج الصراع الداخلي في تركيا بين حزب العدالة والتنمية من ناحية، والمؤسستين العسكرية والقضائية العلمانيتين من ناحية أخرى."[5].

هذه الازواجية في العلاقة بين جميع الأطراف منحت تركيا ميزة لتوجّه سياستها الخارجية كوسيط بين مختلف الأطراف المتصارعة في المنطقة، فتركيا ترى أنّها الأقدر على القيام بهذا الدور وتتّخذه وسيلة لتوسيع علاقاتها ومصالحها في المنطقة. فهي تقوم بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل، و بين إسرائيل وحماس، وهي أيضا الوسيط بين حركتي فتح وحماس في الأزمة الداخلية الفلسطينية. ويأتي المفهوم التركي للأمن بشكل أساسي من تحركات الأكراد في المنطقة، " فالتحدي الكردي يقارب أساسا وفق المعايير والقواعد الكمالية، التي تعتبر القومية الكردية تهديدا وجوديا لوحدة تركيا الجغرافية والقومية. هذا في حين أنّ العثمانية الجديدة أقل تركيزا على المسألة الكردية وأكثر اهتماما بتعزيز "القوة الليّنة" لتركيا بوصفها دولة محورية متصالحة بسلام مع إرثها الإسلامي، ومع تعدد الهويات فيها."[6]

وعليه كلما تضاعف التغلغل الصهيوني في المنطقة الكردية كلما اقتربت تركيا

من دعم القضايا الغربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فمن منظور إستراتيجي أمني وسياسي، فإنّ التواجد الإسرائيلي في شمال العراق يعتبر بمثابة ورقة ضغط على كل من سوريا وتركيا وإيران."[7]. وعليه يصبح الدور التركي في الشرق الأوسط عموما وتجاه الوضع الفلسطيني عنصر ضغط على إسرائيل والابتعاد عن دعمها للأكراد وطموحاتهم في إقامة الدولة الكردية، وعنصر ضغط أيضا على الغرب لقبولها ضمن الاتحاد الأوروبي. هذا المفهوم يستجلب معه أيضا ربط مفهوم السلام بأمن المنطقة كلها وليس بالأمن الإسرائيلي لوحده، في إشارة إلى عدم الالتزام الإسرائيلي باستحقاقات السلام، وبالتالي يكون السعي لتحقيق الأمن للجميع، على حساب المفهوم الإسرائيلي للأمن المنفرد لإسرائيل. مدلول ذلك نجده في استمرار إسرائيل في العدوان على الفلسطينيين في مراحل التهدئة، والاعتداء على سوريا بالرغم من انعدام المقاومة في الجولان، والاختراقات المتكرّرة تجاه لبنان بالرغم من الانسحاب منها، وعدم التزام إسرائيل بالقانون الدولي. الأمر الذي يدفع السياسة الخارجية التركية لدعوة إسرائيل للالتزام بالسلام والقانون الدولي وإحراجها أمام المجتمع الدولي في هذا الميدان، ليس لأنها تدعم الموقف العربي فقط، ولكن لأنّ ذلك أصبح يهدّد المصالح التركية.

ب- الترابط الاقتصادي: ربط شبكة علاقات تركية مع دول الشرق الأوسط يعني في السياسة الخارجية التركية تحقيق المصالح المشتركة، ولكن يعني أيضا الانتقال من مفهوم الاعتماد المتبادل إلى قيام نوع جديد من العلاقات يقوم على مفهوم جديد يطلق عليه مستشار رئيس الوزراء التركي إبراهيم كالين[8] "التمكين المتبادل"، الذي يؤمّن عملية الاستقرار، وهو يقوم على المشاطرة، أي تحقيق التمكين الذاتي والمساهمة في تمكين الآخرين. وبالتالي تقوم السياسة الخارجية التركية على التنمية والعدالة للجميع كآلية للأمن الجماعي.

د- تماثل النخب الحاكمة: قامت العلاقات الإسرائيلية التركية أساسا على تماثل النخبة بين البلدين خاصة في رؤيتها للعلمانية والإسلام السياسي والتحالفات الخارجية، لكن اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا، يعني تراجع ذلك التماثل، الأمر الذي جلب معه جملة من التخوّفات الإسرائيلية المتعلّقة بتراجع حلفائها العلمانيين في السلطة، وإمكانية تراجع التعاون الأمني بين البلدين، والتخوّف من تغيير السلوك التصويتي لتركيا

في الأمم المتّحدة، وحمل رؤية متناقضة لمفهوم الإرهاب وأطرافه والداعمين له في المنطقة.

هـ- استحضار الإرث العثماني والهوية التاريخية في السياسة الخارجية التركية:

كان جانكيز شاندرا المعلّق السياسي التركي أوّل من استعمل مصطلح العثمانية الحديثة[9]. ومردّ هذا التوجّه فشل التوجهات العلمانية الطورانية في تسوية مسائل السياسة الخارجية مع الغرب، كالمسألة القبرصية، والتسويف في مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي، والخلاف حول الدعم الغربي لحزب العمال الكردستاني. ولذلك اتّجهت السياسة الخارجية التركية للبحث عن فضاء إستراتيجي جديد يتّسم بالعالمية من خلال الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا لمنافسة فرنسا الرافضة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ومن خلال الاتجاه نحو العالم الإسلامي موظفة العامل التاريخي والديني، ونحو الدول والأقليات التركية في القارة الآسيوية مستعملة العامل اللغوي، وأخيرا البحث في الشراكة الإستراتيجية بينها وبين الصين.

استحضار الهوية في السياسة الخارجية التركية يفرض عليها نوعا من الالتزام الأدبي والأخلاقي والسياسي والاقتصادي مع المحيط العربي والإسلامي، وهو ما يتّضح من السلوك التركي الجديد الذي يتعارض مع توجّهات الولايات المتّحدة الأمريكية في المنطقة كالموقف من الحرب على العراق والملف النووي الإيراني، والموقف من سوريا، والموقف من المقاومة الفلسطينية في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية.

ويتم ذلك في إطار من القوة الناعمة التي يدعمها الموقع الجيو- إستراتيجي لتركيا التي يتيح لها إقامة علاقات مع كل دول العالم[10]. فهي دولة بلقانية، متوسطية، إسلامية، أوروبية، آسيوية، أطلسية. ومن مظاهر القوة الناعمة التركية الاتفاقيات الاقتصادية المكثّفة مع المحيط العربي والإسلامي. ودعوتها لتشكيل منطقة تجارية مفتوحة مع العرب أو بعضهم على الأقل، وعقد أكثر من مائة اتفاقية اقتصادية في المنطقة[11]. وفي هذا الإطار شكّلت تركيا مع العراق، في 10- 7- 2008م؛ المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي والنفطي برئاسة رئيسي وزراء البلدين.[12] وتشكيل للتعاون الإستراتيجي مع سوريا عام 2009م.[13] ودعوة وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو لقيام وحدة أمنية واقتصادية بين تركيا والعالم الإسلامي باعتبارها المنطقة الإستراتيجية الأهم في العالم، ودعمه لمبادرة الأمين العام للجامعة العربية بإقامة رابطة للجوار العربي.[14] ولكن يبقى "من التبسيط حصر دور أنقرة المتنامي بالشرق الأوسط بكونه ناتجا عن استياء أنقرة من حلفائها الغربيين، أو أن يكون مدفوعا بموجة جديدة من الاستعمار الحديث -neo

imperialism وإعادة إحياء الدور العثماني في المنطقة. فالهدف وراء هذا التحوّل يكمن في الأهداف البراغماتية لأنقرة بمنطقة الشرق الأوسط وهي سعي أنقرة وراء تحقيق الاستقرار في المنطقة المحيطة بها، وتأكيد أنّ مثل تلك الصراعات لن تصل إلى تركيا."[15]. خاصة ما يتعلّق بإمكانية التحرّك الكردي الذي يهدّد وحدتها المستقبلية وأمنها القومي، ولذلك تحفّظت تركيا على الدور الأمريكي في العراق باعتباره عاملا لتحريك الاضطرابات السياسية على حدودها الكردية الطامحة للاستقلال للتعبير عن الكيانية الكردية وهو ما تعارضه تركيا. ويدفعها لتهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط برمته وعلى رأسه الصراع العربي الصهيوني الذي حاولت فيه أن تكون الوسيط في المعادلة الشرق أوسطية، من خلال دعوتها للتوسّط بين حركة حماس وإسرائيل مباشرة بعد عملية تل أبيب عام 2006، وتوسّطها في الملف السوري الإسرائيلي الذي توقّف بسبب العدوان على غزة نهاية عام 2008م.

2- السلوك التركي تجاه حماس:

تماثل النخبة بين حركة حماس كحركة إسلامية، وقيادة حزب العدالة والتنمية ذي التوجّهات الإسلامية شكّل أحد عوامل التقارب بين تركيا وحماس، كما أنّ حماس تعدّ مدخلا هاما للعالم الإسلامي بالنسبة لتركيا لإدراك تركيا للمكانة التي تحتلها القضية الفلسطينية عموما وحركة حماس خصوصا لدى الرأي العام العربي والإسلامي وحتى لدى الدول القادرة على التأثير في الوضع التركي، كإيران والعراق بالنسبة لإمدادات النفط أو سوريا وإيران والعراق بالنسبة للملف الكردي، أو بالنسبة لتعاظم دور الإسلام السياسي في المنطقة العربية والإسلامية ودور الإخوان المسلمين فيه، خاصة وأنّ التأريخ للصدمة الحضارية الإسلامية يبدأ عند تنظيم الإخوان المسلمين بسقوط الخلافة الإسلامية في تركيا عام 1924م، ما عجّل بقيام جماعتهم عام 1928م، الأمر الذي يجعل تركيا أكثر تقبلا عندهم في المنطقة. وتشكّل العناصر التالية محور السلوك التركي تجاه حماس وحكومتها والتي يمكن تقسيمه إلى مرحلتين:

1- مرحلة ما قبل العدوان على غزة: (2006- 2008)- وصول حزب العدالة والتنمية التركي للسلطة عام 2002، حمل معه لغة انتقادية شديدة لسياسة إسرائيل في الضفة وغزة، واصفا اغتيال مسؤولي حركة حماس بـ"إرهاب دولة."[16].

هذا التوصيف التركي للسلوك الإسرائيلي يحمل معه دلالات الاختلاف بين أنقرة وإسرائيل، حول مفهوم الأمن الإقليمي، إذ لا يمكن أن ينعم به طرف ويحرم منه الآخرون، واستمرار السياسات الإسرائيلية في مثل هذا السلوك يعني توفير

عوامل التفجير في المنطقة الذي لن يستثني أحدا، ويتعارض مع مهمة الدبلوماسية التركية حول فكرة تصفير المشاكل، ونظرية الأمن للجميع. هذه الرؤية جعلت حماس تنظر لتركيا بعين الاحترام والتقدير، وهي إضافة للعوامل التاريخية تجعل المسافة بين حركة حماس وحكومتها من جهة وتركيا الجديدة من جهة أخرى أكثر تقاربا، مما يؤكد وجود مقاربة جديدة لحزب العدالة والتنمية في التعامل مع الوضع الفلسطيني، غير تلك التي سادت في المرحلة الكمالية التي تعتبر حماس حركة إرهابية. ولذلك شكّلت تركيا محطة لأوّل زيارة خارجية لحركة المقاومة الإسلامية حماس، والتي تسبّبت في توجيه السهام إلى حكومة أردوغان، واتّهامها بأنّها تدعم الإرهاب من قبل الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن ثمّ فإنّ استقبالها لوزيرة الخارجية الإسرائيلية – أيضا – في زيارتها الرسمية الخارجية الأولى، يكشف عن أنّ ثمة اتزانا وبراجماتية تتّسم بها السياسة الخارجية التركية التي تبغي "تسكين".."القضايا الساخنة " في المنطقة، بما يسهم في تحقيق اطراد التعاون الإقليمي، وبما يعطي تركيا دورا رياديا في تفاعلات الإقليم."[17].

ويعتبر السلوك التركي سلوكا حذرا تجاه حماس والحكومة الفلسطينية، والذي عبّرت عنه تركيا مع بقية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في بيانها المذكور سابقا خاصة وأنّ تركيا تشغل منصب الأمانة العامة للمنظمة بقيادة أكمل الدين إحسان أوغلو. فالمنظمة وتركيا كلاهما دعيا حماس للالتزام بنبذ العنف. وكانت تلك فحوى الرسالة التركية لحماس التي حملها وزير خارجيتها آنذاك عبد الله غول، في لقائه بخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس في زيارته لتركيا يوم 6-3-2006م. في مقر حزب العدالة والتنمية وليس في مقر وزارة الخارجية التركية، حيث دعاه لنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل قبل التفاوض، دون أن يحضر معه أحد من القيادات الحزبية أو الرسمية ندوته الصحفية. وبالرغم من لقاء كبير مستشاري رجب طيب أردوغان آنذاك أحمد داوود أغلو بخالد مشعل أثناء زيارته لسوريا.[18] إلا أنّ تقليص مستوى الاستقبال من رئاسة الوزراء إلى وزارة الخارجية بمقر حزب العدالة والتنمية، جعل اللقاء يبدو لقاء حزبيا بين الطرفين، واقتصاره على قيادة حركة حماس دون أعضاء حكومتها أيضا، حمل معه إشارات سلبية تجاه الموقف التركي من الحكومة والحركة مدفوعة بحجم الضغوط التي مورست على القيادة التركية من طرف الولايات المتّحدة الأمريكية. ولكنه كان يمثّل في تلك المرحلة دلالة داخلية يبدو معها أنّ حزب

العدالة والتنمية لم يحسم خياراته النهائية بعد، وأنّه يمر مع تركيا بمرحلة انتقال، في إطار صراعه مع الحرس العلماني القديم المتمركز في أهم مؤسسات صنع القرار وهي المؤسسة العسكرية التركية، إضافة إلى المؤسسة القضائية التي تتماثل نخبها القيادية مع توجّهات النخب العسكرية في إسرائيل وأمريكا، وتتعارض مع توجّهات حزب طيب رجب أردوغان. كما أنّ تلك المواقف السلبية تأتي عشية الانتخابات الرئاسية في.. مايو2007 والانتخابات النيابية في.. نوفمبر2007. وعلى هذا لا يتوقع أن تتغيّر هذه السياسة على الأقل في بعدها الحذر تجاه حماس قبل اكتمال الاستحقاقين المذكورين عام 2007، وفي ظل استمرار سياسة جورج بوش المتشدّدة في العراق والمنطقة ضدّ مناوئيه."[19]. فالبيئتان الداخلية والخارجية لم تكونا تسمحان سوى بذلك الموقف الحذر. الأمر الذي جعل الدبلوماسية التركية تنزع إلى نوع من الازدواجية في محاولة الوقوف على مسافة تحالف مع إسرائيل وتقارب جزئي مع حماس، ويؤكد ذلك الاستمرار التركي في التقارب مع إسرائيل من خلال مايلي:[20]

- الالتزام بالاتفاقيات العسكرية مع إسرائيل وحضور الاجتماعات الأمنية الثنائية والمتعدّدة بمشاركة أمريكية وبريطانية وغيرهما.

- عدم اعتراض تركيا على القرار الأممي الذي اعتبر يوم 27 جانفي من كل سنة يوما للاحتفال بذكرى المحرقة اليهودية، بل دعّمت القرار ووقعت عليه مطلع العام 2006م.

- التوقيع على اتّفاقية لنقل النفط والغاز وقع في 15- 12- 2006م.

- تزايد الصادرات التركية لإسرائيل، لتصل من مليار و221 مليون و700 ألف دولار، عام 2005 إلى مليار 272 مليون و100 ألف دولار عام 2006م.

- عضوية تركيا في اللجنة الأمنية الدولية المشتركة بقيادة الجنرال كيث دايتون التي تعمل على إعداد الكادر الأمني الفلسطيني في الضفة لملاحقة المقاومة الفلسطينية، واعتراف تركيا بحكومة غير شرعية بالضفة الغربية وعدم اعترافها بحكومة الأغلبية المنتخبة بعد إقدام حماس على عملية الحسم العسكري.[21]

- الحضور التركي لمؤتمر أنابوليس نوفمبر2007م، حمل معه دعم تركيا لتوجّهات التسوية بالمفهوم الأمريكي. لأنه هدف إلى عزل حركة حماس دوليا مقابل فك العزلة عن السلطة الوطنية الفلسطينية في تلك المرحلة. كما لم تتضمن وثيقة المؤتمر أية إشارة لوقف العدوان الإسرائيلي أو الجدار أو الاستيطان، مع حصر مرجعية

التسوية في خريطة الطريق وفق القراءة الإسرائيلية لها.[22]

إنّ البيئة الداخلية والخارجية لم تكن تسمح لتركيا بأكثر من ذلك السلوك تجاه حماس بل إنّ ذلك سبب لها مشاكل وضغوط مع الولايات المتّحدة وإسرائيل. خاصة وأنّ حزب العدالة والتنمية كان في انتظار استحقاقين انتخابيين، الانتخابات الرئاسية في ماي 2007م، والانتخابات التشريعية في نوفمبر 2007. ومع ذلك شكّل لقاء خالد مشعل وعبد الله غول في تركيا، ثمّ اللقاء بينه وبين كبير مستشاري رئيس الوزراء آنذاك أحمد داوود أغلو أثناء زيارته لدمشق، عامل امتعاض إسرائيلي وأمريكي لأنّه لا ينسجم مع سعيهما لعزل حماس. "لقد نظمت الزيارة بدون استشارة الولايات المتّحدة وإسرائيل، وأثارت حفيظتهما لا سيما في ظل سعيها إلى عزل حركة حماس لدفعها إلى الالتزام بمجموعة من الشروط المحدّدة، من ضمنها الاعتراف بوجود إسرائيل. وقد برّر حزب العدالة والتنمية بالقول إنّ تلك بالتحديد كانت الرسالة التي نقلتها تركيا إلى حماس... والحد من نفوذ إيران على حماس."[23].

إنّ البيئة الداخلية في مرحلة قيادة الرئيس السابق لتركيا أحمدت نجدت الذي كان يعتبر حركة حماس حركة إرهابية، وعدم حسم الخيارات الدستورية، لم تكن تسمح بالمغامرة في العلاقة مع حماس إلاّ في الحدود التي تخدم توجّه حزب العدالة والتنمية الداخلي لضمان أصوات القاعدة الإسلامية التركية المتضامنة مع الشأن الفلسطيني، والاستجابة للضغوط الأمريكية تحت حكم المحافظين الجدد الذين يحتلون على مقربة من الحدود التركية أحد جيرانها.

يبدو أنّ هذه المرحلة قد حملت معها قدرة تركية كبيرة على توظيف الوضع الفلسطيني لصالح الوضع الداخلي." إنّ الورقة الفلسطينية التي استطاع حزب العدالة والتنمية توظيفها بشكل جيد لكسب الرأي العام التركي المتعاطف أصلا مع القضية من منطلق ديني على الرغم من سطوة العلمانية على كافة مفاصل الحياة التركية ."[24]. ويبدو أنّ حماس قد تفهّمت تلك الضغوط وعبّرت عن رضاها بالسلوك التركي على لسان القيادي فيها محمد نزال الذي اعتبر لقاء خالد مشعل – عبد الله غول الرجل الثاني في تركيا آنذاك مؤشّرا على تجاوز الزمن لمحاولات إقصاء أو تهميش حماس.[25]

والوقع أنّ السلوك التركي في هذه المرحلة حمل معه جملة من المواقف المزدوجة التوجّه نلحظها فيما يلي:[26]

- دفعت حماس للاعتراف بإسرائيل، كما دعت إسرائيل للاعتراف بنتائج الانتخابات، فقد كشف طيب رجب

أردوغان رئيس الوزراء التركي في 27 -1- 2006، اتّصالات مع الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف لنقل مثل هذه الأفكار في إطار مبادرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

- تشديد تركيا على أن يكون السلاح في أيادي القوات المسلحة لأي دولة.

- بتاريخ 21- 2- 2006 انتقد رئيس الوزراء التركي استخدام إسرائيل للعقوبات الاقتصادية ضدّ الفلسطينيين، لأنّه سيخلق ديموقراطية مقيّدة، ويعكس عدم احترام للشعب الفلسطيني.

- دعمت تركيا قيام حكومة وحدة وطنية، ورفضت دعوة الرئيس محمود عباس إلى إجراء انتخابات فلسطينية مبكرة.

- حاولت القيام بدور الوسيط في ملف الأسرى، والمصالحة الوطنية في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، يوم 23- 7- 2007 بعد الحسم العسكري عرض أردوغان استعداده للتحرك في ملف المصالحة الوطنية وتلقى الدعم من حركة حماس.

كما دعمت تركيا التهدئة الموقعة بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية في 19-6-2008م، ودعت وزارة الخارجية فيها الأطراف المعنية للالتزام بها وجعلها دائمة تنقذ الشعبين من الرعب والإرهاب، وأن تكون خطوة نحو تحسين الحالة الإنسانية في قطاع غزة، فضلا عن إقرار السلام والرخاء في الشرق الأوسط[27].

فالسلوك التركي يتّسم بالازدواجية في التعامل بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبين الفلسطينيين أنفسهم، الأمر الذي يجعل الطرف التركي وسيطا مقبولا لدى جميع الأطراف وهو ما تسعى إليه الدبلوماسية التركية.

ولكن تركيا التي تتفهم الضغوط الأمريكية في هذا المجال هي أيضا الطرف الذي لم يتجاوب مع الطموحات الأمريكية في حربها ضدّ العراق، وفي اتصالها بالنظام السوري الذي عملت مع إسرائيل على عزله دوليا. ولنسج علاقات طبيعية مع الجارة إيران. الأمر الذي أسّس لقاعدة تركية يمكن أن تقول من خلالها تركيا "لا" لأمريكا بالرغم من عضويتها في الحلف الأطلسي. ويلاحظ استمرار هذا الاتجاه في السياسة الخارجية التركية بعد العدوان على غزة الذي سمح بقول "لا " لإسرائيل أيضا. يفسّر مستشار رئيس الوزراء التركي ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية، إبراهيم كالين الانفتاح التركي على الأطراف المختلفة في المنطقة بما فيها إيران وسوريا وربما حماس وقوى أخرى، أنّه مجرد محاكاة لما يقوم به الغرب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار التقيّد بالمبادئ المشتركة للطرفين.

يقول في محاضرة له في معهد الدراسات التركية التابع لمعهد الشرق الأوسط بواشنطن، أمام الجمهور الأمريكي، "عندما يبذل حلفاؤنا الأمريكيون والأوروبيون محاولات مماثلة ويحاولون تحسين علاقاتهم مع فاعلين صعاب المراس، سواء بين الولايات المتّحدة وروسيا أم بين الولايات المتّحدة والصين أم بين أوروبا وفاعلين آخرين، تلقى هذه المحاولات ترحيبا باعتبارها تقدّم مساهمة كبيرة للسلام العالمي... لكن عندما حاولنا القيام بالأمر عينه مع روسيا وإيران وسوريا وبلدان أخرى في منطقتنا فسّرت محاولاتنا بطريقة مختلفة نحن نعتبرها امتدادا لسياسة حسن الجوار."[28]. إنّ نظرية تركيا حول تصفير المشاكل مع محيطها هو الذي يدفعها لمجمل الاتّصالات الخارجية في محيطها، وهذا المبدأ لا يتناقض مع سياسة حسن الجوار التي تمارسها أوروبا، وبالتالي فإنّ المبادئ التركية وسلوكها يهدف لنفس الأهداف الغربية في البحث عن السلام العالمي. ويأتي انفتاح تركيا على حركة حماس وحكومتها كجزء من تلك السياسة الإقليمية لتحقيق السلام، ولكنه يؤشّر أيضا إلى محاولة إدخال حركة حماس في معادلة السلام باعتبارها ممثّلة الشرعية الانتخابية لسكان الأراضي الفلسطينية.

لقد تميّز السلوك التركي بالازدواجية في محاولة للتوازن بين التعامل مع حركة حماس وحكومتها من جهة وبين إسرائيل كحليف إقليمي من جهة أخرى، فالدبلوماسية التركية المنفتحة تجاه حركة حماس والمنتقدة للسلوك الإسرائيلي، مصحوبة في نفس الوقت بالعلاقة المتميّزة مع الاحتلال الإسرائيلي. ومردّ تلك الازدواجية على المستوى الداخلي عدم حسم التنافس الداخلي بين التوجهات الكمالية، والعثمانية الجديدة، والموازنة بين موقف الرأي العام التركي والإدارة التركية، وبين القوة الاقتصادية الجديدة المحافظة وبين التجمعات الصناعية الكبرى في اسطنبول وأنقرة، أما على المستوى الخارجي فتلك الازدواجية تشير إلى ثنائية الانتماء التركي للشرق والغرب."، فمن بين كل البلدان الإسلامية في الشرق الأوسط وبلدان المشرق، تملك تركيا العلاقة الأوسع والأطول عهدا مع العالم الغربي، وتحديدا مع أوروبا.[29] وهي تحتفظ بالإرث الإمبراطوري للدولة العثمانية في المشرق. ولكنّ " العثمانية الجديدة متحرّرة من الطموحات الإمبريالية الجغرافية، فهي تحتضن رؤيا جيو – إستراتيجية واثقة من نفسها تطل على تركيا بوصفها قوة كبرى إقليمية فعالة ونشطة."[30].

2- مرحلة ما بعد العدوان على غزة: (نهاية 2008- 2010): شكّل العدوان

الإسرائيلي مرحلة فاصلة في التحوّل التركي تجاه التعامل مع الوضع الفلسطيني بشكل عام، مدعوما على المستوى الداخلي بحسم المعركة الانتخابية الداخلية الرئاسية والتشريعية لصالح حزب العدالة والتنمية، ونجاحها في إجراء التعديلات الدستورية. وهو مصحوب أيضا على المستوى الإسرائيلي بصعود اليمين المتطرّف في إسرائيل. وعلى مستوى العلاقات الثنائية التركية الإسرائيلية بالإهانات التي تلقاها السفير التركي في إسرائيل على يد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي أيالون والذي أجّج مشاعر الغضب الشعبي والدبلوماسي في تركيا، ثم حادثة الهجوم على أسطول الحرية المتّجه نحو غزة. ومصحوبة بالتحوّل الذي طرأ على البيئة الدولية من خلال الانحصار الأمريكي في العراق، وتراجع الجمهوريين في الولايات المتّحدة الأمريكية.

عندما شنّ الجيش الإسرائيلي عدوانا على غزة في 2008/12/27 استمر 22 يوما[31]. صاحبه ما أصبح توصيفا جديدا في الدبلوماسية التركية للسلوك الإسرائيلي، متمثّلة في تصريحات رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان، الذي يعتبر " حربها على غزة وممارستها إرهاب دولة ضدّ الأبرياء ومطالبته منعها من دخول الأمم المتحدة."[32]. حمل معه مؤشرات للتحوّل في الموقف التركي الذي كشف نشاطه الدبلوماسي لاحتواء الموقف.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- أعلنت سوريا تعليق المباحثات مع إسرائيل، وهو نفس الموقف الذي اتّخذته الحكومة التركية أيضا.

- اعتبر رئيس الوزراء التركي، أنّ استمرار الحرب على غزة جريمة ضدّ الإنسانية. ومن جهته حذّر الرئيس التركي عبد الله غول من استمرار الحرب على غزة، ونتائجها العكسية على المنطقة ككل.

- الاتصال بمجموعة من البلدان والمؤسسات الدولية لنقل القلق التركي ورؤيته للوضع، على رأسها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث اقترح وزير الخارجية التركي الدعوة لاجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة وقام الأمين العام للمنظمة التركي أكمل الدين إحسان أوغلو بتوجيه الدعوة لذلك.[33]

وفي كلمة أمام اجتماع لحزب العدالة والتنمية أكّد أردوغان[34] على توجيهه نداء إلى الأمين العام الأممي لتحمّل المسؤولية تجاه العدوان وبالسرعة الممكنة. وإدانته للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة وقصفها المناطق السكنية المدنية وقتلها

الأبرياء. واعتبر العدوان جريمة خطيرة ضدّ الإنسانية، وضربة موجعة ضدّ السلام العالمي، ودعا لضرورة التوقيف الفوري له، وعبّر عن رفض استعمال القوة المفرطة.

كما رفضت وزارة الخارجية التركية استقبال تسيبي ليفني لتوضيح أسباب العدوان، وقدم 300 نائب في البرلمان التركي من إجمالي 305 استقالتهم من عضوية جمعية الصداقة الإسرائيلية التركية. ونظّمت الحكومة بالتعاون مع منظمات شعبية حملة مساعدات لغزة هي الأضخم منذ قيام الجمهورية التركية. ورفض أردوغان اتصالا هاتفيا من إيهود أولمرت، واتجهت تركيا للقيام بدور الوسيط بين الفلسطينيين، وشاركت في القمة العربية بالدوحة، وفي مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة، وفي القمة العربية في الكويت.[35]

كما حاول خلع "أردوغان عباءة" الدبلوماسية... ليوجّه اتهامات مباشرة للرئيس الإسرائيلي بعد أن حاول تبرير العدوان على غزة، قائلا له: ...عندما يتعلّق الأمر بالقتل فأنتم أدرى بالقتل"... قبل أن ينسحب من الجلسة احتجاجا على عدم منحه وقتا كافيا.. وهو ما رأى فيه البعض عودة "للدور العثماني" أو تبشيرا بعودته، رغم أنّه يأتي في إطار التبرير التركي للتعاطف مع غزة. غير أنّه يؤكد في الآن نفسه على التسامح التركي مع اليهود، وهو نفس ما يطالب به أردوغان بالمقابل من الإسرائيليين تجاه أهل غزة."[36].

وشكّل الوضع في غزة موضع اللقاء التركي مع الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل العام للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية خافيير سولانا الذي زار أنقرة في2009.1.7م.[37] وبعد صدور القرار الأممي رقم 1860 لوقف إطلاق النار، لم تهدأ الدبلوماسية التركية في سبيل التوصّل إلى تنفيذه، فشكّلت وفدا من ديوان رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية، توجّه للقاهرة بدعوة من الطرف المصري ثمّ إلى دمشق، ثم العودة للقاهرة في إطار الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار.

وتباحث الأمين العام للأمم المتّحدة بان غي مون مع السلطات التركية حول نفس المسعى في زيارته لتركيا في 2008.1.16. وشارك وزير الخارجية التركي في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذي عقد في 2009.1.25م، لمناقشة الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط، وفي تصريح للخارجية قبل الاجتماع أكدت تركيا أنّ إعادة الأمور إلى نصابها في قطاع غزة تقتضي اتّخاذ الخطوات الإنسانية والدبلوماسية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة. وعرفت تركيا بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، العديد من

الزيـارات المتبادلـة الـتي تناولـت الوضـع في الشرق الأوسط كما يوضّحه الجدول التالي.

الجدول رقم8 من إعداد الباحث يبين حركة الدبلوماسية التركية بعد العدوان على غزة استنادا إلى مصادر إعلامية مختلفة

المستوى العربي والإسلامي	المستوى الدولي
1- زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط لأنقرة يوم 2009.12.29. 2- وفد من ديوان مجلس الوزراء والخارجية التركية يزور مصر وسوريا بين 11- 2009.1.12 3- وزير الخارجية التركي في اجتماع مشترك مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في 2009.1.25حول الوضع في الشرق الأوسط 4- وزير خارجية تركيا في زيارة لليمن في الفترة بين 2009.2.18.17 5- المشاركة في الدورة العادية السادسة والثلاثين لوزراء الخارجية العرب 2009.9.23 6- زيارة وزير الخارجية التركي للأردن في الفترة 2009.9.10.9 7- زيارة وزير الخارجية التركي لإيران في الفترة2009.13.12 8- زيارة وزير الخارجية التركي للسعودية في الفترة من 2009.12.3.1 9- الدعوة لقمة طارئة لوزراء خارجية الدول الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وحضور أشغاله لدراسة الوضع في غزة. 10- زيارة وزير الخارجية التركي لإيران2010.2.16 11- حضور القمة العربية في الدوحة2009 12- حضور مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة2009 13- حضور القمة العربية الاقتصادية في الكويت2009 14- لقاء ثلاثي تركي سوري قطري في شهر ماي 2010	1- زيارة الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل العام للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية خافيير سولانا لأنقرة في 2009.1.7 2- زيارة الأمين العام للأمم المتّحدة بان غي مون في2009.1.16 3- حضور وزير الخارجية التركي اجتماع وزراء الخارجية للاتحاد الأوروبي في 2009.1.25

تحليل النشاط الدبلوماسي المكثّف والمتنوّع لتركيا، يشير أنّ مركز الثقل في الشرق الأوسط قد انتقل إلى قوى غير عربية، وأنّ هذه القوى أكثر قدرة على التأثير في الموقف الدولي تجاه القضية العربية والإسلامية وأنّ وجهة تلك الزيارات كانت في مجملها تجاه الشرق الأوسط في محاولة لتوحيد رؤيته ثمّ التعاون مع الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة للضغط باتجاه احترام القانون الدولي.

والواقع أنّ تركيا تقدّم نفسها كطرف ثالث في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، معتمدة على دور الوسيط المسهّل بين الأطراف المعنية للوصول للنتائج المرضية.[38]

وقد برزت تركيا كوسيط بين إسرائيل وحماس في مناسبتين، الأولى بعد اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاط شاليط في جوان 2006، أين انتقل أحمد داوود أغلو إلى دمشق للتوسّط حول صفقة تبادل لتحرير شاليط ومجموعة من الأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل. المناسبة الثانية كانت أثناء عملية الرصاص المصبوب في الفترة بين ديسمبر 2008 وجانفي 2009، أين تحوّل بين دمشق والقاهرة للإقناع بوقف إطلاق النار ورفع الحصار.[39]

اتّجهت الدبلوماسية التركية للبحث عن الحلول والتأثير في المحيط العربي والإسلامي، فجل تحركاتها الخارجية كما يبدو من الجدول السابق، متجهة نحو هذا المحيط. بدون التمييز بين محور للممانعة أو الاعتدال فهي في إيران وسوريا وهي في السعودية ومصر. مع توظيف علاقاتها في الأمم المتّحدة والاتحاد الأوروبي لدعم طرحها حول احتواء الأزمات في المنطقة.

وقد شكّل الحصار على غزة محور نشاط غير حكومي تركي قوي للمساهمة في التخفيف منه ولفت الرأي العام الدولي باتجاهه، وكان أسطول الحرية الذي رفع العلم التركي على سفنه دلالة على الدعم التركي الرسمي لتلك المحاولات الشعبية الرامية لرفع الحصار، وهو الأسطول الذي تعرض للتدخل العسكري الإسرائيلي بتاريخ 31ماي 2010م، وهو الهجوم الذي أدى لتأزيم العلاقات الإسرائيلية التركية بشكل أكبر. لقد اعتبرت الخارجية التركية أنّ الحادث أثبت أنّ إسرائيل " لا تعبأ بحياة المدنيين وبالحلول السلمية، وهذه الممارسات غير الإنسانية تستوجب الاستنكار الشديد... تحمل إسرائيل عواقب هذا الإجراء الذي أخلّ بالقانون الدولي." .[40]

كما رفضت الخارجية التركية مسعى إسرائيل بشأن تشكيل لجنة تحقيق إسرائيلية حول الحادث معتبرة أنها " لا تلبي المطالب التركية والتوقعات الخاصة بالمجتمع الدولي.. كذلك لا تتمتع بصلاحية البحث في جريمة وقعت في المياه الدولية ولا يمكن اعتبار نتائج مثل هذا التحقيق عادلة وشفافة ومحايدة.. وقد أبدت تركيا موافقتها على

اقتراح الأمين العام للأمم المتّحدة بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من تركي وإسرائيلي وثلاثة من الأخصائيين الدوليين ."[41].وهي اللجنة التي تمّ تشكيلها في جلسة مجلس الأمن يوم 14- 6- 2010م. وكان مجلس حقوق الإنسان للأمم المتّحدة قد شكّل بتاريخ 2 جوان 2010م لجنة جمع البيانات والتوصّل إلى الحقائق بشأن الاعتداء الإسرائيلي الذي أودى بحياة 8 أتراك وأمريكي. وقد أفاد تقريرها الذي تمّ إقراره بتاريخ 29 سبتمبر2010م، وتقدّم نتائجه إلى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جلسته السادسة عشر التي ستعقد في مارس 2011م. "أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة مخالف للقوانين وكذلك الأمر بالنسبة لهجوم إسرائيل على الأسطول في المياه الدولية بشكل بارز وأنّ الجنود الإسرائيليين قد استخدموا القوة المفرطة وغير المتجانسة واستعملوا بشكل لا يصدّق أبشع أنواع القوة في تدخّلهم وأنّ التدخّل كان منافيا لمبادئ حقوق الإنسان والمشاعر الإنسانية وأنّ التحقيق الإسرائيلي الداخلي بعيد عن التصديق والدقة.. ودعت تركيا لجنة التحقيق الخاصة بالأمم المتّحدة للتعامل بما ورد في هذا التقرير. كما قد عبّرت تركيا عن خيبة أملها في الموقف الأوروبي والأمريكي في المجلس." حيث امتنعت دول الاتحاد... عن التصويت، في حين أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد صوّتت بالرفض."

وقد كان للهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية تداعيات هامة على الوضع الفلسطيني ومن ذلك:

- الوصول إلى إقرار دولي بعدم شرعية الحصار على غزة .
- الربط التركي في تسيير ملف الهجوم بين التحقيق في خلفيات ذلك الهجوم ورفع الحصار عن غزة الذي جعلته أحد شروطها لعودة العلاقات الطبيعية مع إسرائيل.
- تآكل شرعية إسرائيل عل المستوى الدولي سواء على مستوى الدول والمنظمات الإنسانية أم على مستوى الرأي العام الدولي.

جلب السلوك التركي بعض المتاعب السياسية لتركيا تمثلت في رد فعل إسرائيلي وأمريكي معاد للمصالح التركية. فبالإضافة لما ذكر سابقا حول رفض الولايات المتّحدة لتقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، وامتناع الاتحاد الأوروبي عن التصويت. شكّلت تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 24 من شهر أفريل من عام 2009م حول ما تسميه إدارته بالإبادة الجماعية ضد الأرمن موضوعا لرد فعل تركي غاضب، يعبّر عن عدم القبول بتلك التصريحات.[42] وقد كرّر الرئيس الأمريكي نفس التصريح في 24 من شهر من عام 2010 م، الأمر الذي تأسفت له

الخارجية التركية معتبرة " أنّ التصريح يعكس وجهة نظر أحادية الجانب وتستند إلى رؤية سياسية منفردة وخاطئة."[43]. بينما أدرجت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأمريكي مسودة قرار يشير إلى ما تعتبره أنقرة مزاعم الإبادة الجماعية للأرمن، ونبهت أعضاء لجنة الشؤون الخارجية إلى إمكانية إضرار مثل هذا القرار على العلاقات الثنائية بين الولايات المتّحدة الأمريكية وتركيا، وعلى محاولات ترسيخ السلم والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز.

وفي 28 من شهر سبتمبر 2010 اتّخذ مجلس النواب الأمريكي قرارا رقم 1631حول احترام الحريات الدينية والحفاظ على الآثار والمواقع الدينية في قبرص، الذي اعتبرها تحت الاحتلال التركي. وهي العبارة التي لم ترق للقيادة التركية التي اعتبرت "مسودة القرار المذكورة قد أخذت حصرا برأي الجانب القبرصي اليوناني بشكل أحادي، كما أنّ قرار مجلس النواب الأمريكي يحتوي على أخطاء عديدة تضر بمصداقيته"[44]. ويبدو أنّ السلوك الأمريكي والأوروبي ينسجم مع ضغوط اللوبي الصهيوني في المحاولات المتكررة للضغط على الموقف التركي، وتنسجم مع التوصيف الإسرائيلي للخطاب التركي الذي نعته وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان "بالتطرف"، الأمر الذي اضطر الناطق الرسمي للخارجية التركية للرد قائلا " ليس من اللائق وصف مقولة السيّد رئيس الوزراء التركي والداعية للسلام بالتطرف- أنه- لا يتماشى مع متطلبات الإنصاف وهي تصريحات غير محقة وتحريف كامل للحقيقة. وتدل على تجاهل ليبرمان " قواعد اللباقة الدبلوماسية " في التعاطي مع مسائل العلاقات الدولية"، إننا ندعو إسرائيل لإنهاء هذا الأسلوب غير المقبول وتحكيم المنطق السليم في هذه الأمور."[45]

وفي التاسع من شهر نوفمبر 2010 أعلن أنّ تركيا لن تعيد علاقاتها مع إسرائيل إلى ما كانت عليه في السابق، ما لم تقدّم الدولة العبرية اعتذارا على الهجوم على السفينة التركية التي كانت تحمل مساعدات لغزة.

وكانت وثيقة الأمن القومي التركي لعام 2010، المسماة "الكتاب الأحمر" والتي ترسم خريطة التهديدات المتوقعة لتركيا تتضمن سابقة في تاريخ الدبلوماسية التركية بإدخال "إسرائيل" كأحد تلك التهديدات، معتبرة أنّ سياسة إسرائيل تهز الاستقرار الإقليمي، في حين تمّ إلغاء سوريا وإيران من القائمة، والاكتفاء بالإشارة لبرنامج إيران النووي تلك كأحد التهديدات.[46]

يشير الموقف التركي إلى الازدواجية في علاقة تركيا الإقليمية والدولية، فهي حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وصديقة لإسرائيل، وهي أيضا تقترب من محيطها العربي والإسلامي جاعلة من الموقف

من القضية الفلسطينية وأطرافها المدخل الإستراتيجي لنسج علاقاتها بالإقليم. منطلقة من دورها كوسيط في المنطقة للمساهمة في تصفير الأزمات في الشرق الأوسط، دون أن يمنع ذلك من تعارض السياسة الخارجية التركية مع التوجّهات الأمريكية وليس معارضتها في المنطقة، والتي تعود إلى التباين حول ثلاثة عناصر أساسية.

1- تعارض سياسة تركيا الإقليمية القائمة على الدبلوماسية الناعمة، مع سياسة الحروب الاستباقية والنزوع نحو القوة التي تنتهجها الولايات المتّحدة الأمريكية.

2- تبنى السياسة الدولية التركية على احترام الشرعية والقانون الدولي .

3- تبني سياسة توازن داخلية في صناعة القرار، مع مراعاة المصلحة الوطنية.

وتعدّ هذه العناصر نفس عوامل التباين بين تركيا وإسرائيل. ولذلك فإنّ الدعم الذي يمكن أن تتلقاه القضية الفلسطينية أو الأطراف المتنازعة على السلطة فيها ومنها حركة وحكومة حماس لا يمكن أن تتجاوز تلك الثوابت التركية، العمل في إطار الشرعية والقانون الدولي، وتصفير المشاكل في المنطقة، وهو ما ينسجم مع المصلحة الوطنية التركية. ولكن من شأن تلك المبادئ التركية أن تساهم في الضغط على الطرف الإسرائيلي في اتجاهه نحو التأزيم وعدم الاعتراف بالشرعية الدولية، وعلى الدبلوماسية الفلسطينية أن تتفهّم المنطق التركي لتحقق نتائج أفضل.

الهوامش:

(1) طلال عتريسي، القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي، حلقة نقاش، القضية الفلسطينية 2010، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات2010)، ص 6 انظر:

http://www.palistane-210_session – 3.pdf

(2) نص خطاب إبراهيم كالين في معهد الدراسات التركية بواشنطن، 20- 7- 2010. انظر: مركز الزيتونة:

http://www.alzaytouna/arabic/?c=129&a=122813

(3) جمعه بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغيّر، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010)، ص 442.

(4) محمد عبد القادر، آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية .. ما بعد "غزة"، القدس، العدد123، (الجيزة: المركز العربي للإعلام، مارس2009)، ص28.

(5) محمد عبد القادر، حكومة أولمرت ومستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية، القدس، العدد 91، (الجيزة:المركز العربي للإعلام، جويلية 2006)،

(6) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، العدد 10، (بيروت: سبتمبر 2008)، ص1 .

(7) التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية، واستبعاد التغيّر الإستراتيجي، مركز الزيتونة 31- 8- 2010. انظر:

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200&a=124346

(8) إبراهيم كالين، مرجع سابق.

(9) الأهرام، القاهرة، 22 - 1 - 2009.

(10) جليا ليندرنشتراوس، عوديد عيرن، جسر على مياه مضطربة مشاركة تركيا إقليميا ودوليا، في شلومو بروم وعنات كورتس، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي يونيو 2009، ترجمة وإعداد خالد سعيد، التقييم الإستراتيجي لإسرائيل، ط1 (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، ص73 .

(11) الشرق الأوسط، 14- 01- 2010.

(12) مدحت أحمد حماد، الوضع الإقليمي وتأثيره على حل وتعقيد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد56، الرياض 2009. ص 88.

(13) موقع الأمن والدفاع العربي 7.10. 2010، انظر:

http://www.sdarabia.com/preview_news-php?id=20193&cat=1

(14) نفس المرجع، انظر:

http://www.sdarabia.com/preview_news-php?id1577&cat=1

(15) ريم عوني، رؤية أوروبية للدور الأمريكي، السياسة الدولية، العدد 177، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جويلية 2009)، ص 282- 283 .

(16) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية، مرجع سابق، ص 28.

(17) محمد عبد القادر، مرجع السابق، القدس، العدد91. ص 33.

(18) محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، (بيروت:مركزالزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 179.

(19) نفس المرجع، ص184.

(20) نفس المرجع.

(21) المركز الفلسطيني للإعلام، 24-1-2010. انظر: http://www.palistane.info.info

(22) وسام فؤاد، "حماس" ما بعد " أنابوليس". و"باريس"، القدس، العدد109، (بيروت: المركز الفلسطيني للإعلام، جانفي2008)، ص 57- 58.

(23) عمر تشبينار، مرجع سابق، ص 28- 29.

(24) قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات 17 (بيروت: المركز، 2010)، ص 11. انظر:

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1289&a=126659

(25) الدستور، الأردن، عمان، 16- 3- 2006.

(26) قسم الأرشيف والمعلومات، تقرير معلومات17، مرجع سابق، ص 39 - 42

(27) موقع وزارة الخارجية التركية، انظر:

http://www.mfa.gov. tr/ ar.mfa

. الرقم- 109 - 19 - يونيو- 2008 - حول- التوصل- إلى- وقف- إطلاق- النار- بين- إسرائيل - وحماس- ترجمة-غير-رسمية

(28) نص خطاب إبراهيم كافين، مرجع سابق

(29) نفس المرجع .

(30) عمر تشبينار، مرجع سابق . ص 1.

(31) قسم الأرشيف والمعلومات، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، تقرير معلومات، ط2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 40 .

(32) جليا ليند نشتراوس، عوديد عرن، مرجع سابق، ص77.

(33) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية،

انظر: http://www.mfa.gov.tr/

(34) القدس، العدد 121، (الجيزة: المركز الفلسطيني للإعلام، جانفي 2009)، ص 11.

(35) محمد عبد القادر، أزمة غزة .. نظرة على الموقف التركي، القدس، العدد122، (الجيزة: المركز الفلسطيني للإعلام، فيفري 2009)، مرجع سابق، ص 58- 59.

(36) محمد عبد القادر، آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية .. ما بعد غزة، مرجع سابق، ص 26- 27.

(37) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، (2010.11.10) انظر:

الرقم 6، التاريخ7- 1- 2009/
http://www.mfa.gov.tr

(38) Esra Cuhader Gurkaynak, TURKY AS A THERD PARTY IN ISRAELI-PALISTINIAN CONFLICT: ASSEMENT AND REFLECTION, ,ministry of foreign Affaires of the Repulic of turkey. See:

http://www.sam.gov.tr/perceptions/volume12/spring07_esra_cuhader.pdf.

(39) Natahalie tocci , turkey's Middele Eastern promise. in Europe and the Middle East perspectives on Major policy Issues, (2010: center for political &statitegic studies, cair), p p 61-62.

(40) موقع وزراة- موقع وزراة الخارجية التركية، (2010.11.15)، انظر:

ar.mfa - -.الرقم_- 115 _ التاريخ_- 31 - ماي- http://www.mfa.gov.tr/2010

(41) موقع وزارة الخارجية التركية، (2010.11.15)، انظر:

ar.mfa- - الرقم_- 206 _ التاريخ_- 23- سبتمبر- http://www.mfa.gov.tr/2010

2 موقع وزارة الخارجية التركية، (15.11.2010)، انظر:

ar.mfa - - الرقم_- 209 _ التاريخ_- 30 - سبتمبر- http://www.mfa.gov.tr/2010

- موقع وزارة الخارجية التركية، (2010.11.17)

(42) انظر:

.الرقم_- 208 - التاريخ_- 30- سبتمبر- http://www.mfa.gov.tr/2010

- موقع وزارة الخارجية التركية، (2010.11.17Ar.mfa

(43) القدس العربي، لندن، 10- 12- 2010 .

(44) انظر:

Ar.mfa.الرقم_- 208 - التاريخ_- 30- سبتمبر- http://www.mfa.gov.tr/2010

- موقع وزارة الخارجية التركية، (2010.11.17)

(45) ar.mfa .س- ح- رقم_- 15- ا لتاريخ- 6- أفريل- 2010
http://www.mfa.gov.tr/

(46) نشرة إلكترونية تصدر عن مركز بحوث الأمن القومي 2010.11.5، انظر:

http://www.alquds-co.uk/index.asp?fname=data\2010\11\11-05\05qpf70.htm

2Murat Yesiltas .SOFT BALACiNG IN TURKISH FORIEG POLICY : THE CASE OF THE 2003 IRAK

WAR, center for strategic research , Ministry of foreign Affaires of the Republic of turkey.See:

http://www.Sam.gov.fr/perceptions/volume14/spring-sumer/Murat_Yesitas.pdf

سياسة تركيا الخارجية حيال الشرق الأوسط:
بين التجاذبات المصلحية والمعيارية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية

أ/ رائدي عبد الله

مقدمة:

هناك اهتمام أكاديمي متزايد بالدور المحوري الذي أصبحت تلعبه تركيا في الشرق الأوسط، فقد أصبحت بؤرة تركيز أكاديمي ومجالا بحثيا مهما في الدراسات السياسية الحديثة، ويعزى ذلك إلى تعاظم وتزايد هذا الدور في المنظور الإقليمي للسياسة الخارجية التركية[1].

في سياق هذا الاهتمام، اعتبر وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا بمثابة منعرج يحمل ملامح الاستمرارية والتغير في نهج السياسة الخارجية التركية التقليدي القائم أساسا على ما يسمى بالنهج الكمالي.[2] هذا النهج معروف عنه توجهاته الغربية، بينما السلوك التركي الحالي يحاول أن يزاوج بين التوجهات الغربية التقليدية، والتوجه نحو الشرق. فوفقا للمقاربة الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية، فإن تنامي مكانة تركيا في المنطقة مؤشر على تعزيز موقعها في السياسة الدولية، وهو ما سيؤدي إلى توقع تغيير في سلوك السياسة الخارجية التركية لضمان مكانة لها ضمن القوى الفاعلة، وهذا يساهم في التأكيد على مصالحها الوطنية بقوة في ظل سلوك عقلاني يراعي منطق تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف.

من جانب آخر ترى المقاربة البنائية أن ثمة إمكانية لتوقع استمرار سياسة خارجية تركية قوامها سعي تركيا لتبوأ مكانة ضمن القوى الفاعلة في المنطقة. لكن دون الأخذ بوجهة النظر التي ترى أن عمل الدولة يتوقف على القوة التي تتمتع بها، بل أن السياسة الخارجية يتم توجيهها وفقا للدور الذي تلعبه المعايير في بعديها الوطني والدولي.

يبدو أن هناك هوية جديدة لسياسة تركيا الخارجية آخذة في التشكل والتبلور ميزتها ازدواجية سياسية بين دوافع المصلحة الوطنية واعتبارات معيارية وهوياتية لربط الصلة بالفضاء الحضاري والتاريخي لتركيا، ويدلل الانخراط التركي النشط والفعال في قضايا الشرق الأوسط ومحصلات هذا الانخراط على صدقية النقاش المتصاعد إزاء مسألة المحددات السياسية والفكرية المهيمنة على أنماط السلوك السياسي الخارجي لتركيا، بمعنى آخر **ما هي المنظورات الأكاديمية الأقدر على تفسير سلوك تركيا الخارجي الجديد؟**

يفترض هذا المقال أن المعايير الوطنية والدولية تسمح بفهم جانب من سلوك السياسة الخارجية التركية. ويظل منطق المكاسب والتكاليف بعدا مهما لكن ليس حاسما في تحليل السياسة الخارجية التركية. وأن أيا من افتراضات المقاربتين البنائية والنيوواقعية تبقى غير كافية لتزويدنا بفهم واف لسلوك السياسة الخارجية التركية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية.

يحاول هذا المقال، في مرحلة أولى، فحص السياسة الخارجية الجديدة لتركيا بتوظيف أدوات التحليل النظرية المتمثلة في المقاربتين النيوواقعية (الواقعية الجديدة) والبنائية، بشكل يتيح لنا في نهاية المطاف فهم السياسة الخارجية لتركيا، وهذا عبر البحث بين الدوافع المصلحية والاعتبارات المعيارية والهوياتية وذلك من خلال التعرض إلى السياق الداخلي التركي في ظل تنامي الدور الفاعل لحزب العدالة والتنمية، والتحولات الدولية والجيوسياسية والجيواقتصادية التي أخذت تتشكل في الجوار التركي في هذه الفترة وهذا لتحديد مشكلة البحث على نحو أفضل.

ويحاول، في مرحلة ثانية، فحص مسألة السياسة الخارجية التركية حيال منطقة الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية من خلال التركيز على بعض القضايا: التدخل كطرف ثالث في المسار التفاوضي السوري الإسرائيلي مع ما ينطوي عليه من تساؤلات بخصوص حجم المكاسب والتكاليف، ومسعى تسوية الملف النووي الإيراني في ظل الرغبة في ملء الفراغ والحصول على إمكانيات الطاقة، وأخيراً الموقف من حرب غزة وتبعاتها في ظل تأثير مبادئ حقوق الإنسان العالمية ومعايير التضامن الإسلامي. وتفرض معالجة هذه النقاط العودة إلى الإطار النظري المشار إليه.

I-مقاربة السياسة الخارجية من منظور المقاربة الواقعية الجديدة والمقاربة البنائية:

1- 1- مقاربة السياسة الخارجية من المنظور النيوواقعي:

1- 1- 1 عقلانية السلوك[3]: ترى المقاربة النيوواقعية بأن العلاقة بين "وضع القوة" والسياسة الخارجية تتأسس فقط على الوضعية التي تكون فيها الدولة مستعدة للقيام بالفعل (مدى التأثير الذي تحدثه)، في ظل حسابات عقلانية تقوم على الأبعاد المتعلقة بإدراك المخاطر، ووجود حساسية التكاليف، ونزعة البقاء.[4]

كما يمكن لمقاربات الاختيار العقلاني في ميدان العلاقات الدولية أن تحدد موقع العقلانية على أي من المستويات التي تم التعرض لها سابقا: مستوى الأمم، الجماعات الداخلية، أو الأفراد. بناء على ذلك، تضع مقاربة الاختيار العقلاني المهيمنة في ميدان العلاقات الدولية - الواقعية- الأمة (الدولة) كفاعل أساسي.[5]

1- 1- 2 الأمن والقوة، الاستقلالية والتأثير: أهداف الدولة الأساسية: تلعب الخصائص الفوضوية لبنية النسق الدولي دورا حاسما في المقاربة النيوواقعية للسياسة الخارجية كونها تحدد المصالح الأساسية للسياسة الخارجية لكل الدول.[6] ومن المفاهيم الأساسية التي تعالجها، مفهوم الأمن في ظل نسق دولي سمته الفوضى. ففي سياق ذلك يتحدد أمن الدولة بمدى الاستقلالية التي تتمتع بها قياسا بالفواعل الأخرى. ومن المفاهيم الأساسية التي تتضمنها أيضا استخدام القوة بما يسمح لها بالسيطرة على الفاعلين، وبما يسمح لها بالتحكم في محصلات العملية السياسية، ومسعى التأثير الذي تلجأ إليه بغية السيطرة على بيئتها.[7]

1- 2- مقاربة السياسة الخارجية من منظور بنائي

1- 2- 1- المعايير كمتغيرات مستقلة: ترى البنائية أن تأثير المعايير الاجتماعية على سياسة الدولة الخارجية يكون عبر عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها صانعو السياسة الخارجية. ولأن هؤلاء الأعضاء يرتبطون بالنظامين الاجتماعيين – النظام الاجتماعي للمجتمع الدولي وللمجتمع الوطني (الداخلي)- فإنهم يخضعون في نفس الوقت لعمليات تنشئة النظامين الاجتماعيين. وكون التنشئة الاجتماعية لهذين النظامين تتسم بالخاصية العابرة للحدود الوطنية، فهذا يجعل توقعات صانعي السياسات الخارجية تتطبع بالمعايير الدولية عادة ما يكون مصدرها الدول والمؤسسات الحكومية الدولية، أو حتى المنظمات الدولية غير الحكومية[8]. كما تمارس

المعايير الدولية تأثيرا على عوامل التنشئة الاجتماعية للدول المعنية[9].

ومن المضامين التي تشدد عليها المقاربة البنائية قدرة الأفكار والقيم أو المعايير على أداء دور كوسائل لفرض وتبرير المصالح[10].

لقد طرح البنائيون مصطلح الرجل الاجتماعي ليتوافق مع افتراضهم القائم على وجود تأثير مستقل للمعايير[11]. وفي ذلك يعتمد العمل الذي يقوم به الرجل الاجتماعي على منطق الملاءمة الذي يأخذ في الاعتبار التوقعات القائمة على القيم المتقاسمة اجتماعيا كنقاط مرجعية.[12]

1- 2- 2- دور المعايير الداخلية والدولية في السياسة الخارجية: تستند البنائية بخصوص النقطة المتعلقة بتأثير المعايير على قواعد سلوك الدول إلى وجود مجموعة معتبرة من مجالات القضايا تشير إلى درجة كبيرة من التماثل في ممارسات الدول على المستويين الدولي أو الوطني[13]. وبحسبهم فإن تأثير المعايير الدولية ليس من مقتضيات معضلة الأمن في نظام دولي يتسم بالفوضى[14].

ووفقا للمقاربة البنائية، لا يمكن اختزال تأثير المعايير على سلوك الدولة في الأبعاد المرتبطة بـ "المحددات" أو "الحوافز" في الاتجاه الذي يزيد أو يخفض تكلفة بعض أنماط السلوك، فالمعايير تضبط سلوك الفاعلين، وتشرعن الأهداف، وبالتالي فهي تحدد مصالح الفاعلين.[15] وتفترض البنائية عبر القومية بأن أفعال الدول على المستوى الدولي تتحدد إلى حد كبير بخصائص البيئة الدولية. حيث تشدد على دلالات البنيات غير المادية (البناءات المشتركة للواقع، المؤسسات، والمعايير) بالنسبة لسلوك الفاعلين.[16] كما يجري إعادة تشكيل المجتمع الدولي من قبل أعضائه، وهو يحدد هوياتهم ومصالحهم.[17]

II- السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية:

بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا طرحت أسئلة واستفهامات من قبيل: هل ستعرف تركيا مرحلة جديدة من السياسة الخارجية تتجاوز النمط الذي عهدته لعقود؟ بعبارة أخرى هل ستتخلى عن توجهها الغربي النزعة لصالح توجه شرقي النزعة، أم سنلحظ توليفة توجه شرقي-غربي؟

إن تسارع الأحداث وتفاعلها يكاد يجعل مثل هذه النقاشات من قبيل نقاشات الماضي، لا سيما بروز مؤشرات تشير إلى نزعة توحي وكأن تركيا وهي متجهة نحو الشرق انحرفت نحو أعداء حلفائها التقليديين كما ورد في جريدة جوريزالام بوست The Jerusalem Post التي تساءلت

في إحدى مقالاتها تحت عنوان: هل أصبحت تركيا ضمن محور إيران سوريا؟ مما تضمنه المقال: تركت تركيا التحالف الغربي وأصبحت عضوا كاملا في محور إيران، إضافة إلى ذلك، فهي في المعسكر الإسلامي الراديكالي المسيطر عليه من قبل سوريا، إيران، حماس، حزب الله.[18] فهل ما ذهبت إليه الجريدة يعكس حقيقية توجه تركيا، أم هو تخمين لا يخرج عن الطرح الإعلامي؟

2- 1- دواعي التوجه نحو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية: أحرزت السياسة التركية الشرق أوسطية في العقد الأخير بعض النجاحات غير المسبوقة وأحيانا غير المتوقعة، وأضحى تدخلها في العديد من القضايا مطلبا من قبل قوى إقليمية كانت تنظر إليها بعين الريبة في وقت ليس ببعيد. على اعتبار أن الفراغ الذي تعيشه المنطقة بعد احتلال العراق قابله تنامي دور إيراني لافت للنظر وغير مرغوب فيه.

لقد كشفت التوجهات الجديدة لسياسة تركيا الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية عن عهد جديد للسياسة الخارجية التركية في تعاملها مع دول الجوار الإقليمي والجغرافي. فقد ابتعدت عن النمط التقليدي الذي دأبت عليه تجاه بلدان مثل، سوريا، العراق، إيران، والمرتبط بالصورة الإدراكية المحكومة بعقلية "تركيا المحاطة بجيران أعداء" وهي الصورة المتحكمة في صياغة السلوك الخارجي التركي طوال العقود الماضية وأفضت إلى بناء علاقات قائمة على عدم اليقين المتبادل[19].

لكن الأمر أصبح اليوم مختلفا بانتقال تركيا إلى سلوك خط جديد في علاقاتها الإقليمية وفقا لمبدإ "لا مشاكل مع الجيران" الذي منح لها فرصة ثمينة للارتباط بالغرب - ليس في أولويات سياستها فحسب - بل أيضا في مسائل مهمة وحاسمة لصالح علاقاتها ومصالحها مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير. ويتجلى ذلك في صورة العلاقات الجديدة مع إيران وسوريا والعراق، الدول الأكثر إثارة للتوتر في علاقاتها مع واشنطن[20].

لقد ساهم خط السياسة الخارجية الجديد في تقديم أنقرة للنوايا الطيبة في وساطتها في حوار سوري– إسرائيلي برعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين البلدين، على نفس المنوال تبدي أنقرة نيتها واستعدادها لتقمص دور الوسيط في الخلافات الإيرانية – الغربية حيال برنامج إيران النووي المثير للجدل. وهي في كل هذا تستهدف البحث عن انخراط أوسع في منطقة الشرق الأوسط لاعتبارات أمنية ومصلحية وإلى حد ما هوياتية بالنظر مثلا إلى موقف حكومة طيب رجب أردوغان من الحرب الإسرائيلية على غزة. وهو الموقف الذي أثار جملة من ردود

الأفعال بشأن مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية موسومة بنظرة إستراتيجية خاصة بعد تحميل تركيا لإسرائيل مسؤولية الحرب ووصفها بالجريمة ضد الإنسانية وإعلانها عن وقف جهود الوساطة التركية في الخلاف الفلسطيني– الإسرائيلي والسوري – الإسرائيلي، وأكثر من ذلك اعتبر أردوغان العدوان الإسرائيلي إهانة لتركيا يجب أن تعتذر عنها إسرائيل.

2- 2- الفضاء التركي والمتغيرات الدولية الجديدة: دور الفاعلين الداخليين الجدد: تشير المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية في الجوار التركي (فضاء تركيا في جغرافيا تمتد من بحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين مرورا بالبلقان والقوقاز غربا وشمالا آسيا الوسطى وإيران شرقا والمنطقة العربية جنوبا) إلى ضرورة أن تلعب تركيا دورا فاعلا فيها؟ فقد وجدت تركيا نفسها مع هذه البيئة في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا، الأمر الذي حفزها على القيام بدور إقليمي محوري والانخراط بنشاط أكثر حضورا وفاعلية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة.[21]

لقد كانت تركيا مشدودة في سياستها الخارجية نحو الغرب والاتحاد الأوروبي إلى أمل الانضمام للاتحاد الأوروبي[22]. لكن ما لبثت المتغيرات الدولية الجديدة، كانهيار الاتحاد السوفيتي وحربي الخليج الثانية والثالثة وعملية التسوية السلمية العربية الإسرائيلية أن دفعت بها التركية إلى الانخراط في توجهات جديدة قوامها الحضور النشط والفعال في الشؤون الإقليمية لدول الجوار التركي في إطار مبدإ العمق الإستراتيجي لتركيا الذي صاغه وزير الخارجية في حكومة "رجب طيب أردوغان" "أحمد داود أغلو" وقد دفعت عوامل بنيوية في هذا الاتجاه لعل أهمها التغيرات التي طالت الخلفية الداخلية لهذه السياسة، وكان أبرزها تنامي دور التيار الإسلامي ولعبه دورا مؤثرا في الواجهة السياسية التركية.

2- 3- مرتكزات السياسة الخارجية التركية: القواعد القانونية، والمعايير والمصالح: يعتقد المهتمون بتطورات السياسة الخارجية التركية أن بؤرة تركيز السياسة الخارجية الجديدة لتركيا انتقلت من التركيز الكلي على مسعى الانضمام للاتحاد الأوروبي إلى الانخراط الفعال في الشؤون الإقليمية للفضاء الجيوسياسي التركي في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. وترجع ذات الأوساط هذا التحول إلى فلسفة السياسة الخارجية الجديدة لحكومة أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم ذي الخلفية الفكرية والثقافية الإسلامية الذي له تصور خاص بالدور التركي مستندا إلى اعتبارات معيارية

وهوياتية تحكمت في صياغة خط السياسة الخارجية التركية، بفضل الرؤية الجديدة لمهندس هذه السياسة وزير الخارجية في هذه الحكومة أحمد داود أغلو، حيث تبلورت رؤيته في إدراك جيد لما يجب أن يكون عليه الدور التركي في الفضاء والجوار الإقليمي، حينما قدم مفهوم "العمق الإستراتيجي" لتركيا القائم على ضرورة التكامل في السياسة الخارجية والتناغم في الدبلوماسية[23].

يقول مستشار السياسة الخارجية لرئيس حكومة أردوغان الأستاذ أحمد دفيغلو Ahmet Davutoğlu في توصيفه للسياسات الدولية بأنها: عملية جد ديناميكية تقتضي "رؤية تستند إلى إستراتجيات في صنع السياسة الخارجية" بدلا من تبني خط أو "إستراتيجيات إدارة أزمة" والتي تنتج فقط سياسات ردود الأفعال (أو السياسة الدفاعية)[24]. وبحسبه فإن السياسة الخارجية التركية تقوم على خمسة مبادئ[25]:

1- التوازن بين الحرية والأمن، أي المقاربة المتكاملة للسياسة الخارجية، بمعنى الانتقال من سياسة الأولويات في السياسة الخارجية التي كانت عليها سياسة تركيا الخارجية إلى وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد متكامل. حيث لا يمكن لتركيا أن تدير ظهرها لبعض المناطق مثلما فعلت في الماضي وفقا لمسار متعدد المستويات والقضايا من السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز إلى التنمية في آسيا الوسطى وإفريقيا.

2- لا مشاكل مع الجيران من خلال الانخراط الفعال في الدبلوماسية المتناغمة القائمة على المبادرة بهدف الوصول إلى وضع اللامشكلة مع الجيران ثم الوصول إلى التعاون الأقصى، بإحداث ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية والتنويع في القضايا والمسائل بشكل يبرز دور تركيا كملاذ أخير لا يمكن إغفاله في أي ترتيبات إقليمية مثل إدارة مفاوضات السلام واقتراح أدوار الوساطة واستضافة المنتديات والمؤتمرات الإقليمية.. الخ.

3- سياسات متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك- كالأداء الكلي للسياسة الخارجية الذي يعني الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية وقوى المجتمع المدني. وقد أدى هذا العامل إلى زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسة الخارجية وأصبح ذلك جزءا من فكرة الأداء الكلي.

4- خطاب دبلوماسي جديد يتسم بالثبات والمرونة.

5- دبلوماسية إيقاعية، تجمع بين النظرة الإستراتيجية البعيدة المدى ومتطلبات المواقف التكتيكية الظرفية الآنية.

عكست تطبيقات هذه الآليات في مجال السياسة الخارجية لتركيا تقديرا للرؤية الحصيفة لأحمد داود أغلو وهي واقعية الإدراك الجديد في التعاطي مع القضايا الخلافية في الشرق الأوسط. حيث افتكت الرؤية الجديدة تقدير عدد من الأطراف المعنية بالمساعي التركية مثل العراق وسوريا وإيران وروسيا وجورجيا وأرمينيا.. الخ.

III- **سياسة خارجية حيال قضايا إقليمية:**

3- 1- التدخل كطرف ثالث في المسار التفاوضي السوري الإسرائيلي: عقلانية التوجه، المكاسب والتكاليف.

اعتبرت العلاقات التركية الإسرائيلية على أنها كانت على حساب مصالح دول الجوار لا سيما العربية منها، ولقد شكلت هذه الأوضاع من جانب آخر تحديا دفع الحكومة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية إلى العمل من أجل إعادة ترتيبه وفق منطق التوجه الذي بات يجسد عقيدة الحكومة التركية والقائمة على مبدإ العلاقات المتوازنة من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة طبيعة التفاعلات والتسويات التي تحكم القوى الفاعلة في الداخل الإيراني، الذي بدأ يتشكل فيه اتجاه يختلف إلى حد ما عما دأبت عليه الحكومة التركية منذ عقود[26].

عقب انهيار مفاوضات السلام السورية- الإسرائيلية في 2000 من جهة، وتدهور العلاقات السورية الأمريكية،[27] سعت تركيا عبر رئيس حكومتها طيب أردوغان إلى بعث المفاوضات من جديد، وهو مدخل يمكن أن يخفف حتى من الضغط الأمريكي على الحكومة السورية.

فخلال زيارة قام بها لتركيا في فيفري 2007 أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أنه ناقش إمكانية الوساطة التركية بين إسرائيل وسوريا مع نظيره رجب أردوغان. وهو عرض عزز أجندة تركيا في المنطقة كقوة إقليمية، لا سيما إذا تعلق الأمر بمسألة مسارات السلام. وقد تجسد ذلك في شهر ماي 2008 حيث عقدت محادثات سلام غير مباشرة في اسطنبول بوساطة تركية.

كما تطابقت وجهتا نظر الحكومة التركية والسورية تقريبا في كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، فبالنسبة لمدينة كركوك العراقية المتنازع عليها من قبل الأكراد ومختلف الإثنيات بما فيها العرب والتركمان، يرفض الطرفان إلحاقها بالحكومة الكردية المحلية في العراق.

لقد تفاجأت الحكومة التركية بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لا سيما وأن

الهجوم جاء عقب زيارة أولمرت لأنقرة في ديسمبر 2008، فدمرت الحرب عدة أشهر من الوساطة التركية الصعبة في المفاوضات السورية الإسرائيلية. بل أغضبت رئيس الحكومة أردوغان الذي شعر بعدم احترام من قبل شريكه الإسرائيلي.

ويبدو أن الحكومة السورية كانت تسعى من خلال محادثاتها مع إسرائيل إلى[28]: إيجاد تسوية للعديد من القضايا، على رأسها استعادة هضبة الجولان المحتلة من قبل إسرائيل عام 1967؛ كانت ترغب في جلب الاستثمار الخارجي؛ اعتبرت المسعى التركي فرصة تنقل عبره رسائل من وإلى دمشق، لا سيما مع الإدارة الأمريكية.

من جانب آخر اعتبر بمثابة منتدى يسمح بتبديد المخاوف المتعددة التي تنتاب كلا من سوريا، والولايات المتحدة وإسرائيل، كقضية دعم سوريا لحركات المقاومة حماس وحزب الله، والسماح بمرور المقاتلين إلى العراق.

3- 2- مسعى تسوية الملف النووي الإيراني: أمن طاقوي، حسابات إقليمية ودولية: تعتبر العلاقات التركية الإيرانية من أهم العلاقات في منطقة الشرق الأوسط. وتظل تسيطر على هذه العلاقات قضيتان مهمتان قضية الأكراد والأمن الطاقوي. ففي هذا السياق، وخلال عام 2008 حصل تنسيق وتعاون اتفق الطرفان بموجبه على مكافحة حزب العمال الكردستاني الذي ينشط من أجل الانفصال عن تركيا، وحزب "من أجل حياة حرة للأكراد في إيران"[29]. وفي مجال الطاقة كثف الطرفان منذ 2003 تعاونهما عبر لقاءاتهما التفاوضية بغية التوصل إلى إبرام اتفاقية شاملة شرع فيها فعليا في2007 واستمرت سنة 2008، حيث أبرم الطرفان مفكرة تفاهم في جويلية 2007 تمكنت بموجبها إيران من تصدير الغاز لأوروبا عبر تركيا[30]. هذا الاتفاق انتقد بشدة في حينه من قبل إدارة بوش على اعتبار أن الخطوة تكرس مشروع نباكو Nabucco .[31]

وخلال زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو إلى طهران في سبتمبر2009، وعقب لقائه مع وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي، أشار داوود أوغلو بأن البلدين تربطهما علاقات تاريخية عميقة الجذور، مما يستوجب تعزيز العلاقات الثنائية عبر التعاون من المجال الأمني إلى القضايا الاقتصادية. وفي إشارة إلى هذه الشراكة المتعددة الأبعاد، وصف متقي العلاقات التركية الإيرانية بـ "الإستراتيجية". وأكد أوغلو في تركيا أيضا أنه ينبغي أن يستند حل المشكلة النووية على أساس الاحترام المتبادل، وأن تركيا مستعدة لاستضافة المفاوضات بين إيران والغرب[32].

وتتميز العلاقات التركية الإيرانية بوجود تعاون اقتصادي قوي، إذ يزور حوالي 1.5 مليون سائح إيراني تركيا سنويا. كما أن قطاع التجارة بين البلدين آخذ في التزايد (حوالي 8 مليارات دولار في عام 2007)، ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من 10 مليارات دولار في السنوات اللاحقة[33]. يذكر أن بداية مرحلة جديدة من التنسيق الأمني بين كل من تركيا وإيران وسوريا كانت في 2003 كونها كانت تمثل دول الجوار للعراق، قام هذا التنسيق على مدركات جديدة للأمن، وعلى مصالح متداخلة بحسب الطرح النيوواقعي وعلى خطاب الأمن بالنسبة للبنائية. فالتوافق على استقرار العراق، ورفض قيام دولة كردية مستقلة - على اعتبار أن البلدان الثلاثة تضم أقلية كردية مما يؤدي في النهاية إلى اهتزازات داخل هذه الدول- ومن منظور سوري- إيراني يعتبر هذا التقارب كنواة لتشكيل قوة إقليمية، وهو من جانب آخر محاولة لتجاوز الحصار المفروض عليهما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة لأزمة إيران مع الولايات المتحدة وحلفائها، تدرك الحكومة التركية في الواقع أن سياسة الإقرار أو مساندة (دعم) التدخل في إيران يحتمل مخاطر هائلة. ويمكن القول إن هذه الفترة هي من أصعب الفترات التي تواجه فيها أزمة بحجم المسألة النووية الإيرانية حينما يأخذ بعين الاعتبار الحسابات الجديدة للقوة بين روسيا وتركيا التي ستظهر كنتيجة للتطورات التي تحصل في منطقة القوقاز.[34]

وعليه فقد وقفت تركيا إلى جانب إيران في ملفها النووي محل التجاذب مع القوى الغربية، ودخلت معها في علاقات واسعة متملصة من رغبة هذه الدول في عزل إيران. كما عارضت استخدام أراضيها في احتلال العراق وتعارض استخدامها من أجل شن هجوم على إيران.

3- 3- الموقف من حرب غزة وتداعياتها: المزاوجة بين مبادئ حقوق الإنسان ومعايير التضامن الإسلامي: لم يكن استقبال وفد من حركة حماس الفلسطينية بقيادة خالد مشعل في فيفري 2006 من قبل الحكومة التركية اعتباطيا بل إن اختيار إسرائيل كقضية مجال كان محسوبا جيدا، فقد تعلمت كثيرا من الأحداث السابقة والتي حشدت قطاعات واسعة من الرأي العام موالية للمؤسسة العسكرية. غير أن صور الدمار جراء الحرب الإسرائيلية على غزة[35] في ديسمبر 2008 وجانفي 2009 شكلت منعطفا ومحطة فرز ليس فقط على مستوى الداخل التركي، وإنما إقليميا وعالميا. فقد شكلت معايير وقيم التضامن بين الإخوة في الدين بعدا مؤثرا في توجيه السياسة الخارجية التركية

الشرق أوسطية، وساعدتها على جمع مختلف الأطياف المشكلة للمجتمع التركي، تحت عنوان إدانة إسرائيل، وحث تركيا على لعب دور إقليمي[36]. كما كان لتصريحات ومواقف رئيس الوزراء التركي وقع على الشارع في الكثير من الدول الإسلامية والعربية حيث عد من قبل قطاعات واسعة من شعوب المنطقة كبطل للقضية الفلسطينية.

مع ذلك فقد تعارضت التوجهات الجديدة لتركيا حيال حرب غزة[37] مع توجهات ما يسمى بدول محور خط الاعتدال لا سيما مصر التي كانت ترى في استيلاء حماس على السلطة في غزة مصدر تهديد لأمنها الداخلي، وهذا نظرا لاعتبارات الخلفية المعيارية والقيمية التي يشترك فيها التيار الإسلامي في فلسطين مع نظيره في مصر وخارجها.[38]

ولقد برز موقف حكومة أردوغان حيال ما جرى في غزة والتبعات المنجرة عنه في قمة دافوس[39] عندما انسحب من القمة بسبب اعتراضه على موقف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز.

في سياق التوافق بين الاتجاه الرسمي ممثلا في الحكومة وقوى المجتمع المدني تمت مسيرات وتجمعات جماهيرية منددة بالمجازر التي حصلت في قطاع غزة ومطالبة بمحاكمة القادة الإسرائيليين. كما جرى عرض فيلم تركي يصور طبيعة مأساة سكان قطاع غزة والحرب غير المتكافئة.

خاتمة:

الهدف من هذه الدراسة هو فهم توجهات السياسة الخارجية التركية حيال منطقة الشرق الأوسط وهذا عبر استخدام المقاربتين النيوواقعية والبنائية ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- تجدر الإشارة إلى أن المقاربة النيوواقعية يمكن أن تزودنا بالعديد من الاستبصارات حول سلوك السياسة الخارجية لتركيا، فقد اتضح أن الدور التركي إزاء منطقة الشرق الأوسط محكوم بمعطيات المكاسب والتكاليف. فالتحرك التركي أملته من جهة مكانة تركيا كقوة اقتصادية عالمية في منطقة تشكل فضاء للتمدد من جهة، ومن جهة أخرى فإن تفاعلها مع القضية الفلسطينية بحساب الربح والخسارة يبدو أنها لا يخرج عن الدور المرسوم بالمحدد الدولي للقوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سياق المؤسسات الدولية.

- سلوك تركيا لا يعدو أن يكون محصلة لتأثيرات أملتها معايير الانتماء الأخلاقية في بعدها الإسلامي والعالمي. فالسياق الداخلي لتركيا الذي تحكمه

المعـايير والقـيم الإسـلامية أضـحى يوجـه صانعي القرار إلى تبني سياسة خارجية تأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد، وعلى المستوى الدولي أضحى الرأي العام يؤثر بشكل جلي على السياسات الدولية بشكل عام فالسياسة الخارجية لتركيا تجد الدعم والمساندة من خلال مختلف المواقف المتخذة من قبل مختلف مؤسسات الرأي العام العالمي.

- لأن الحقيقة الواقعية شديدة التعقيد -أبعاد نفسية اجتماعية، إدراكية وتاريخية - ولكون المنظورين يقدمان فهما يمس جانبا من الظاهرة وليس كل الظاهرة لا سيما وأنها غير موظفة في إطار مترابط مع بعضها البعض توافقا مع الطبيعة المعقدة لظاهرة السياسة الخارجية التركية التي تتعدد وتتنوع أبعادها، فإن ذلك يدفع إلى التعاطي معها في إطار اقتراب متعدد المناهج والاقترابات.

قائمة المراجع:

1- أنور نجم محمود، مترجما، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي. واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام، 2008.

2- محمد عبد العاطي، تركيا بين رهانات الداخل وتحديات الخارج، إشراف مركز الجزيرة للدراسات، رئيس التحرير: محمد عبد العاطي.

http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2009/11/24/1_954353_1_51.pdf

3-Altunısık, Benli. *The Role of Turkey in the Middle East* (Turkey-Balkans: Panorama 2009).

4-Asiye Öztürk , *"The domestic context of Turkey's changing foreign the policy towards the Middle East and Caspian Region"* (Discussion Paper / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn 2009).

www.die-gdi.de/CMS-Homepage/…e.nsf/…/DP%2010.2009.pdf (accessed 15/03/2010).

5- Jervis, Robert. *Perception and misperception in international politics.* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976).

6- Klotz , Audie. *Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid.* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1995)

7. McNeely, Connie L. *Constructing the Nation State. International Organization and Prescriptive Action.* (Westport, CT: Greenwood Press: 1992).

8- Mearsheimer, John J. "The False Promise of International Institutions," *International Security* 3 (1995):5-49.

9- Finnemore, Martha, *National Interests in International Society.* (Ithaca, NY/London: Cornell University Press. 1996a).

10- Nasuhi Gungor, "Ahmedinejad's Visit to Turkey: Two Neighbors Oscillate between Threat and Friendship," *SETA Policy Bref,* 23, 2008.

11- Waltz, Kenneth N. "Reflections on 'Theory of International Politics': A Response to my Critics", in: Robert O. Keohane (ed.). *Neorealism and its Critics.* (New York, Columbia University Press,1986).

12- Deutsches Institut für Entwicklungspoliti. *The Caspian Region*, Bonn 2009.

www.die-gdi.de/CMS-Homepage/…e.nsf/…/DP%2010.2009.pdf.(accessed 05/03/2010).

13- Robert Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games," *International Organization* 42. (1988): 431-68

14- Wendt, Alexander , "Collective Identity Formation and the International State," *American Political Science Review* 2, (1994): 384-396.

15- Daniel S. Geller and J. David Singer. *Nations At War :A Scientific Study of International Conflict.* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

16- William Mark, *Habeeb. Power And Tactics in International Negotiation : How Weak Nations Bargain With Strong Nations.* (Baltimore and London : The John Hopkins University Press,1988).

الهوامش:

(1) انظر مثلا: أنور نجم محمود مترجما، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي (واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام، 2008).

(2) مبادئ الكمالية الستة هي: مبدأ الجمهورية، الثورة الشعبية، العلمانية، القومية، النزعة الإصلاحية، الدَّولانيةْ.

(3) تعالج نظريات الخيار العقلاني تفضيلات (الرغبات والأهداف) الأطراف الفاعلة، على سبيل المثال بعض النظريات تفضل معالجة

تفضيلات الأطراف الفاعلة عند القيام بعملية تفسير السلوك لكنها تمتنع عن تفسير أسباب أو دوافع تلك التفضيلات نفسها.

(4) Waltz Kenneth N, "Reflections on 'Theory of International Politics': A Response to my Critic" In: Robert O. Keohane (ed.), Neorealism and its Critics (New York: Columbia University Press, 1986), p.331.

(5) Daniel S Geller, and Joel David Singer, Nations at War: A Scientific Study of International Conflict (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p.40.

(6) Mearsheimer John J, "The False Promise of International Institutions," International Security 3 (1995), p.11

(7) لم يعد مفهوم القوة يحمل ذلك المعنى التقليدي الذي يسوي بين القوة والقدرة، أو المفهوم الذي يربط القوة بما يمتلكه أي فاعل من موارد"، كما كان عليه الوضع في المدرسة الواقعية التقليدية والنيوواقعية. إن عدم الثبات والتغير الذي يميز مفهوم القوة يدفعنا إلى محاولة تبني مفهوما للقوة بما يتوافق وتصورات دارسي المفاوضات في المدرسة الواقعية، وبما يخدم موضوع البحث. وعليه سنعتمد مفهوم القوة كما عرضه وليام مارك حبيب. حيث يعتبر هذا الأخير أفضل من عبر عنه، لا سيما عندما يتعلق الأمر بعملية تفاوضية تجري بين طرفين غير متكافئين من حيث القوة. للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

William Mark Habeeb, Power And Tactics in International Negotiation :How Weak Nations Bargain With Strong Nations (Baltimore and London : The John Hopkins University Press,1988).

(8)Finnemore Martha, and Sikkin Kathryn, "International Norm Dynamics and Political Change", **International Organization** 4 (1998): 887-917.

(9) McNeely Connie L, Constructing the Nation State. International Organization and Prescriptive Action. (Westport, CT: Greenwood Press: 1992), pp.46-53

(10) Ibid.

(11) Finnemore Martha, National Interests in International Society (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996 a), pp. 28-31

(12) للمزيد حول هذه النقطة انظر:

Finnemore Martha, National Interests in International Society (Ithaca, NY/London: Cornell University Press, 1996a).

(13) Ibid., p.22.

(15)-Klotz Audie, Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1995), p.26

(16) Finnemore, Martha, Op. Cit., p.15.

(17) Wendt Alexander, "Collective Identity

Formation and the International State", American Political Science Review 2 (1994): 384-396.

(18)Caroline Glick, 'Column One: How Turkey Was Lost', Jerusalem Post, 15 October 2009

(19) بخصوص قضية الإدراك وسوء الإدراك انظر :

Robert Jervis, Perception and misperception in international politics (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976).

(20) يشكل الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط عاملا محدداً في طبيعة الدور الذي تسعى تركيا للعبه حيال سوريا والعراق ودول المنطقة عموما، ويبدو أن تركيا تريد مقاربة شاملة حيث توظف الاقتصاد والتجارة وبعض المشاريع الأخرى الكبرى، في مجالات متعددة كالتجارة والمواصلات والمياه والنفط والغاز والكهرباء، فضلاً عن وجود رغبة للإدارة الأمريكية في مشاهدة دور تركي موازن للدور الإيراني.

(21) للاطلاع أكثر حول هذا الموضع راجع: تركيا بين رهانات الداخل وتحديات الخارج، إشراف مركز الجزيرة للدراسات، رئيس التحرير: محمد عبد العاطي.

http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2009/11/24/1_954353_1_51.pdf

(22) تشارك تركيا في حلف الناتو وتعتبر من بين أقوى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية واستفادت بموجب انضمامها إلى حلف الناتو من حماية. بالموازاة مع ذلك تسعى تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولذلك أقدمت على إصلاحات داخلية جذرية من أجل الظفر بعضوية الاتحاد.

(23) "أحمد داود أغلو" وزيرا جديدا للخارجية في الأول من ماى 2009، وكان قبل ذلك يشغل منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء للشؤون الخارجية منذ 2003، ومعروف عنه بأنه مهندس لسياسة حزب العدالة والتنمية، وكان له تأثير في عدد من التطورات الرئيسة فيها. وثمة إجماع على أن داود أغلو هو الذي غير بصورة كبيرة في خطاب سياسة تركيا الخارجية برؤية وأسلوب جديدين .

(24)Karşı Görüş, and Ahmet Sözen, "Changing Fundamental Principles in Turkish Foreign Policy Making" (Paper prepared for presentation at the 2006 Annual Conference of the International Studies Association in San Diego, USA, March 22 - 25. March 2006), p.3

(25)Ibid.

(26) Asiye Öztürk , "The domestic context of Turkey's changing foreign policy towards the Middle East and the Caspian Region" (Discussion Paper / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn 2009).

www.die-gdi.de/CMS-Homepage/…e.nsf/…/DP%2010.2009.pdf (accessed 15/03/2010).

(27) لعبت السياسة الداخلية الإسرائيلية دورا في انهيار محادثات عام 2000 حين وصل المفاوضون الإسرائيليون والسوريون إلى طريق مسدود بشأن حجم

الانسحاب الإسرائيلي المقترح من مرتفعات الجولان التي احتلت خلال حرب عام 1967، والتي ضمتها عام 1981.

(28) Cam Simpson, " Israel, Syria in Indirect Peace Talks," Wall Street Journal, May 22, 2008

(29) الأكراد هم أقوام آرية تسكن منطقة كوردستان التي تشكل أجزاء متجاورة من العراق وتركيا وسوريا وإيران وأرمينيا حيث قدرت الإحصاءات عددهم بحوالي 55 مليون نسمة، وهم يتوزعون بالشكل التالي : تركيا: 23 مليون. إيران: 8ملايين. العراق: 6 ملايين. سوريا: (2) مليونان. والباقي ينتشرون أساسا في آسيا الوسطى وباقي مناطق العالم.

(30) Meliha Benli Altunısık, The Role of Turkey in the Middle East (Turkey-Balkans: Panorama 2009), p. 212.

(31) خط أنابيب نوباكو تم النظر إليه بالنسبة للأوروبيين كبديل للغاز الروسي، بحيث ينقل الغاز الطبيعي من تركيا في اتجاه النمسا Austria ومن ثم إلى غرب أوروبا عبر بلغاريا، رومانيا، المجر. الجزء الأكبر من الغاز يصدر من إيران والجزء الآخر يأتي من خط أنابيب آخر يمر عبر إيران ويأتي من تركمانستان.

(32)- Serdar Poyraz , Turkish-Iranian Relations: A Wider Perspective (SETA Policy Brief no. 37.2009), p.12.

(33) Barcin Yinanc, and Mustafa Oguz, "Turkey Rolls its Diplomatic Dice," Turkish Daily News, August 14, 2008.

(34) Nasuhi Gungor, « Ahmedinejad's Visit to Turkey: Two Neighbors Oscillate between Threat and Friendship" (SETA Policy Bref, September 2008, n:23), p.7.

(35) ترجم الموقف الرافض لسياسة الدمار الإسرائيلية من خلال انسحاب رئيس الحكومة التركية من قمة دافوس حينما كان ينشط ندوة بمعية عمرو موسى وشيمون بيريز حول حرب غزة. مع ذلك، يقول جورج فريدمان لم يشأ أردوغان الخصومة مع إسرائيل ولذا وجه أمارات غضبه إلى الرئيس الذي أدار الجلسة.

(36) ثمة وجهة نظر ترى بأن التحرك التركي في اتجاه منطقة الشرق الأوسط يأتي في سياق الحد من المد الإيراني وهو في ذلك يحظى بدعم ومباركة أساسية آتية من الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة ثانية من قبل دول محور الاعتدال العربية.

(37) يعتبر رجب طيب أردوغان أول وسيط يقوم بزيارة لمنطقة الشرق الأوسط في أعقاب اندلاع الهجوم على غزة، كما بعث دبلوماسي كبير لإسرائيل في حين كان المبعوث التركي في رحلات مكوكية بين دمشق والقاهرة حيث التقى رئيس المكتب السياسي لحماس.

(38) في أعقاب حرب غزة عرض التلفزيون التركي مسلسلا تلفزيونيا بعنوان "الوداع"، و"دراما تركية وادي الذئاب"، تعالج قصة طفل اختطف من قبل المافيا ليحضر إلى سفارة إسرائيل، ويؤدي مسعى إنقاذ الطفل بالممثل إلى دخول السفارة التي يحميها عملاء الموساد، وفي ساحة المواجهة، تتلطخ نجمة داوود بالدم. وأثناء ذلك، قال المسئول الإسرائيلي

للمنقذ إنه ارتكب جريمة حرب بدخوله السفارة لأنها تعتبر أرض بلد أجنبي، فرد عليه: "هل أنتم دائما ترتكبون جرائم حرب؟

(39)المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) هو مؤسسة غير ربحية تتخذ من جنيف مقرا تشتهر اجتماعاته السنوية في دافوس، سويسرا، والتي تضم كبار رجال الأعمال والزعماء السياسيين الدوليين، ونخبة من المثقفين والصحفيين لمناقشة أهم القضايا الملحة التي تواجه العالم، بما في ذلك الصحة والبيئة.

القيادة وإدارة الأزمات الأمنية

أ/ بلهول نسيم

خطة العمليات:

الخطة هي "الطريقة المثلى لتحقيق هدف معين، وهي تتضمن القرارات المتعلقة بتحقيق الهدف وطريقة التنفيذ ومراحله" (زايد، 1421هـ، ص 20).

والخطة هي "طريقة لعمل عسكري" (مفكرة الضابط الركن: 312-2)، ويقصد بخطة العمليات الأمنية في هذه الدراسة، الطريقة المثلى التي يرى القادة الأمنيون أنها كفيلة بإنجاز الأهداف الأمنية بأقل التكاليف والخسائر في أسرع الأوقات، عندما توضع موضع التنفيذ. ويجب أن تتصف خطط العمليات الأمنية بالوضوح والاختصار وشمولها للمعلومات والتعليمات، والتركيز على ما يجب عمله وليس على كيف يعمل (ليترك مجالاً كافيًا من المبادرة للمنفذين) مع الاهتمام بالتوقيت (لأهمية عنصر الزمن).

وخطة العمليات تحدد طريقة حل الأزمة الأمنية من خلال استهداف إنجاز المهمة وتحقيق الأهداف بأقل تكاليف ويجب أن تتميز بالمرونة واللامركزية وترشيد استخدام القوة والموارد وبالبساطة والوضوح ودقة التنظيم والتنسيق وتوزيع المهام وحسن استخدام المعلومات. وقد تكون خطة العمليات جزءًا من خطة إستراتيجية أوسع، كما قد تتضمن خطط عمليات جزئية (مفكرة الضابط الركن، 31- 2 و32- 2).

وعادة ما تكون خطط وأوامر العمليات مكتوبة ومصحوبة بالرسوم البيانية والشفافيات والمختصرات والخرائط التي توضح المناطق والأماكن والاتجاهات والطرق والمعالم الطبوغرافية والمنشآت الحيوية والأحياء والتوزيع السكاني وغير ذلك مما له أهميته العملياتية (مفكرة الضابط الركن، 40- 2 إلى 42- 2).

- أمر العمليات:

يقصد بأمر العمليات في هذه الدراسة، الأمر الأمني الذي يضع خطط العمليات الأمنية موضع التنفيذ، ويتضمن هذا الأمر درجة سريته وأية أوامر شفهية تتعلق بتنفيذها، وجهتها ومكانها وتاريخها ووقت إصدارها والأرقام والرموز والمراجع والخرائط وساعة الصفر، والتنظيم الأمني والموقف والقوات المشاركة والافتراضات والمهمة وفكرة التنفيذ والتجهيز والتسليح والإسناد العملياتي والإداري والقيادة والإشارة وطريقة التسليم والاستلام والتوزيع، وما يعد الأمر من قبل ركن العمليات، الذي يوقعه قبل توقيعه من القائد الأمني. وعادة ما يصدر الأركانات الآخرين (الاستخبارات، التموين، الإدارة) ملاحق تنظم عملياتهم الإسنادية التي تتطلبها خطة العمليات.

- التكتيك:

التكتيكات (Tactics) هي "علم وفن الإدارة الحربية للمعركة في البر والبحر والجو"، والتكتيك يتصف ويتطلب المرونة وحرية الحركة والقدرة على المناورة وتعديل الخطط التنفيذية إذا لزم الأمر والقدرة على تحريك وتعزيز القوات ومواقعها ومهامها (Ready reference Britannica. 11.490).

ويقصد بالتكتيك في هذه الدراسة الجزء المرن من خطة العمليات الأمنية، في مرحلة التنفيذ، وعادة ما يستهدف التكتيك تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية متوافقة مع أهداف التكتيكات الأخرى، وإن اختلف في الزمان أو المكان أو الأسلوب أو الوسائل، وصولاً إلى تحقيق الأهداف الكلية النهائية لخطط العمليات الإستراتيجية، التي تتلخص في فرض السيطرة والنصر. والتكتيكات قد تترك للقادة المنفذين حسب مستجدات تطورات الأحداث في الميدان.

- مركز القيادة والسيطرة:

يقصد به في هذه الدراسة مركز القيادة والسيطرة الأمنية العليا، على مستوى الجهاز أو المهمة أو الواجب والهدف، أو على مستوى الأزمة أو على مستوى الإقليم أو الدولة، وهو مركز يفترض أن يكون مجهزًا بأفضل تقنيات الاتصال وأكثرها أمانًا، لتكون العصب الذي من خلاله يتم قيادة الأجهزة والوحدات المكلفة بالسيطرة على الأوضاع الأمنية في الأوقات العادية وفي أوقات الأزمات والكوارث والاختلالات الأمنية، وهو مركز استقبال وتوزيع المعلومات الأمنية.

- غرفة العمليات:

يقصد بها في هذه الدراسة المركز المؤقت أو الدائم لإدارة العمليات الفعلية لمواجهة الأزمات الأمنية على مستوى الجهاز الأمني الواحد أو على مستوى قائد قوة الواجب أو مدير إدارة الأزمة.

- التسلسل القيادي:

يقصد به في هذه الدراسة التسلسل الرئاسي- الهرمي وخط السلطة الأمنية الذي يحدد أيضًا نطاق إشراف القادة، وهو تسلسل يبدأ من قاعدة تنفيذية معنية مرورًا بمستويات التنظيم القيادي وانتهاء بالقيادة العليا، والقائد الأعلى للقوات المسلحة والقيادة السياسية.

- الجاهزية ودرجات الاستعداد الأمني:

يقصد بالجاهزية في هذه الدراسة، مستوى الإمكانات والمهارات والتنظيم المتاح لمواجهة الأزمة، أما درجات الاستعداد الأمني (التي تقاس على درجة الاستعداد العسكري)، فمن المتعارف عليه أنها تتدرج من درجة الاستعداد المعتاد في الأحوال العادية إلى أعلى درجات الاستعداد والجاهزية لمواجهة الأوضاع الأمنية المختلفة أو الأزمات الأمنية الكبرى، وعادة ما ترتب درجات الاستعداد إما بالحروف (من أ إلى ج) أو بالأرقام (من 1 إلى 3) أو بالألوان (أبيض، أصفر، أحمر)، فإذا كانت درجات الاستعداد الأمني ترتب إلى ثلاث درجات فيمكن تصنيفها، مثلاً على النحو التالي:

- درجة الاستعداد العادية (درجة الاستعداد أ).
- درجة الاستعدد المتوسطة (درجة الاستعداد ب).
- درجة الاستعداد القصوى (درجة الاستعداد ج).

ولكل درجة استعداد نمط ومتطلبات معينة ومحددة مسبقًا، من حيث وجود منسوبي الوحدات والجاهزية. ولكل بلد وكل دولة وكل جهاز أمني طريقته في تصنيف درجات الاستعداد والجاهزية.

- تقدير الموقف:

يقصد به في هذه الدراسة، وصف الوضع الأمني (الحالة الراهنة) وتطوراته وموقف قوات الواجب، وخططها لمعالجة المشكلة والتأثيرات المحتملة على القوة الأمنية وعلى الجهات مصدر الإخلال والقلاقل والتهديدات الأمنية وحالة الطقس وطبيعة مكان المهمة والعوائق والمنشآت الحيوية ذات العلاقة أو القريبة من مكان الخطر وطرق اقتراب القوات الأمنية من المناوئين وموقفهم وعددهم وتجهيزهم وتسليحهم ونوعه ونقاط التكافؤ والضعف أو القوة في ميزان القوى والتعزيزات والدعم الداخلي أو الخارجي للمناوئين لهم وتموينهم وحالة المرافق العامة ومصادرها والروح المعنوية للطرفين والسيناريوهات المحتملة لتطورات الأحداث، وموقف الطرفين في كل حالة أو سيناريو محتمل، ومزايا وعيوب وفعالية، كل خطة ثم مناقشة كل ذلك، كل فيما يخصه. وتقدير الموقف عملية يجب أن تبقى مستمرة منذ صدور الأوامر وخصوصًا، أثناء الاشتباك والمواجهة وبعدها، ضمانًا لعدم اختلال موازين القوة أو عودة جذوة الاختلال الأمني للاشتعال.

- الإيجاز الأمني:

يقصد بالإيجاز في هذه الدراسة الوصف العام للوضع الأمني موضوع الإيجاز ويبدأ عادة بتحديد هدف الإيجاز والإجراءات المتخذة حتى حينه ودرجة الاستعداد ودرجة السرية والمعلومات المتوفرة والقيادة وقوات الواجب وتعليمات التنسيق والاقتراحات والاستنتاجات والتوصيات ثم الخاتمة.

- التنسيق الأمني:

يقصد به في هذه الدراسة جميع الإجراءات والأعمال والعلاقات والبلاغات التي تهدف إلى ضمان الفهم المشترك للخطط الأمنية من قبل جميع الوحدات المشاركة في المهمة الأمنية ودور كل منها وأهمية تكامل الواجبات والمهام الفرعية. والتنسيق عملية قيادية إدارية مستمرة وشاملة للتنظيم ولكل الوحدات رأسيًا وأفقيًا، جميع الأعمال والواجبات، في كل الأوقات، نظرًا لتداخل المهام والصلاحيات والمسؤوليات وربما تعارضها، ولذلك فإن التنسيق ضروري من أجل تكامل الأداء وتوافقه في الهدف والتوقيت بما يدعم فعالية أجزاء التنظيم، الدائم أو المؤقت، في أداء واجباتها الجزئية من جهة، وفعالية التنظيم في مجمله في القيام بالمهام وتحقيق الأهداف النهائية من جهة أخرى. والتنسيق الأمني يبدأ منذ لحظة الإبلاغ مرورًا بالخطط والأوامر ويستمر بقوة خلال مرحلة التنفيذ وصولاً إلى المتابعة والتقويم بعد انتهاء المهمة.

- الفرضيات والمشاريع:

يقصد بها في هذه الدراسة البرامج التدريبية المصممة لمحاكاة وتمثيل أزمات أمنية وكوارث محتملة، والتدريب على كيفية التعامل معها. وهي أحد أكثر وأهم الأساليب فعالية في رفع مهارات الأفراد والوحدات لتنفيذ المهام الفعلية، كما أنها تبين أوجه القصور والضعف في التخطيط والتنظيم والتجهيز والتنسيق والقيادة والتوجيه وغير ذلك من مقومات أداء المهام الأمنية.

- تحليل التهديدات (Analysis Threat):

يقصد به في هذه الدراسة تحليل مصادر الخطر ونوعه وحجمه واحتمالاته وآثاره وفي إطار هذه الدراسة فإن تحليل التهديدات والأخطار يعني تحليل أسباب نشوء الأزمات الأمنية وانفجارها، وآثارها وأبعادها المحتملة.

- التحدي (Challenge):

على المستوى الإستراتيجي، يقصد بالتحدي ذلك الوضع الذي تفرضه عوامل أو قوى معينة في وجه كيان معين، بما يهدد مصالح الكيان أو الكيان نفسه. وفي إطار موضوع هذه الدراسة، فإن التحدي يعني الوضع المتأزم الذي يصاحب نشوء الأزمات الأمنية وانفجارها وهذا هو المفهوم الذي تأخذ به هذه الدراسة.

- الاستجابة (Response):

يقصد بالاستجابة هنا رد فعل السلطة للتحديات والأزمات الأمنية، ومدى قدرة السلطات على اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة في الوقت المناسب، واستغلال القدرات المتاحة للسيطرة على الأوضاع. وعادة ما تربط الاستجابة بالتحدي فيقال التحدي والاستجابة بما يعني أن النجاح في مواجهة التحدي يعتمد على نوع وحجم وقوة الاستجابة وهذا هو ما يؤخذ به في هذه الدراسة.

1- تنظيم إدارة الأزمات الأمنية:

الأزمات الوطنية الكبرى، إن لم تكن أمنية بطبيعتها، فهي ذات أبعاد أمنية بالضرورة، وعندما ترتقي الأزمة إلى أن تكون أزمة وطنية، فإن القيادة السياسية معنية مباشرة بالأمر وتصبح المظلة والمرجع في اتخاذ القرارات المهمة في مواجهة الأزمة. ولذلك فإن القيادة السياسية تكون في حالة استنفار واجتماع مستمر لمتابعة التطورات، حيث تتلقى المعلومات والاستشارات والتحليل والحلول والبدائل والسياسات والخطط المقترحة للمواجهة من ثلاثة مصادر هي: مجلس الأمن الوطني ومنظومة المعلومات والدراسات والتحليل وقائد قوة الواجب أو مدير فريق الأزمة. القيادة السياسية ومجلس الأمن الوطني ومنظومة المعلومات والدراسات والتحليل معنية بالدرجة الأولى بصنع واتخاذ القرارات الإستراتيجية، أما فريق إدارة الأزمة المكونة من قائد قوة الواجب والمجموعات المرتبطة به، فهو يعني بالقرارات العملياتية والتكتيكية والإدارية- التنفيذية. وفيما يلي استعراض عام لتنظيم إدارة الأزمات الأمنية.

1.1- القيادة السياسية: إن دور القيادة السياسية في الأزمات الأمنية الإستراتيجية هو دور أساس، لأن جوهر إدارة الأزمة يعتمد في الدرجة الأولى على رد الفعل السياسي وعلى القرار الإستراتيجي الذي تتخذه القيادة السياسية في مواجهة الأزمة، كما أن دعم الأجهزة الأمنية، معنويًا وماديًا يعتمد على مدى فهم القيادة السياسية للمعطيات الإستراتيجية وعلى مدى السيطرة السياسية العليا على تطورات الأحداث ونوع الاستجابة لها، سواءً الأحداث والتطورات التي تنذر بأزمة، أو الأحداث والتطورات اللاحقة لانفجار أزمة بعينها.

أما الأزمات الأمنية، التي لا أبعاد سياسية لها والأزمات المحدودة، زمانًا أو مكانًا أو آثارًا، فهي لا تتطلب تدخل القيادة السياسية في معظم الأحيان، لأنها في محيط مهمة وقدرات ومسؤوليات وواجبات أجهزة الدولة التنفيذية الأخرى.

2.1- مجلس الأمن الوطني: وهو المجلس الاستشاري الرئيس للسلطة التنفيذية، في مواجهة الأحداث الكبرى،

ولكل دولة تنظيمها الخاص لمجلس الأمن الوطني ومهامه صلاحياته وآليات عمله، وعادة ما تتمثل فيه القيادة السياسية العليا ووزارات السيادة (الداخلية، الدفاع، الاستخبارات، المالية، ...) في الأزمات الوطنية الكبرى، ينعقد المجلس بشكل مستمر حتى جلاء الموقف وانتهاء الأزمة.

3.1- القيادة الأمنية العليا: ويقصد بها هنا، أعلى مستوى قيادي أمني، لما دون القيادة السياسية. وفي معظم دول العالم، فإن المسؤولية الأولى عن قيادة الأجهزة الأمنية وتوجيهها تقع على عاتق وزير الداخلية ومن يرتبط به من مسؤولين وقادة أمنيين.

4.1- منظومة المعلومات والدراسات والتحليل: وهي منظومة واسعة، تشمل مؤسسات جمع وتحليل المعلومات الأمنية والدفاعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في أجهزة الاستخبارات والمباحث والاستخبارات العسكرية ومصلحة الإحصاءات العامة والمراكز الرسمية وغير الرسمية، للدراسات والبحوث، وتمثل هذه المنظومة المصدر الأساس للمعلومات والدراسات والتحليل التي تعتمد عليها السلطة السياسية والقيادة الأمنية، في اتخاذ القرارات على المستويات الإستراتيجية والعملياتية والتكتيكية.

5.1- أجهزة الأمن الداخلي: وتشمل كل قوات ومؤسسات وأجهزة الأمن الداخلي خارج تشكيل قوة الواجب، والمكلفة بمهامها المعتادة في محيط تأثير الأزمة، وتعتبر أجهزة مساندة لقوات الواجب في حدود اختصاصها، وترتبط بالقيادة الأمنية العليا، وتنسق مباشرة مع قائد قوة الواجب.

6.1- مؤسسات الأمن الوطني الأخرى: وتشمل المؤسسات الدفاعية وغير الدفاعية المعنية بالأمن الوطني، مثل القوات المسلحة والاستخبارات. وتعتبر هذه المؤسسات قوات إسناد ودعم لقوات الأمن الداخلي وقوة الواجب في محيط تأثير الأزمة، خصوصًا عندما يفوق حجم الأزمة ودرجة ومحيط تأثيرها قدرات وإمكانيات وتسليح وتجهيز قوة الواجب وقوات الأمن الداخلي.

7.1- قوة الواجب: وهي القوة التي تكلف بمهمة أمنية معينة، إما حسب تشكيلاتها في الأحوال العادية، أو حسب تشكيل محدد يتناسب مع المهمة، وتتكون عادة من القائد وأركاناته وقوة التدخل والمجموعات المساندة الأخرى.

8.1- مجموعة القائد وأركاناته: التنظيمات الأمنية في معظم دول العالم، هي تنظيمات ذات طابع عسكري، فضلاً عن أن التحديات المعاصرة التي يأتي الإرهاب في مقدمتها تحتم ضرورة وجود وحدات أمنية

عسكرية أو شبه عسكرية لمواجهتها، كما أن هذه التحديات قد تحتم استخدام القوات المسلحة لحفظ الأمن الداخلي في ظروف معينة. ولذلك فإن الأخذ بالمفاهيم العسكرية، مثل مفهوم مجموعة القائد وأركاناته تحتمه الضرورة والواقع.

وتتكون مجموعة القائد وأركاناته، في الفكر العسكري والأمني، من قائد قوة الواجب ومجموعة أركانات التنسيق، المتمثلة في الأركانات والاستخبارات والعمليات والإدارة والتموين، ومجموعتي الأركان الخاصة والشخصية، وقائد قوات التدخل الأمني، حسب التنظيم المعتمد والسائد قبل الأزمة، أو حسب التشكيل بالتكليف لمواجهة أزمة معينة، وأركانات القائد هم حجر الأساس في إعداد وتطوير خطط العمليات وتنفيذها كل فيما يخصه (مفكرة الضابط الركن، 1- 1).

9.1- قوة التدخل: وهي المجموعات المكلفة بمهمة إنهاء الأزمة أو بعض جوانبها، باستخدام القوة، عندما تصدر الأوامر بذلك، وهي وحدات عسكرية أو شبه عسكرية، مدربة تدريبًا خاصًا للتعامل مع الحوادث الإرهابية والاختطاف والاعتصامات المسلحة والاختلالات الأمنية. وعندما تكون الأحداث الأمنية التي تستدعي استخدام القوة، محدودة في المكان والتأثير فإنه يفضل أن تكون القوات الخاصة في شكل مجموعات محدودة العدد، عالية التدريب والمهارة والتجهيز، كل مجموعة تتكون من عشرة أشخاص فأقل، ولكل دورها الخاص في تنفيذ المهمة. وكل منظومة متكاملة من هذه المجموعات تعمل كفريق عمل واحد، له فريق بديل أو رديف يباشر العمل عندما تستنزف قوى وطاقة الفريق الأول، بحكم مرور الوقت أو بحكم تطور وتدهور الأوضاع.

أما الاختلالات الأمنية الواسعة النطاق والتي تتسع دائرة تأثيرها، فإن القوات الخاصة، شبه العسكرية أو العسكرية تتولى المهام، وتقترب في تشكيلاتها من التشكيلات العسكرية المعروفة وتقوم بأداء المهام الموكلة لها مستخدمة تكتيكات حرب المدن والمناطق المأهولة.

والحديث عن تنظيم قوات التدخل ومهامها وتنظيماتها وتدريبها وتجهيزاتها، حديث يطول وهو خارج عن أهداف هذه الدراسة.

10.1- مجموعة التفاوض: وهي مجموعة محدودة العدد متنوعة الاختصاصات مدربة على تكتيكات وإستراتيجيات ومهارات التفاوض الأمني، ومهمة هذه المجموعة هي محاولة إنهاء الأزمة بدون اللجوء لاستخدام القوة، حسب طبيعة الأزمة وإمكانية التفاوض من عدمه وترتبط هذه المجموعة بقائد قوة الواجب مباشرة.

11.1- **مجموعة التنسيق:** وهي مجموعة صغيرة ترتبط عادة بركن العمليات، ومهمتها الأساسية ضمان أن كل الجهات المعنية تعرف واجباتها، وأن هذه الواجبات والمهام متكاملة وغير متداخلة ولا متعارضة، وتعتبر مجموعة التنسيق مجموعة أساسية يجب أن تلقى الاهتمام والمتابعة من قائد قوة الواجب وترتبط هذه المجموعة بركن العمليات.

12.1- **مجموعة الاتصالات:** وهي المجموعة المعنية بضمان وجود نظم اتصالات جيدة جدًا فعالة ومضمونة ومشفرة، وترتبط بركن العمليات.

13.1- **مجموعة الاستطلاع والمعلومات:** وهي مجموعة أساسية تتبع ركن الاستخبارات، وتقوم بالانتقال للمواقع ذات العلاقة بالأزمة وتجمع المعلومات باستمرار منذ البداية ومن المصادر المختلفة وتقوم بتمريرها مباشرة لقائد قوة الواجب، عن طريق ركن الاستخبارات وللجهات المعنية الأخرى.

14.1- **مجموعة الأمن:** وهي مجموعة معنية بفرض الأطواق الأمنية واستتباب الأمن في مناطق الأزمة ومحيط تأثيرها خارج بؤرة الأزمة، كما تتولى استلام المقبوض عليهم والمشبوهين والمتسببين في انفجار الأزمة والداعمين لهم، والتحفظ عليهم كما تتولى التحقيق في جوانب الإهمال من الجهات المسؤولة، قبل الأزمة أو أثناءها أو بعدها ورفع التقارير للجهات المعينة، وترتبط عادة ركن الإدارة أو ركن العمليات.

15.1- **مجموعة العلاقات العامة والإعلام:** وهي المجموعة المعنية بالتعامل مع الجهات الرسمية وغير الرسمية والصحافة ورجال الإعلام، فيما يتعلق بالأزمة وتطوراتها وأبعادها وصداها وترتبط بركن الإدارة.

16.1- **مجموعة المتابعة والتقويم:** وهي المجموعة المسؤولة عن مراقبة تطورات الأحداث والأداء الأزموي استلام وكتابة تقارير المتابعة والمساعدة في تقدير الموقف الأزموي، ومن ثم القيام بعملية تقويم الأداء واستخلاص الدروس بعد انتهاء الأزمة وترتبط بركن العمليات.

17.1- **المجموعات المساندة:** وهي المجموعات التي تقوم بإسناد قوة الواجب، حسب اختصاصها، مثل مجموعات الطوارئ الفنية للمنافع العامة كالماء والكهرباء والاتصالات والغاز والإسعاف والهلال الأحمر والشرطة والمرور والدفاع المدني وأية جهات أخرى ذات علاقة بالأزمة أو ذات علاقة بالأزمة، أو ذات اختصاص فني محدد، ومن الأفضل أن ترتبط بالمسؤول الأول في مجموعة التنسيق. الشكل رقم (1)، يوضح الصورة العامة للتنظيم الواسع لإدارة الأزمات الأمنية.

الشكل رقم (1): تنظيم إدارة الأزمات الأمنية.

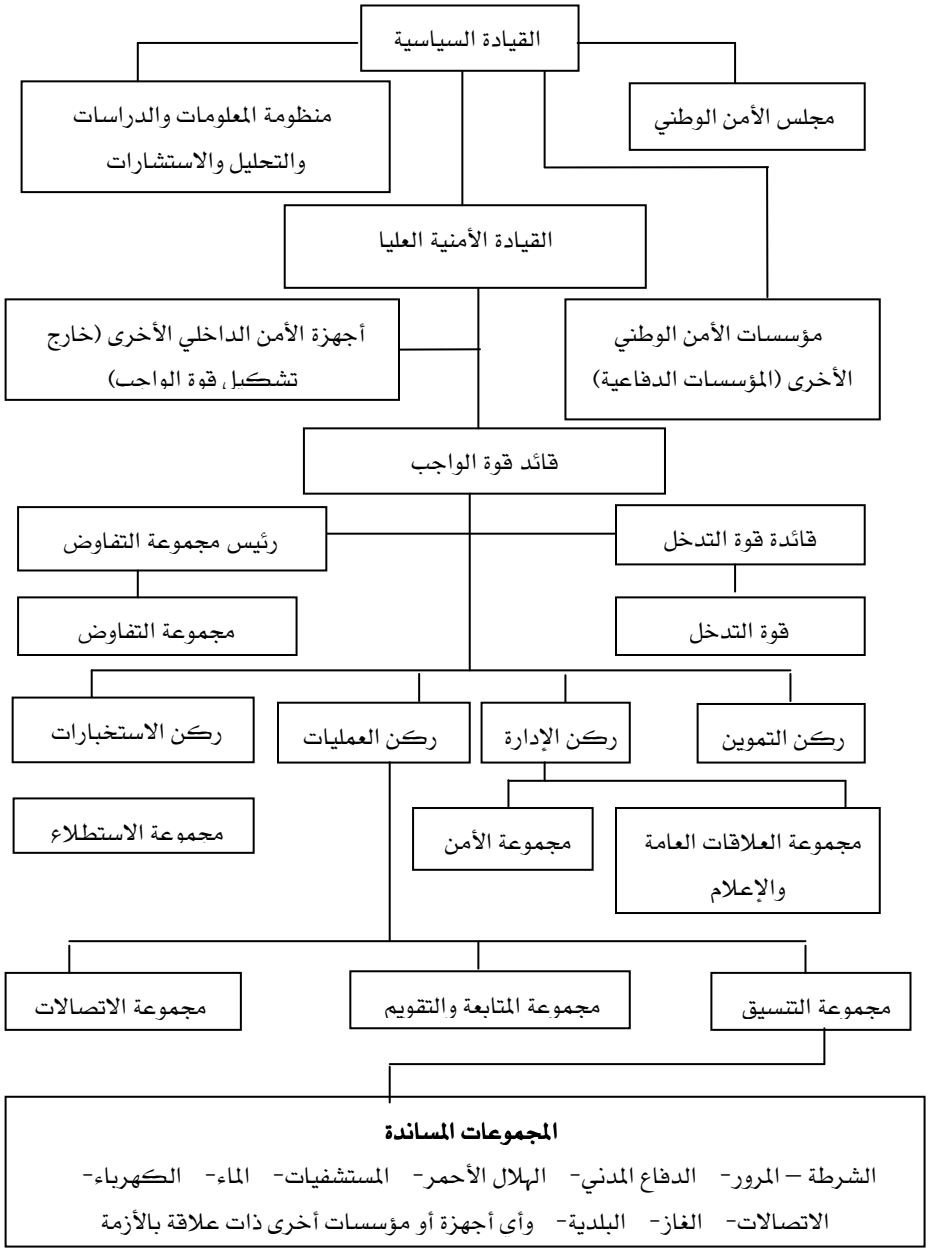

2- واجبات القائد الأمني وأركاناته:

مجموعة القائد وأركاناته مفهوم عسكري، ينطبق على التشكيلات الأمنية العسكرية وشبه العسكرية، ولهذا المفهوم ما يقابله في التشكيلات الأمنية، بالرغم من اختلاف المسميات. الوحدات الأمنية العسكرية أو شبه العسكرية، هي وحدات تنفيذية، ضمن وحدات تنفيذية أمنية أخرى، لا تأخذ في معظمها تنظيمًا عسكريًا، محكم التشكيل والتجهيز بل تكون في العادة، ذات طابع أكثر مرونة في العدد والمهام والرتب والتجهيز. الوظائف الخمس الرئيسة التالية موجودة في معظم التنظيمات الإدارية، وخصوصًا التنظيمات الأمنية، حتى وإن لم تأخذ بالتنظيم العسكري المتعارف عليه:

- الوظيفة القيادية (القائد).
- الوظيفة المعلوماتية (ركن الاستخبارات).
- الوظيفية التنفيذية الميدانية (ركن العمليات).
- الوظيفة المكتبية (ركن الإدارة).
- الوظيفة التموينية (ركن التموين).

والوظيفتان الأخيرتان هما وظيفتان إسناديتان للوظيفة الأساس وهي الوظيفة العملياتية، خصوصًا في مرحلة التنفيذ، أما الوظيفة المعلوماتية فهي متطلب رئيس للخطط والقرارات العملياتية المرشدة.

جميع التنظيمات الأمنية الهرمية، وخصوصًا تنظيمات المؤسسات الأمنية الكبيرة ذات الطابع العسكري أو شبه العسكري، تتطلب هذه الوظائف الخمس، كما تتطلب تكاملها، وهي عادة ما تأخذ بمسمى الأركان في تشكيلاتها. وفيما يلي توصيف الواجبات القائد الأمني وأركاناته.

1.2- واجبات القائد الأمني: تتطلب طبيعة تنفيذ المهام والعمليات المتعلقة بإدارة الأزمات الأمنية، وجود قائد تتركز وتتوحد فيه القيادة والمسؤولية كما تتطلب وجود مساعدين له وقوات عسكرية أو شبه عسكرية. ولذلك فإن تحديد واجبات القائد، هو أمر في غاية الأهمية.

قائد قوة الواجب هو المسؤول الأول عن إعداد الخطط الأمنية وعن التنظيم والتنسيق والتنفيذ والإشراف والمتابعة المطلوبة لأداء المهام الأمنية، وفي هذا الإطار يمكن تحديد أهم واجباته، كما يلي:

أ- استلام المهمة وإصدار التوجيهات وتحديد درجة الاستعداد.

ب- إبلاغ القادة المرتبطين به والأركانات بالمهمة وطلب المعلومات من كل منهم، كل حسب اختصاصه.

ج- تقدير الموقف مع الأركانات، والتأكد من الجاهزية.

د- التوجيه بإعداد خطط وأوامر العمليات وملاحقها.

هـ- المشاركة هي تحليل الخطط الأمنية وبدائلها والمفاضلة بينها وإقرارها وعرضها (إذا لزم الأمر) على الجهات والقيادات الأعلى لاستصدار القرارات الإستراتيجية أو الموافقات والتوجيهات اللازمة.

و- إصدار أوامر العمليات وإبلاغها.

ز- تحديد ساعة الصفر، لتنفيذ المهمة، حسب متطلبات الموقف الأمني.

ح- الإشراف على تنفيذ المهمة والمتابعة ودعم قوة الواجب واتخاذ القرارات حول تعديل الخطط والتكتيكات في مرحلة التنفيذ، والتأكد من أن كل وحدات التنظيم الأمني، تقوم بواجباتها على أكمل وجه.

ط- التأكد من إنجاز المهمة وإحكام السيطرة على الأوضاع.

ي- طلب التقارير من الأركانات ومرؤوسيه كل حسب اختصاصه، عن المهمة بدءًا من استلامها حتى انتهائها والجوانب الإيجابية والسلبية والصعوبات والمعلومات والرأي.

ك- الاجتماع بالقادة والأركانات وتقويم المهمة والأوضاع واتخاذ ما يلزم حيال الموقف بعد انتهاء الأزمة، بما في ذلك تحديد درجة الاستعداد حسب الحالة الأمنية.

م- استخلاص الدروس المستفادة من الأزمة حسب التقارير والمعلومات المرتدة من القادة والأركانات وردود الفعل السياسية والاجتماعية والإعلامية، وكتابة تقرير نهائي عن الأزمة.

ل- تنفيذ أي أوامر تصدر إليه من القيادة الأمنية العليا.

2.2- واجبات ركن الاستخبارات:

يعتبر ركن الاستخبارات المصدر الرئيس للمعلومات الأمنية بشكل عام، والمعلومات الخاصة بأزمة معينة بعينها، ويمكن تحديد أهم واجباته على النحو التالي:

أ- استلام المهمة فيما يخصه وإصدار التوجيهات وتكليف مجموعة الاستطلاع بمباشرة مهامها.

ب- تحضير أكبر قدر من المعلومات التي سبق جمعها وتخزينها وتوثيقها، مما له علاقة، بعيدة أو قريبة، بالأزمة.

ج- تمرير المعلومات أولاً بأول للقيادة الأمنية وتقديم الرأي حول المعلومات التي يمكن أو يجب تمريرها لوحدات التنظيم وتلك التي يجب رفعها للقيادة الأمنية العليا والقيادة السياسية.

د- التحضير للإيجازات الأمنية ولتقدير الموقف حسب تطورات الأزمة، وتقديم الرأي فيما يخصه.

هـ- التأكد من إن قنوات ونظم المعلومات والاتصالات تعمل حسب الخطط وأنها تؤدي دورها كاملاً وبدقة، بالأمان والأمن والسرية اللازمة.

و- إعداد الجزء الخاص بالمعلومات، الملحق بأمر العمليات.

ز- متابعة تطورات الأزمة وجمع المعلومات وتوثيقها وتحديثها وتمريرها وحفظها باستمرار.

ح- تقديم الرأي حول التعامل مع الأبعاد السياسية والإعلامية لتطورات الأزمة وما يمكن إعلانه أو حجبه من المعلومات.

ك- متابعة ردود الفعل المحلية والدولية للأزمة وجمع المعلومات المتعلقة بذلك وتقديم التقارير والرأي حولها، بما يخفف من الآثار السلبية ويعزز الجوانب الإيجابية لعمليات مواجهة الأزمة.

ل- رفع تقرير نهائي واستخلاص الدروس المستفادة من الأزمة وعمليات مواجهتها.

م- تنفيذ أي أوامر تصدر إليه من قائد قوة الواجب. (مفكرة الضابط الركن، ص 2.1، ص 2.22).

3.2- واجبات ركن العمليات:

يعتبر ركن العمليات المسؤول الأول عن الجانب العملياتي لمواجهة الأزمة، تخطيطًا وتنظيمًا وتنفيذًا وإشرافًا ومتابعة وتقويمًا ويمكن تحديد أهم واجباته على النحو التالي:

أ- استلام المهمة وإبلاغها للوحدات الميدانية.

ب- التأكد من جاهزية الوحدات الميدانية.

ج- اقتراح درجة الاستعداد واستصدار الأوامر اللازمة لذلك.

د- تقدير الموقف واستقراء تطورات الأحداث المحتملة من السيناريوهات الأسوأ إلى السيناريوهات الأكثر إيجابية، بناء على المعلومات المقدمة من ركن الاستخبارات.

هـ- إعداد خطط العمليات لمواجهة الأزمة، والمفاضلة بين الخطط العملياتية البديلة.

و- إعداد أوامر العمليات وملحقاتها.

ز- إعداد وتقديم الإيجازات الأمنية بتطورات الأحداث وسير العمليات.

ح- اقتراح ساعة الصفر واستصدار الأوامر اللازمة لذلك.

ط- متابعة تنفيذ الخطط الأمنية وتعديل ما يجب تعديله حسب تطورات الأزمة وعمليات المواجهة، بالتنسيق مع قائد قوة الواجب والأركانات.

ي- التأكد من إنجاز المهمة واستعادة السيطرة على الأوضاع، ثم كتابة تقرير نهائي عنها.

ك- تنفيذ أي أوامر تصدر إليه من قائد قوة الواجب. (مفكرة الضباط الركن، ص 32.2، ص 84- 2).

4.2- واجبات ركن الإدارة: يعتبر ركن الإدارة المسؤول ومستشار القائد الأول فيما يتعلق بإدارة شؤون القوة البشرية من حيث ملاك الوحدات بالتعزيز والتعويض وحفظ السجلات والتقارير عن ملاك الوحدات والأفراد والضباط، بالتنسيق مع الأركانات الآخرين، خصوصًا ركني الاستخبارات والعمليات، مع المحافظة على المعنوية العالية بالتنسيق مع الأركانات الآخرين. وفيما يخص مهام مواجهة الأزمات الأمنية، فإنه يمكن تحديد أهم واجبات ركن الإدارة على النحو التالي:

أ- استلام المهمة، فيما يخصه وإبلاغها للوحدات التابعة له.

ب- إعداد الخطط الإدارية المساندة لخطط العمليات.

ج- إعداد الملاحق الإدارية لأوامر العمليات.

د- الاشتراك في تقدير الموقف فيما يخصه.

هـ- تقديم الإيجازات الأمنية فيما يخصه.

و- المحافظة على الروح المعنوية للأفراد والضباط والوحدات ومتابعة ذلك وتقديم التقارير حول ذلك، بالتنسيق مع ركني الاستخبارات والعمليات.

ز- تنظيم عمل القيادة والإشراف على أمنها ومواقعها وترتيباتها الداخلية وإجراءاتها الإدارية.

ح- التأكد من الالتزام بالأنظمة والقوانين وعدم حدوث تجاوزات شرعية أو نظامية أثناء تنفيذ المهمة.

ط- متابعة تطورات الموقف حول الإصابات والوفيات والحالة النفسية وملاك قوات الواجب وتقديم خدمة الإخلاء والإسعاف والعلاج.

ي- المساعدة في تعزيز ملاك قوات الواجب وتعويض النقص عند حدوث خسائر بشرية تؤثر في أداء المهمة أو عند حدوث تطورات في الموقف تستدعي ذلك.

ك- الإشراف على كل ما يخص القوى البشرية من أمور لا تدخل ضمن خطط العمليات أو ضمن مهام الأركانات الآخرين.

ل- استلام الموقوفين والمشبوهين وتأمينهم وتسليمهم للجهات المختصة.

م- تنفيذ أي أوامر تصدر إليه من قائد قوة الواجب. (مفكرة الضباط الركن، ص 85- 2- ص 105- 2).

5.2- واجبات ركن التموين: يعتبر ركن التموين المسؤول والمستشار الأول للقائد الأمني، فيما يتعلق بالإمدادات والتموين والإسناد، خصوصًا في مجالات النقل والوقود وتموين الأسلحة والعتاد والتجهيزات والذخائر وتجهيز المواقع والمباني وخدمات الغذاء والملابس والنظافة العامة والشخصية وما في حكم ذلك، مع المحافظة على مبادئ التموين المعروفة من حيث تقدير وتوقع الاحتياجات وتأمينها وتخزينها وتوزيعها مع الاقتصاد والموازنة والمرونة والبساطة وحسن تدفق الإمدادات وملاءمتها وأمنها، حسب خطة الإسناد، ويمكن تحديد أهم واجبات ركن التموين على النحو التالي:

أ- استلام المهمة وإبلاغها للوحدات التابعة له.

ب- وضع خطة تموين وإسناد المهمة.

ج- إعداد ملحق الإسناد التمويني لأمر العمليات.

د- توفير الآليات والوقود والتجهيزات والعتاد والذخيرة والأسلحة، حسب خطوط التموين المتعارف عليها.

هـ- توفير الغذاء والماء والملابس وأدوات وأماكن النظافة العامة والشخصية.

و- توزيع وحدات الإسناد التمويني حسب متطلبات وطبيعة المهمة.

ز- تأمين خطوط التموين ووسائل النقل والتخزين والتوزيع.

ح- توفير متطلبات الصيانة والتشغيل وتعويض النقص في وسائط النقل والآليات والأجهزة والتجهيزات الأمنية.

ي- تقدير الموقف الأمني فيما يخصه.

ك- تقديم الإيجازات الأمنية، حسب متطلبات الموقف الأمنية.

ل- توفير جميع الخدمات التموينية.

م- تنفيذ أي أوامر تصدر إليه من قائد قوة الواجب. (مفكرة الضباط الركن، ص 107- 2 ص 125- 2).

في الصفحات السابقة، تم استعراض الواجبات والمهام المحددة للعناصر التنفيذية الرئيسة، في تنظيم إدارة الأزمات الأمنية، وهي واجبات عامة وأساسية يجب أن تكون معلومة ومدركة، وقابلة للتنفيذ، قبل البدء في تنفيذ أي مهمة أمنية من هذا النوع.

3- عمليات الأزمات الأمنية: تتطلب إدارة الأزمات الأمنية نوعين من العمليات الأمنية، النوع الأول، والأهم هو العمليات الوقائية وهي المهمة الشرطية التقليدية المتعلقة بمنع الجريمة قبل حدوثها، والنوع الثاني من العمليات الأمنية هو عمليات

المواجهة للسيطرة على أوضاع أمنية غير مستقرة. وهذان النوعان من العمليات الأمنية، يعتمدان على بعضهما ويتطلب ويكمل كل منهما الآخر، وإن اختلفت الأساليب والظروف أحيانًا. ولا شك أن التنظيمات والعمليات الأمنية تختلف بين "الوقائي" و"العلاجي" من حيث طبيعة المهمة ونوع التنظيم والوسائل المستخدمة، إلا أن هدفهما يبقى هدفًا واحدًا متكاملاً وهو: منع الاختلالات الأمنية بأقل التكاليف وفي أقصر الأوقات. وأهم وسيلتين في العمليات الوقائية وعمليات المواجهة، على حد سواء، هما استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، أو استخدام الاتصال والمفاوضات لإنهاء الموقف الأمني المتأزم.

ومن المهم أن يشار في البداية إلى أن كثيرًا من المواقف والأزمات الأمنية لا تتيح الكثير من الوقت ليقوم القائد الأمني وأركاناته بوضع الخطط وإصدار أوامر العمليات المكتوبة وملحقاتها والخرائط والشفافات وخلافه بل ربما أن الأمر قد لا يستدعي هذا أصلاً. ولذلك فإن كثيرًا من الواجبات والمهام المحددة للقائد والأركانات وكثيرًا من القرارات والأوامر والخطط إما أن الوضع لا يتطلب أن تكون مكتوبة، وإما أن الوقت والظروف الأمنية وتسارع الأحداث لا تسمح بذلك. غير أن استشعار هذه المهام هي جزء من التعلم وتحسين الأداء الأزموي وكثير منها يأتي ضمن مبدإ رفع مستوى الجاهزية المسبقة. وعندما يبدأ تنفيذ المهام الأمنية فإن روح الفريق وتفاعل القيادة المباشرة مع الأحداث وتطوراتها في الميدان وتسارع الأحداث وتغير الظروف تحتم أن تكون الأوامر والقرارات شبيهة ومباشرة، إلا أن تدوينها وتسجيلها بدقة هو أمر ضروري جدًا، لتحديد المسؤوليات واستخلاص الدروس لاحقًا.

1.3- إدارة عمليات الوقاية من الأزمات الأمنية:

تهدف الإدارة الوقائية من الأزمات إلى اكتشاف الأسباب والعوامل المسببة للأزمات ومحاولة منع نشوئها أو التحكم في مسارها وتطورها والتقليل من خسائرها والاستفادة منها إذا أصبح انفجارها محتمًا، وهي إدارة مستمرة لا تتوقف، وتتطلب وتستخدم موارد بشرية وغير بشرية وكيانات إدارية متعددة، حسب الاختصاص.

وقد تتطلب استخدام القوات الأمنية والأساليب العنيفة، إلا أن أداتها الرئيسة، هي الاستخدام المرشد للمعلومات. الإدارة الوقائية إذًا هي عمليات أمنية مستمرة تنبع من الوظيفة الأساس للأجهزة الأمنية وأجهزة الشرطة، وهي وظيفة "الاكتشاف والمنع"، وتعني باكتشاف أسباب الأزمات في مرحلة الكمون والتكوين والنشوء ثم منع هذه الأسباب أو إزالتها بهدف وأد الأزمات غير

المرغوبة في مهدها، أو احتوائها في مرحلة الميلاد، وقبل استفحالها.

الإدارة الوقائية من الأزمات، تشكل جوهر إدارة الأزمات وهي الإدارة الأكثر فعالية، لأنها تعني بالبيئة الكلية التي يمكن أن تفرز الأزمات بكافة أنواعها، بصفة مستمرة، بخلاف إدارة مواجهة أزمة بعينها. ويعتبر هذا النوع من الإدارة، فعل أو رد فعل متقدم، يستبق ميلاد الأزمات وتفاقمها. ونجاح الجهود الوقائية يتحدد بقدر ما يتحقق من نجاح في المنع والاكتشاف واستباق نشوء أو ميلاد أو تفجر الأزمات غير المرغوبة. والإدارة الوقائية إدارة عقلانية رشيدة، لأنها تمنع أو تقلل الخسائر، ولأن تكاليفها أقل من تكاليف إدارة مواجهة الأزمات بعد تفجرها، إضافة إلى حسن استخدام المعلومات وعامل الزمن، مما يحقق أعظم الفوائد. والإدارة الوقائية لا تعتمد فقط على المعلومات المتراكمة في زمن مضى لقرارات آنية، بل تنطلق من معلومات وتجارب وتحليلات الماضي والحاضر، لاستقراء المستقبل، ليس فقط لاكتشاف ومنع أسباب الأزمات والأزمات الكامنة نفسها، بل لتحسين الأداء الأزموي عمومًا.

"عمليات" الاكتشاف والمنع هي من أهم العمليات الأمنية وأقلها تكلفة وأكثرها فائدة ونفعًا وفعالية أمنية. ومن أهم متطلبات وعناصر نجاح العمليات الوقائية من الأزمات ما يلي:

أ- وجود نظام معلومات متكامل، من الناحية البشرية والفنية، يقوم بجمع معلومات كاملة وموثقة ومحدثة باستمرار، وتحليلها وتصنيفها وتمريرها لصناع ومتخذي القرارات الأمنية.

ب- وجود نظام مراقبة واتصال متقدم جدًا، سواء في الجانب الفني والتقني أم في الجانب الإداري بحيث تكون المعلومات الصحيحة في يد صانع ومتخذ القرار، على حد سواء، في الوقت المناسب.

ج- وجود نظام إنذار مبكر وفعال للأزمات، يعمل على اكتشاف الأسباب والإشارات والنذر والأزمات في مراحل الكمون والتكوين، قبل ميلادها أو على الأقل قبل استفحالها وانفجارها المدمر.

د- وجود فرضيات وسيناريوهات يتم التدريب عليها باستمرار، تغطي طيف الأزمات المحتملة ودرجة احتمالها، مبنية على أسس علمية تستفيد من تجارب الماضي ومعطيات الواقع، لتستقرئ المستقبل وأزماته المحتملة.

هـ- وجود نظام تقويم ومراجعة مستمرة للأداء وللنظم وللإجراءات ولمدى كفاءة وفعالية واكتمال الموارد المتاحة والاحتياطات الوقائية، بهدف تصحيح وتعديل وتطوير ما يجب أن يصحح أو يعدل أو يطور، مع

الاهتمام بتحديد المهام والواجبات الوقائية والتأكد من تكاملها، وبالأبعاد النفسية والعلاقات الإنسانية والأوضاع الداخلية، داخل الكيان الإداري الأمني.

و- وضوح وتكامل المهام الوقائية واستمراريتها.

ز- وضوح وتحديد مسؤولية المهام الوقائية وتعيين الأجهزة المعنية بها.

ح- الاستعداد الكامل عند تنفيذ المهام الوقائية، لاحتمال تحولها إلى عمليات مواجهة عنيفة.

ويفترض أن تعتمد الإدارة الوقائية من الأزمات على نظام إنذار مبكر فعال، ويقصد بالفعالية هنا أن الإنذار المبكر الذي يقول إن هناك أزمة أمنية في طور النمو والتكون هو إنذار:

أ- صحيح، يصدقه الواقع.

ب- أصدر في الوقت المناسب.

ج- أبلغ للجهات المعنية في حينه.

ومثل هذا الإنذار (الصحيح) لا يأتي من فراغ، بل هو مبني على معلومات صحيحة وموثوقة ومحدثة ومحللة تحليلاً صحيحًا.

الجدول رقم (1)، يوضح مدى فعالية الإنذار المبكر من حيث مصداقيته وواقعيته ومن حيث (رشاد) الإدارة الوقائية من الأزمات، في الحالات المختلفة التي يتوافق أو لا يتوافق فيها الإنذار مع الواقع، ومدى توافق أو عدم توافق القرار بالتعامل مع الوضع الأزموي، حسب هذه الحالات.

الجدول رقم (1) فعالية نظام الإنذار المبكر والإدارة الوقائية

الحالة	الإنذار	الواقع	القرار	نظام الإنذار	الإدارة
1	+	-	-	غير فعال	رشيدة
2	+	+	-	فعال	غير رشيدة
3	+	+	+	فعال	رشيدة
4	-	+	+	غير فعال	رشيدة
5	-	-	+	فعال	غير رشيدة
6	-	-	-	فعال	رشيدة
7	+	-	+	غير فعال	غير رشيدة
8	+	-	-	غير فعال	رشيدة
9	-	+	-	غير فعال	غير رشيدة

ويكون نظام الإنذار فعالاً عندما يتطابق الإنذار مع الواقع ويكون غير فعال عند ما يخالفه، أما الإدارة فتكون رشيدة عندما تأخذ بالإنذار الذي يتطابق مع الواقع وعندما لا تأخذ به عندما يخالف الواقع.

من الجدول رقم (1) أعلاه، يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً: إذا تكررت حالات الإنذار (الكاذب) فإن نظام المعلومات ونظام الإنذار المبكر الموجود هو نظام غير فعال. والإنذار الكاذب هو ما خالف الواقع مثل الحالات (1) و(4) و(7) و(8) و(9)، وفي هذه الحالة،

يجب إعادة النظر في نظام جمع المعلومات وفي نظام تحليلها وتفعيلها وتمريرها واستخدامها كأساس لإصدار الإنذار.

ثانيًا: عندما يكون الإنذار فعالاً ولكن لا تأخذ به الأجهزة الأمنية، أو تتباطأ في التعامل مع الواقع الذي صدر الإنذار حوله، فإن الإدارة هي إدارة غير رشيدة، مثل الحالات (2) و(5) و(7) و(9)، وفي هذه الحالة يجب إعادة النظر في كفاءة الإدارة الوقائية من الأزمات وربط كفاءتها بفعالية نظام الإنذار.

ثالثًا: الوضع المثالي هو الوضع الذي يتطابق فيه الإنذار مع الواقع ويتخذ القرار الوقائي الأزموي بناءً على هذه الحقيقة مثل الحالات (3) و(6). وهذا ما يجب أن تسعى إليه إدارة الوقاية من الأزمات.

من المهم التأكيد على أن المعلومات وطريقة جمعها وتوثيقها ودقتها وكمالها وشموليتها وتحليلها وتمريرها والإطار الزمني لكل ذلك، هي المحك الحقيقي لنجاح الإدارة الوقائية من الأزمات ويجب أن يكون لمتخذ القرار الأزموي أكثر من مصدر للمعلومات، لأن المعلومات التي يصدر بموجبها الإنذار قد لا تكون صحيحة أو قد لا تكون كاملة أو قد لا تكون محدثة أو غير ذلك. وجود أكثر من مصدر للمعلومات يتيح لمتخذ القرار مقابلة معلومات المصدرين، فإذا اتفقت فهذا يعزز الإنذار ويجب الأخذ به وإذا اختلفت فربما أن التحوط أفضل.

وعندما يفشل نظام الإنذار في اكتشاف "النذر" الأولى لوجود أزمة، فإن المصدر الآخر للمعلومات قد ينبه متخذ القرار إلى احتمال وجود الأزمة ويجعل متخذ القرار يحتاط لوجود أزمة، حتى وإن لم يثبتها الواقع. فعالية نظام الإنذار المبكر تعتمد على مدى مطابقته للواقع على مدى فترة من الزمن. أما فعالية الإدارة فتعتمد على مدى موافقة القرار الوقائي للواقع، حتى وإن اختلف مع الإنذار. أما مطابقة الإنذار والقرار للواقع هو محك نجاحهما.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

64، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.

ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48

البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / markazbassira2009@hotmail.fr

الموقع الالكتروني: www.albassira.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....

العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراســـات أدبيــة
- ☐ دراســـات إستراتيجية
- ☐ دراســـات إسلامية
- ☐ دراســـات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراســـات نفسية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية : Ccp 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة